المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم : دراسات استراتيجية و عسكرية

تخصص : إدارة النزاعات الدولية

دور المنظمات الدولية الإنسانية في النزاعات الدولية
- حالة الصحراء الغربية -

تقديم الطالبة : **إشراف الأستاذ:**

عزالدين سهيلة **د. بن علي امحمد**

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ خلفان كريم ..... رئيسا

د/ بن علي امحمد ..... مشرفا

الأستاذة بن بخيتة وردة.....مناقشا

السنة الجامعية

2014/2013

شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف بن علي امحمد لقبوله الإشراف على هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من الأستاذ خلفان كريم و الأستاذة بن بخيتة وردة على مناقشتهم لهذه المذكرة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

فلذة كبدي و سبب استمراري يوسف.

إلى أمي التي وفقت لجانبي طوال مشواري الدراسي.

إلى أبي وزوجي و إخوتي الأعزاء هند ، ياسين ، شيماء ، مصطفى.

إلى صديقتي عمري نادية و سميرة .

ملخص

أفرزت التطورات الحاصلة في ميدان العلاقات الدولية ، ظهور فواعل جديدة لها أثر كبير على الساحة الدولية , و لعل من أبرز هذه الفواعل المنظمات الدولية الإنسانية التي أصبح لها خبرة و نفوذ كبيريين في السياسات الدولية و العالمية , و قد اكتسبت هذه المنظمات نفوذا كبيرا على الساحة الدولية في جميع الميادين التي أهمها حقوق الإنسان من خلال إعتراف العديد من النصوص القانونية بالدور الذي تقوم به هذه المنظمات في هذا المجال ، و تعمل المنظمات من أجل تحقيق الترقية و الحماية اللازمتين للإنسانية عن طريق مجموعة من الطرق و الأساليب و التي تختلف من منظمة لأخرى سواءا بتقديم مساعدات في التغذية أو الإغاثة في الكوارث و الأزمات و تقديم برامج إنمائية للدول الفقيرة أو بالتأثير على الرأي العام العالمي و المحلي عن طريق نشر الإنتهاكات و التقارير السنوية ، فكان بذلك دورها مكملا لدور الدول ، و لكن فيما يخص الصحراء الغربية رغم كل المجهودات من هذه المنظمات سوءا في تقديم المساعدات الإنسانية أو التأثير على الرأي العام العالمي عن طريق نشر التقارير السنوية (هيومن رايتس ووتش ، منظمة العفو الدولية ، مركز روبرت كندي لحقوق الإنسان) إلا أنها لم تسم للهدف المنشود و المتمثل في الضغط على مجلس الأمن حتي يمدد مهام بعثة المينورسو لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية .

Résumé
Le développements dans le domaine des relations internationales ,a produits l'apparition de nouveaux acteurs ,qui ont un impact significatif sur la scène internationale , et peut-être que c'est les organisations humanitaires internationales , qui avec leurs expériences influencent la politique internationale et l'économie mondiale , et ces organisations ont acquis une influence sur la scène internationale dans tous les domaines dans lesquels les droits de l'homme ,par le biais de la reconnaissance de plusieurs textes juridiques , le rôle de ces organisations dans ce domaine , c'est de réaliser la promotion et la protection nécessaires à l'humanité à travers une série de procédures et de moyens, qui varient d'une organisation à une autre , que ce soit pour fournir l'aide pour l'alimentation ou, de secours en cas de catastrophes et de crises et d'offrir des programmes de développement pour les pays pauvres ou à influencer l'opinion publique le global et le local à travers le déploiement de violations et les rapports annuels , c'est que son rôle est devenus complémentaire aux états, mais en ce qui concerne le Sahara occidental ,tous les efforts de ces organisations, soit dans la fourniture de l'aide humanitaire ou à influencer l'opinion publique mondiale à travers la publication de rapports annuels (Human Rights Watch , Amnesty International , Centre Robert Kennedy des droits humains) , mais ils n'ont pas appelé le but recherché et pas pousser le Conseil de sécurité , pour étendre les fonctions de la MINURSO pour inspecter les droits de l'homme au Sahara occidental .

Abstract

The developments in the field of international relations , Produced the appearance of new actors which have significant impact on the international scene , and perhaps the most prominent of these actors are the international humanitarian organizations , which have gained with it experiences , influence in the international arena in all fields in which the most important human rights through the recognition of several legal texts ,the role played by these organizations in this field , and organizations are working to achieve the promotion and protection necessary to humanity through a series of ways which vary from one organization to another , whether to provide assistance in feeding or relief in disasters and crises and to provide development programs for poor countries or to influence public opinion the global and the local through the deployment of violations and annual reports, it become complementary to the states , but with regard to the Western Sahara all efforts of this organizations whenever in the provision of humanitarian assistance or to influence world public opinion through the publication of annual reports (human Rights Watch , Amnesty International , Center Robert Kennedy human Rights) , but they have not called the desired goal and let the Security Council , extend the functions of MINURSO for inspecting human rights in Western Sahara .

المحتويات

المقدمة

الفصل الأول :المنظمات الدولية الإنسانية و النزاعات الدولية .

المبحث الأول :المضامين المختلفة للمنظمات الدولية.

المطلب الأول :تعريف المنظمات الدولية.

المطلب الثاني : نبذة عن منظمة الأمم المتحدة .

المبحث الثاني : المنظمات الدولية الإنسانية.

المطلب الأول : المنظمات الدولية الإنسانية الحكومية (منظمة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة)

المطلب الثاني : المنظمات الدولية الإنسانية غير الحكومية.

المبحث الثالث : مفهوم النزاعات الدولية .

المطلب الأول : تعريف و أنواع النزاعات الدولية.

المطلب الثاني : تصنيفات و نتائج النزاعات الدولية.

الفصل الثاني : دور المنظمات الدولية الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية.

المبحث الأول : القضية الصحراوية.

المطلب الأول :خلفية النزاع الصحراوي.

المطلب الثاني : تداعيات النزاع الصحراوي

المبحث الثاني: دور و أداء المنظمات الدولية الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية.

المطلب الأول : استجابة هذه المنظمات لتداعيات النزاع الصحراوي.

المطلب الثاني : التحديات التي تواجهها المنظمات الدولية الإنسانية في الصحراء الغربية.

الخاتمة .

مقدمة

مقدمة

إن من أسمى حقوق الإنسان الحق في الحياة و الحرية و كذلك العيش في أمن و استقرار و لاسيما إذا كان هذا الحق تكفله القوانين و المواثيق الدولية كحق الشّعوب في تقرير مصيرها فهذا الحق هو الذي تحاربت عليه دول وتناحرت من أجله أمم مما خّلف العديد من النّزاعات الدولية . فالنزاع في الصحراء الغربية نتج هو الآخر إثر محاولة بعض الأطراف التوسعية القفز على حق الشّعب الصّحراوي في تقرير مصيره وفقا للقرار ألأممي 1514 القاضي بمنح الشعوب غير المستقلة حرية تقرير مصيرها و الذّي تكرسه القوانين المدنية و السياسية لحقوق الإنسان.

و نزاع الصحراء الغربية الذي لا يزال يشكل مجالا خصبا للدراسات و البحوث الأكاديمية و العملية التي تعني بالأسباب و المسارات و النتائج التي ترتبط بها و مواقف و أدوار مختلف الفواعل التي تتصل بها على مختلف المستويات .

و في هذا السياق تعتبر قضية الصحراء الغربية من القضايا المعقدة و هي آخر المستعمرات الإفريقية التي لم يكتمل فيها مسار الإستقلال، كما تشكل إحدى بؤر النزاع التي توتر العلاقات في شمال إفريقيا و حوض المتوسط فكان للعديد من الفواعل الدولية دور في هذا النزاع ، و من بينها المنظمات الإنسانية التي لها دور مهم في مشاركة الدول في إدارة ،و تبني بعض القضايا كما تمكنت من وضع أجندات خاصة بها و بذلك أضحت تساهم في رسم بعض الأدوار في مختلف المجالات التي تقتحمها فأصبحت تواجه التحديات، التي كانت من صميم اختصاص الدول و من هذه الفواعل المنظمات الدولية الإنسانية ،حيث أن التأثير المتزايد لهذه المنظمات في النطاق الدولي ولد الإنتباه ليس فقط إلى إنجازات هذه المنظمات و إنما أيضا إلى القضايا التي تدافع عنها فالمهمة الإنسانية لهذه المنظمات لم تعد شأنا داخليا و إنما أصبحت قضية دولية و عالمية تستدعي تضافر جهود الدول، و كذلك المنظمات و غيرها من الفواعل من أجل ترقيتها و تعزيزها و، و بالتلي أصبحت المنظمات الدولية الإنسانية تلعب دورا في رسم السياسات العامة المتعلقة بالشق الإنساني و تدير هذه القضايا وفقا لمنطقها و طبيعة الآليات التي تستخدمها ، حيث تقوم بمراقبة الإنتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان من خلال المداخلات التي تقوم بها لدى السلطة المعنية , و لدى الرأي العام المحلي و الدولي بهدف وضع حد لهذه الإنتهاكات , فهي تقوم بدور المراقب على حقوق المجتمع و أفراده من تصرفات ظالمة , و هي تبذل كل جهودها في الدفاع عن كل فرد في المجتمع ليتمتع بحقوقه المعترف بها , و لقد أضحت المنظمات الدولية الإنسانية أكثر نفوذا في تعزيز و حماية حقوق الإنسان وعلى نحو متزايد و تلعب دور الحارس في حالة عدم تفعيل صكوك حقوق الإنسان , و نظرا لأهمية الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية الإنسانية في مجال حماية حقوق الإنسان , و لما كان الشعب الصحراوي بأمس الحاجة لتدخل هذه المنظمات سواءا للدفاع عن حقوقه المدنية و السياسية أو لتقديم المساعدات الإنسانية و الإسعافات الصحية , لإستمرار هذا النزاع أكثر من36 سنة ، علما أن تدخل هذه المنظمات في معالجة هذا الملف لم تكن إلا بعد وقف إطلاق النار أي سنة 1991، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على دور هذه المنظمات في النزاعات الدولية بصفة عامة ونزاع الصحراء الغربية بصفة خاصة .

أهمية الموضوع و أهدافه :

1- الأهمية : تستقي هذه الدراسة أهميتها من عدة عناصر من بينها :

- ستضيف هذه الدراسة المختصرة للمهتمين بالنشاط الإنساني رؤية مكروسكوبية لنشاط

هذه المنظمات و آليات عملها ، رغم أن الإهتمام البحثي و الأكاديمي بالمنظمات الدولية الإنسانية جاء مواكبا لتطور أدوار و مسؤوليات هذه المنظمات ، و المهم جدا أن ندرك أن إتساع نطاق تمثيل المنظمات الدولية يزيد من صعوبة دراسة كل ما يرتبط بها .

- هذا الموضوع يعالج قضيتين رئيستين أولهما تتعلق بدور هذه المنظمات في النزاعات و ثانيهما دورها في نزاع الصحراء الغربية هذا النزاع الذي لا زال خصبا و بالتالي يسمح باختيار العديد من الفروض العلمية و النظرية حول دور الفواعل الدولية و التي قد تفتح آفاقا لتصور مآلات النزاع في ظل التطورات الي تطرأ على معطياته الداخلية فيها و دور هذه المنظمات فيها , فسنناقش دورها من خلال الوقوف على مختلف المميزات التي تملكها و الإستراتيجيات التي تتبعها من أجل الدفاع عن قضايا باتت من أولويات المجتمع الدولي و فواعله و من جهة أخرى فإن النقاشات أثيرت حول علاقة هذه المنظمات بالحكومات ومدى تبعيتها و استقلالها عنها لأن ذلك مهم في توجه مسار القضية الصحراوية انسانية إلى منظمة تخدم مصالح الدول ففي صدد هذه الإزدواجية في الوظيفة حاولنا تبيين دور المنظمات الدولية الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية سواءا بحله أو تصعيده .

2 – الأهداف :

- تحديد المميزات الخاصة بالمنظمات الدولية الإنسانية .
- الوقوف عند أهم الأساليب و الآليات و الإستراتيجيات المتبعة داخل هذه المنظمات .
- إبراز التحديات التي تواجهها و التركيز خصوصا على البيئة الداخلية و المعوقات الخارجية التي تواجه عمل هذه المنظمات .

أسباب إختيار الموضوع :

1- الأسباب الموضوعية : تتعلق هذه الأسباب بطبيعة موضوع المنظمات الدولية الإنسانية على الرغم من الأهمية المتزايدة لها إلا أن الدراسات في هذا المجال قليلة بالمقارنة مع ما كتب و نشر عن المنظمات الأخرى من هنا جاءت دراستنا لتقديم إضافة إلى هذا الحقل المعرفي ، لاسيما فيما يتعلق بالمحاولات الأكاديمية ، كما أن دراسة قضية الصحراء الغربية في بعدها الإنساني قليلا ما تم تناولها خاصة أن النزاع يتعلق بدولة مجاورة للجزائر ويفرز النزاع فيها آثارا مباشرة على الجزائر بموجب تواجد اللاجئين الصحراويين في تندوف مما ينعكس على الواقع الإقتصادي و السياسي و الأمني للمنطقة وحتى الديمغرافي، و بالتالي إن هذه الدراسة قد تساهم في تعميق إدراك المسارات التي تتخذها سياسة إحدى الأطراف المعنية.

الأسباب الذاتية : ميولي الحقوقية و إدراك أن الطالب في مجال العلاقات الدولية كان دائما ملما بمختلف القضايا التي تدور على المسرح الدولي ، لكن الإهتمام ظل منصبا على قضايا النزاع و السياسة الخارجية و المنظمات الدولية ... الخ ،في حين معالجة القضايا في بعدها الإنساني يكون بدرجة أقل مما دفعني للتعمق في الجوانب الإنسانية لأي نزاع فكان من الأولى اختيار نزاع في المنطقة المغاربية واختيار الصحراء الغربية كنموذج باعتبارها الأقرب للجزائر و باعتبار الجزائر الدولة المتبنية مبدأ حق

الشعوب في تقرير مصيرها و الدولة الوحيدة المتبنية قضية الصحراء الغربية , و نظرا للإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي عرفتها المنطقة , كان من الواجب التطرق لدور المنظمات الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية .

الحدود الزمانية و المكانية للدراسة :

لهذه الدراسة شقين القضية الصحراوية و المنظمات الدولية الإنسانية لذلك في دراسة النزاع الصحراوي كانت منذ بدايته أي سنة 1975 إلى 2013 أما دراسة دور المنظمات الدولية الإنسانية في هذا النزاع فتبدأ منذ 1991 إلى 2013، حيث لم يكن لها أي دور يذكر قبل هذه السنة أي قبل وقف إطلاق النار ، مع أننا ركزنا في دراسة دورها على السنوات الأخيرة .

أما الحدود المكانية لهذه الدراسة فتتمثل فيما يخص النزاع الصحراوي في منطقة المغرب العربي عامة و منطقة الصحراء الغربية خاصة أما فيما يخص المنظمات الدولية الإنسانية فتتم دراسة دورها في منطقة الصحراء الغربية و الجزائر(مخيمات تندوف) و المغرب .

المشكلة البحثية :

إن دراسة موضوع دور المنظمات الدولية الإنسانية في النزاعات الدولية – حالة الصحراء الغربية- يكتسي أهمية كبيرة في ضوء مجموعة من الإعتبارات العلمية و الأكاديمية ، و هذه الدراسة تحاول التسليط على الدور الحقيقي الذي يمكن أن تضطلع به هذه المنظمات ، حيث باتت هذه المنظمات شريكا حقيقيا بل أضحت تنافس الدول ، حيث يمكنها توفير ما تعجز الدول عنه كما لها نفوذ كبير في الجانب الإنساني غير أنها تصطدم بتحديات كبيرة و ضغوطات لاسيما من طرف الدول التي من مصلحتها السيطرة على مسار عمل هذه المنظمات و توظيفها لخدمة أجنداتها السياسية لذلك تطرح الإشكالية نفسها في ظل التحولات التي تشهدها العلاقات الدولية من تنامي لدور الفواعل الغير دولية خاصة المنظمات الإنسانية الدولية كأحد الفواعل المؤثرة في إرساء السلم و الإستقرار الدوليين : إلى أي مدى تلعب المنظمات الدولية الإنسانية دورا في النزاعات الدولية و خاصة نزاع الصحراء الغربية ؟

وتتصل بهذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة التي تثيرها الدراسة منها :

1- ما هي الآليات التي تؤثر بها هذه المنظمات في النزاعات الدولية ؟
2- كيف تؤثر هذه المنظمات في النزاع الصحراوي ؟

الفرضيات :

- مع ازدياد النزاعات الدولية و الإقليمية و الحروب الأهلية زادت الحاجة لمنظمات تلعب دور الرقيب و تمنع انتهاك حقوق الإنسان.

- كلما استقلت هذه المنظمات عن الدول في تمويلها كلما كان دورها لصالح القضية الصحراوية .

الدراسات السابقة :

إن موضوعنا ينظر للمنظمات الدولية كفاعل دولي له ثقل في الساحة الدولية ، و نزاع الصحراء الغربية بأبعاده الإقليمية والعالمية ، يزيد من تعقيد دور هذه المنظمات في هذا النزاع لذا كان من الواجب علينا الإحاطة بكل مدخلات و مخرجات النزاع إستعانة ببعض المراجع المحورية في الدراسة و هي :

- الصحراء الغربية في الأمم المتحدة و حديث عن الشرعية الدولية : للدكتور إسماعيل معراف الجزائر : دار هومة للنشر و التوزيع ، 2010.و الذي يتحدث فيه عن جذور النزاع و الأهمية الإقتصادية للمنطقة كما يتحدث عن مسار القضية في كواليس هيئة الأمم المتحدة و الحلول التي اقترحت لحل هذا النزاع ، مع إعطاء سيناريوهات في ظل الخيارات الأممية.

- النظرية العامة و المنظمات العالمية البرامج و الوكالات المتخصصة للدكتور خليل حسن, لبنان , دار المنهل اللبناني ,ط1, 2010،حيث يتناول النظرية العامة للمنظمات العالمية و عصبة الأمم و الأمم المتحدة ويتحدث عن مبادئها ووظائفها و الأجهزة التابعة لها و الوكالات المتخصصة ، كما يتحدث عن دور الدول الكبرى في تسيير هذه المنظمة وفق مصالحها عن طريق حق الفيتو كما في جزئه الرابع يتحدث عن المنظمات الدولية غير الحكومية .

- مرايسي أسماء "إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان دراسة حالة منظمة العفو الدولية" , (مذكرة ماجيستير ,جامعة الحاج لخضر باتنة , كلية الحقوق , قسم العلوم السياسية 2012/2011)حيث تناولت إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية و أهم الأساليب التي تعتمدها هذه المنظمات في إدارة قضايا حقوق الإنسان كلجان تقصي الحقائق و تعزيز دور الرأي العام الدولي ، كما خصصت فصلا تدرس فيه دور منظمة العفو الدولية في إدارة قضايا حقوق الإنسان كدراسة حالة .

-بالإضافة إلى العديد من المراجع الأخرى ذات الأهمية حول هذا الموضوع التي تم اعتمادها .

و ما أضافته هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو قيامها بالربط بين مختلف هذه الدراسات و التركيز أكثر على الجانب الإنساني للمنظمات و كيف تؤثر هذه المنظمات في النزاع الصحراوي و هو ما لم تتناوله أية من هذه الدراسات .

الإطار النظري و المنهجي للدراسة :

تم في هذه الدراسة الإعتماد على الإقترابات التالية :

- **الإقتراب الواقعي :** و ذلك لكون الواقعيين ينظرون للمنظمات الدولية بوجهة نظر ذرائعية بمعنى أنها مجرد ترتيبات تتعاون وفقها الدول فهي قنوات لتمرير مصالح الدول ، تنتهي صلاحياتها بانتفاء الوظيفة المنوطة بها ، و نظرا لنمو هذه المنظمات المطرد عمد الواقعيون اللبيراليون إلى وضع نظرية " الإستقرار بالهيمنة" كتصور ابتكاري يربط بين توزيع القوة و إنشاء و استقرار المنظمات الدولية .ووفقا لهذا التصور لا يتوقع إنشاء منظمة إلا بتزكية القوى المهيمنة و مثال ذلك منظمة الأمم المتحدة التي لولا إنفراد الدول الخمسة بحق الفيتو لما قاموا أو سمحوا بإنشائها ، و مرد ذلك مسألة تمويل المنظمات الدولية الإنسانية التي قد تتحول وظيفتها الإنسانية لوظيفة خدمة الطرف الممول و هذا ما نلحظه فيما يخص التقارير التي أعدتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول وضع المسجونين المغاربة في

البوليساريو ، متناسية بذلك الإنتهاكات الجمة التي يتعرض لها الشعب الصحراوي ، ضاربة عرض الحائط المبادئ التي تعمل وفقها و خاصة مبدأ الإستقلالية و الحياد .

- **الإقتراب اللبيرالي :** وذلك لأنه في رأيهم أن للمنظمات أهمية لأنها تساعد الدول في التغلب على المشكلات التي تعرقل العمل الجماعي فنمو الإعتماد المتبادل الذي شدد عليه كل من كيوهان وناي ساهم في ظهور تحديات مشتركة للإنسانية سواء في مجال الأمن كمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، أو الأمن بمفهومه الإنساني أي الغذائي فمثل هذه التحديات يستحيل على دولة منفردة معالجتها فلا بد من إيجاد إطار لتنسيق الجهود بغية إتخاذ خطوات ملائمة ، و في هذا الصدد تعتبر المنظمات الدولية قناة تساهم في تذليل العقبات أمام العمل الجماعي ، و هذا ما يمكن قوله عن المنظمات الدولية الإنسانية العابرة للحدود ، و التي تعد قاعدة معطيات للأوضاع العالمية ، كما توقفت على الدولة في بعض المجالات كالإتصال و الإعلام و توجيه الرأي العام العالمي و المحلي و تكميل وظائف الدول.

- **الإقتراب الجيوبوليتيكي :** الذي يفترض وجود علاقة بين الضغوط الناجمة عن البيئة الجغرافية و عملية الصراع من أجل البقاء و النمو ، حيث يركز على عدم تبات الحدود ، و إنما هي تتحرك بحسب مصالح الدول و الكيانات و ذلك لأنها تعتبر الدول الأخرى و ما تملكه من ثروات مجال حيوي لها ، و هذا ما ينطبق على كل من المغرب و الجزائر اللتان تريان أن الصحراء الغربية هي مجال حيوي لها، سواءا بالنسبة للجزائر للحصول على ممر للأطلسي أو المغرب الذي يستنفد ثروات المنطقة من فوسفات و سمك و ما يمكن أن يكون مستقبلا كالبترول .

- **المنهج التحليلي :** والذي يعتمد على تحديد مشكلة بصورة دقيقة , ثم جمع المعلومات المتعلقة به , وفق الطرق العلمية ثم تحليل هذه المعلومات و تطبيقها , و أخيرا الوصول إلى نتائج التوصيات و كان لا بد من استعمال هذا المنهج من خلال طبيعة الموضوع خصوصا في تبيين الدور الفعال لهذه المنظمات في النزاعات الدولية.

- **الإقتراب التاريخي :** و ذلك من أجل معرفة المسار التاريخي للقضية الصحراوية و معطياتها التاريخية ، و إعطاء ملخص عن سيرورة عمل المنظمات الدولية الإنسانية و بداياتها في النزاع الصحراوي .

التقسيم المنهجي للدراسة :

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتجزئته لفصلين :

الفصل الأول : و الذي خصصناه لدراسة دور المنظمات الدولية الإنسانية في النزاعات الدولية بصفة عامة ، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى المضامين المختلفة للمنظمات الدولية و النزاعات الدولية ، ثم نتناول في المبحث الثاني بصفة ادق المنظمات الدولية الإنسانية ، و في المبحث الثالث إلى مفهوم النزاعات الدولية.

الفصل الثاني : و الذي يتناول دور المنظمات الدولية الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية ، فأدرجنا بالمبحث الأول دراسة القضية الصحراوية وفي المبحث الثاني أداء و دور المنظمات الناشطة في الصحراء الغربية .

الفصل الأول

المنظمات الدولية الإنسانية و النزاعات الدولية

الفصل الأول :المنظمات الدولية الإنسانية و النزاعات الدولية

لطالما ارتبطت المنظمات الدولية بالنزاعات الدولية ، حيث أن الثانية دائما تسبق الأولى و ذلك خشية تكرارها ومن أجل الوقاية منها ، فبعد الحرب العالمية الأولى أنشئت منظمة عصبة الأمم ،و بعد الحرب العالمية الثانية أنشئت منظمة الأمم المتحدة ، غير أن الأولى لم تمنع وقوع حرب عالمية و الثانية لم تمنع الحرب الباردة و إن كانت باردة لطرفيها و هما الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي إلا أنها كانت حربا فعلية بالنسبة للدول التي وظفت في القيام بحروب بدل عنها (حروب بالإنابة) و مثالها أفغانستان ، الأزمة الكورية ...و التي اعتبرت حربا بالإنابة بين الولايات المتحدة و الإتحاد السوفييتي و الصين ، حيث كانت فترة الحرب الباردة هي الفترة الأكثر حرجا في العلاقات الدولية ، و ذلك لأن منظمة الأمم المتحدة جمدت بسبب القطبان الإشتراكي و الرأسمالي فلم يمكنها اتخاذ أي قرار، كما أنه بعد نهاية الحرب الباردة، تغيرت أنواع النزاعات من خارجية إلى داخلية فعرفت العديد من الدول حروبا أهلية ، و لم تتمكن الأمم المتحدة من الوقاية أو الحد منها، بل وظفت في الكثير من الأحيان في خلق نزاعات فبعدما كانت جامدة أصبحت بعد الحرب الباردة فاعلة و ذلك لأنها مسيرة وفقا للأجندة الأمريكية ، ففي الصومال تولت الولايات المتحدة باسم الأمم المتحدة حل النزاع غير أنها كانت تعمل على تحريض بعض القبائل ضد بعضها مما نتج عنه حروب أهلية ، فحتى لو كان هدف هذه المنظمات الأمن و السلم الدوليين لا يمكنها أن تسلم من التوظيف السياسي لخدمة الدول الكبرى (التي تملك حق الفيتو) غير أنه في الآونة الأخيرة يمكن القول أن هناك تغيرفي التنظيم الدولي وسببه ،فإن قلنا تزايد عدد المنظمات الإنسانية حكومية أو غير حكومية، كالمفوضية السامية لشؤوون اللاجئين التي بعدما كانت مؤقتة أصبحت دائمة ،و المنظمات الإنسانية الغير حكومية باتساع فضاء نشاطها ،فذلك ليس إلا لتزايد عدد النزاعات الدولية و تغير طبيعتها وتعقد تداعياتها حيث يمثل المدنيين 80% من ضحايا هذه النزاعات بعدما كانوا في النزاعات بين الدول 5 % وبالتالي هناك علاقة طردية ببين تزايد عدد النزاعات و تغير نوعها و تداعياتها و ازدياد عدد المنظمات الدولية الإنسانية ، التي تعتبر النزاعات الدولية فضاء نشاطها ، فقد تتواجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في منطقة بها بؤر توترلتتدخل بتقديم الإسعافات الأولية في حالة انفجارها ،كما تتدخل المنظمات المختصة بتقديم المساعدات الإنسانية (أي الإغاثة و الأغذية) في المناطق التي تعرف نزاعات فالتهجير دائم الإرتباط بعامل النزاع و ما ينجم عنه من جوع و أمراض تستدعي تدخل هذه المنظمات لتوفير الأدوية و الأغذية و الإسعافات الأولية و بناء الخيم ... كما أن هناك علاقة بين قلة الموارد و اشتعال النزاعات فتدخل هذه المنظمات قد يلحق النزاع أو قد يسبقه فبتوفير الغذاء تنجح هذه المنظمات في الوقاية من خلق نزاعات أخرى(توفير الموارد النادرة المتنازع عليها) ،فبطبيعة الحال سينتج عن أي نزاع أضراربشرية و مادية ، لذلك لن تتواجد هذه المنظمات بدون تواجدهذه النزاعات هذا في شقها الإيجابي ، أما في حالة توظيفها السياسي ، فستستغل بؤر النزاع لتحقيق مصالح الدول التي توظفها –تمولها- فتحقق لمواطني دولة ما عجزت هذه الأخيرة عن تقديمه و جعل ولائهم تابعالها أو للدولة التي وظفتها ، أو كما سنتقدم به ، تركيز بعضها كمنظمة العفو الدولية في تقاريرها ، بالهجوم على النظام الصيني ، و تجاهل الإنتهاكات التي تعرفها الدول الممولة ، وهذا ماسنتناوله في هذا الفصل لتوضيح أكثر.

المبحث الأول : المضامين المختلفة للمنظمات الدولية

المطلب الأول : تعريف المنظمات الدولية

الواقع ان تعريف المنظمة الدولية ليس بالأمر البسيط نظرا لحداثة عهد الظاهرة و تعدد أنواعها , إضافة إلى الخلط المتوقع بين هذا المصطلح و بين غيره من المصطلحات التي تقترب معه و تتصل به و بالتالي قبل أن نعرف المنظمات الدولية علينا التمييز بين هذا المصطلح و المصطلحات التالية التي تقترب منه و التي يتداخل معها كالنظم الدولية ، والتنظيم الدولي ، والمنظمة الدولية .

النظم الدولية: التي تعني مجموعة القواعد القانونية المنظمة لموضوع رئيسي معين والمرتبط بإطار موضوعي محدد, مثل نظم الملكية في القانون الداخلي أو نظام الحياد أو التمثيل الدبلوماسي و القنصلي في القانون الدولي العام, أو هي كافة التنظيمات و التقاليد و القواعد الأساسية التي تميز الجماعة الدولية و تقوم الجماعة بإتباعها في تنظيم ما ينشأ من علاقات و روابط ومن ثم تشمل المنظمات و العلاقات الدبلوماسية و المؤتمرات و الحرب .[1]

التنظيم الدولي: فيقصد به الإطار الذي تتشكل داخله الجماعة الدولية , بالتالي يمكن أن يشمل كل مظهر للعلاقات الدولية مثل العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وإبرام المعاهدات وعقد المؤتمرات و غير ذلك من الأنظمة القانونية الأخرى . و هو التركيب المعنوي للجماعة الدولية منظورا إليه من وجهة نظر ديناميكية تشمل احتمالات تطوره إلى ما هو أفضل [2].

المنظمة الدولية: هي هيئة دولية دائمة تضم عددا من الدول , تتمتع بإرادة مستقلة , تهدف إلى حماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء [3], أو هي وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غايات معينة و تكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة, و منذ ظهور فكرة الدولة بمفهومها الحديث و الحرب و فكرة التوسع بين هذه الدول و اكتساب مناطق النفوذ على حساب بعضها البعض تتزايد ،كان السعي لايجاد سبل للتفاهم الودي لإيجاد حلول مقبولة.

يرتبط الحديث عن نشأة المنظمات الدولية بعهد المؤتمرات و خاصة **مؤتمر فيينا** عان 1815بعد انتهاء الحروب النابليونية التي أسفرت عن هزيمة فرنسا مما دعا الدول المنتصرة إلى تنظيم جديد للعلاقات بين القوى الأوروبية و بالتالي إرساء نظام المؤتمرات التي لم تكن دورية الا أنها شكلت إطارا للتشاور المستمر لإدارة النزاعات التي كانت تنشا بين هذه القوى حيث تأسس **الاتفاق الأوروبي** (Concert of Europe) الذي كان اتفاقا بين القوى الأوروبية الكبرى حول أمور السياسة الهامة وقد عقدت العديد من المؤتمرات الهامة خلال القرن التاسع عشر(19) منها :

- **مؤتمر باريس**سنة 1856

---

[1]- خليل حسين ، **النظرية العامة و المنظمات العالمية ,(** لبنان , دار المنهل اللبناني ,ط1, 2010), ص. 69 .

[2]- بـــهـاز حسين،" المنظمات غير الحكومية الفاعل الجديد في العلاقات الدولية "، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية تم تصفح الموقع يوم :19 نوفمبر 2013.
(http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=227:-recherche-&cat)

[3] - سهيل حسين الفتلاوي ، **مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية** , (دار الثقافة للنشر و التوزيع ،ط1 ، 2010)، ص. 18.

- **مؤتمر برلين**1878و 1884-1885

- **مؤتمر لندن**1871

و نشأ عن هذه المؤتمرات تقليد في التعاون الأوروبي يهدف إلى التنسيق السياسي و إدارة وحل النزاعات و قد ساهم نظام المؤتمرات في زيادة الوعي بمشاكل و قضايا الأمن و التعاون الدولي و في إيجاد المناخ لتطور الدبلوماسية المتعددة الأطراف.[1]

ويمثلا **مؤتمرا لاهاي** اللذان عقدا عامي 1899و 1908 ثاني محطة في تطور المنظمات الدولية حيت اهتما بتنظيم أكثر للعلاقات الدولية والنظام الدولي حيث اتسم مؤتمر لاهاي بالشمولية فاختلف عن نظام المؤتمرات المنبثق عن الاتفاق الأوروبي و شمل دولا غير أوروبية و اهتم بإيجاد الأجهزة والآليات لحفظ السلام و حل النزاعات بالطرق السلمية و بذلك ساهم نظام لاهاي في بلورة الوعي للضرورة الماسة لإجراءات حل النزاعات[2].

ثالث مصدر لنشأة المنظمات الدولية هي إقامة **اتحادات دولية** عامة تعنى بالقضايا و الأمور غير السياسية أو الأمور الفنية بشكل عام و كان ذلك نتيجة ازدياد تشابك تداخل العلاقات والمصالح الاقتصادية والاجتماعية و الفنية والثقافية بين الدول, يمكن تقسيم هذه المنظمات الدولية الوظيفية التي أنشئت في القرن (19) إلى ثلاث أنواع هي:

اللجان النهرية الدولية و أنشئت في مؤتمر فيينا عام 1815 لتنظيم الملاحة و استعمال الأنهار الدولية, فالدول الأوربية المعنية كان لها مصلحة مباشرة في إنشاء هيئات للإشراف على الملاحة في هذه الأنهار و إدارة شؤونها3.

المنظمات المؤقتة (شبه الاستعمارية) التي اتفقت على إنشائها الدول الأوربية بغية التعاون و التنسيق في أعمال معينة كتقديم خدمات في مجال معين مثلا لجنة الدين المصري التي أنشئت عام 1878 و إدارة الدين العثماني 1898.

الاتحادات الإدارية و هدفت إلى التعاون في مجال الاتصالات و البريد والنقل سكك الحديد الشؤون العلمية كما أن هناك اربع اعتبارات عامة وراء نشأة المنظمات الدولية4.

الازدياد في عدد الدول خاصة مع ترسيم مفهوم الدولة القومية في أوروبا و بالتالي تزايد حجم التفاعلات الدولية.

الثورة الصناعية و ما تبعها من تطورات في حقول الاتصالات و المواصلات مما ساهم كذلك في تزايد التفاعلات الدولية و في ازدياد حدتها و تنوعها أي في المجالات المتعددة و طبيعتها (تنافس –تعاون- تنازع)

ازدياد الوعي بعد الحروب النابليونية بضرورة إقامة نظام أوروبي جديد و ازدياد انتشار أفكار العصرنة.

---

[1] - بهاز حسين ،مرجع سابق.

[2]- خليل حسن،مرجع سابق ،ص ص.67 - 68 .

[3]- د. رامز محمد عمار ، **الوجيزفي المنظمات الدولية**،(مطبعة البريستور ، ط 1 ، 2003) ص.7.

[4]- خليل حسين ، المرجع السابق ، ص. 65.

انتشار الأفكار الليبرالية التي تدعو للتعاون بين الدول و التي هي وليدة عصر النهضة أمثال دانتي, أمريك كروسي , بنتهام روسو و بيار دوبوا ... ... فالطرح البيرالي يرى في المنظمات وسيلة للقيام بنشاطات و اتصالات دبلوماسية للتقرب بين وجهات النظر ، كما أنها تعيين على تهيئة السبيل و إيجاد قنوات تعزز من التعاون بين وحدات النظام الدولي و في ميادين و مجالات عدة .

و قد ترتكز نشأة المنظمات الدولية والإقليمية الى ثلاث مصادر هي :

1. مبادرة تأتي من دول أو مجموعة من الدول مثل إنشاء عصبة الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية.

مبادرة تنشأ عن مؤتمر يشكل توصية أو قرار قد يتحول على أساسها المؤتمر إلى منظمة أو ينشأ عنه لاحقا منظمة و مثال على ذلك القرار الذي صدر عن مؤتمر قادة دول الجماعة الأوربية في 1974 بمؤسسة مؤتمرهم, حيث صار هناك مجلس لقادة ورؤساء الدول المجموعة الأوروبية يجتمع بصفة دورية, وكذا مؤسسة مؤتمر الغذاء العالمي عام 1974 الذي تحول الى مجلس الغذاء العالمي.

منظمات أخرى تأخذ مبادرة أو تقوم بدعم و تبني إنشاء منظمات فرعيةأو منظمات متخصصة مستقلة, و ذلك نتيجة قيام مهام و وظائف جديدة بحاجة الى إعطاءها صفة تنظيمية و الأمثلة على ذلك كثيرة في إطار الأمم المتحدة.

وعن السمات العامة للمنظمات الحكومية الدولية في القرن 19:

- كانت العضوية بشكل عام محصورة بالدول ذات السيادة.

- كان إنشاء المنظمات يتم بواسطة اتفاقية متعددة الأطراف تعتبر بمثابة دستور المنظمة و تحدد الاتفاقية بنية المنظمة و أهدافها و مهامها و وسائل عملها.

- كان هناك(نظام المؤتمر) الذي يعبر عن الجهاز الأساسي لصناعة القرار في المنظمة ويضم المؤتمر كل الدول الأعضاء في المنظمة و يجتمع من فترة إلى أخرى و ليس بالضرورة بصفة دورية.

- اعتمد مبدأ الإجماع في القرارات و التساوي القانوني بين الدول فلكل دولة صوت[2].

المنظمات الدولية : دراسة في المصطلح والمفهوم

- يعرف الدكتور محمد المجذوب المنظمة الدولية أنها تنظيم دولي يتمتع بصفة الدوام وبالشخصية الدولية و تتفق مجموعة من الدول (متجاورة جغرافيا في الغالب) بموجب ميثاق أو اتفاقية ، على إنشائه ومنحه الصلاحيات اللازمة (المطلقة أو المقيدة) للإشراف كليا أو جزئيا على بعض شؤونها المشتركة و العمل على توتيق أواصر التعاون و التقارب فيما بينها و القيام بتمتيلها و التعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي [3] .

---

[1]- حسين بهاز ،مرجع سابق.

[2]-المرجع نفسه.

[3]- د. محمد المجذوب ، **التنظيم الدولي ، النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة** ،(بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بدون طبعة ، 2005) ص. 7.

- ويعرفها الدكتور سهيل حسين الفتلاوي على أنها هيئة دولية دائمة تضم عددا من الدول , تتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء ، تهدف إلى حماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء[1].

- أما أستاذ مفيد شهاب فيعبر عنها أنها شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام ينشأ من اتحاد إرادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينهما ، ويتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء[2].

- و يشترط بول رويتير أن التعبير يستدعي تجمع عنصرين ، فمن حيث هو منتظم لابد أن تكون له إرادة قانونية متميزة عن إرادة أعضائه ، ومن حيث هو دولي يتكون عادة وليس على سبيل الحصر من الدول .

- عدم انتقاص المنظمة من سيادة الدول المشتركة في عضويتها باعتبارها في الواقع مجرد وسيلة للتعاون الاختياري بين مجموعة معينة في مجال أو مجالات محددة يتفق عليها سلفا.

و مما سبق يمكن الانطلاق من تعريف المنظمة الدولية من كونها عبارة عن تجمع إرادي لعدد من الدول متجسد بشكل هيئة دائمة يتم إنشاؤها بموجب اتفاق دولي و يتمتع باردة ذاتية و مزود بنظام قانوني و بأجهزة مستقلة تمارس المنظمة من خلالها نشاطها لتحقيق الهدف المشترك الذي من أجله تم إنشاؤها.

و تبعا لتعدد التعاريف بشأن المنظمة الدولية ، لن تتباين آراء الكتاب في تحديد عناصرها الأساسية للمنظمة الدولية بثلاثة عناصر[3]:

- **عنصر الكيان المتميز**: تشتمل المنظمة الدولية على مجموعة من الأجهزة التي تعمل بصورة دائمة و تمارس الاختصاصات التي أسندت إليها بموجب المعاهدة المنشئة للمنظمة و لعل وصف صفة الدوام هو ما يميز المنظمة عن المؤتمر الدولي , كما تعبر هذه الصفة عن استقلال المنظمة عن الدول الأعضاء التي أنشأتها و تكسبها شخصية خاصة تختلف عن أشخاصهم[4]. إلا أنها في الكثير من الأحيان تبدو غير مستقلة بسبب خضوعها لقوى البيئة الخارجية التي تشكل بالنسبة لها ضغوطا كبرى تؤثر على قراراتها على نحو حاسم ، و بمعنى آخر أن استمرار اعتمادها على الدول الأعضاء التي اسهمت في تأسيسها يؤثر عمليا على استقلالية الفعل تلك الإستقلالية التي تحتاج إليها لكي تقوم بأداء وظائفها على الوجه الأكمل و على نحو حيادي [5].

- **عنصر الإرادة الذاتية**: يجب أن تتمتع المنظمة الدولية بإرادة ذاتية مستقلة , و متميزة عن إرادات الدول الأعضاء فيها و بالتالي تكون للمنظمة الشخصية القانونية الدولية في الحدود التي ترسمها

---

[1]- د. سهيل حسين الفتلاوي ، **المنظمات الدولية** ، (بيروت، دار الفكر العربي ، ط1، 2004) ص.55.

[2] - حسين البهاز ، مرجع سابق .

[3]- المرجع نفسه.

[4]- خليل حسين ، مرجع سابق ، ص. 71.

[5]- د. ثامر كامل الخزرجي ، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات**، (عمان الأردن ،دار المجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، 2009)، ص .198.

لكل منظمة الوثيقة المنشأة لها لذلك تنسب الأعمال القانونية الصادرة عن المنظمة لها و ليس إلى الدول أعضائها فمثلا إذا أبرمت المنظمة معاهدة مع منظمة دولية يكون لها وحدها الحق في المطالبة بتنفيذها[1].

- **عنصر الدولية**:و هذا يعني أن أعضاء المنظمة الدولية هم من الدول فقط و في بعض الأحيان يطلق على هذه المنظمات (المنظمات الحكومية الدولية) و هذا يعكس الاختلاف الحاصل بين هذه المنظمات و المنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية وجمعيات حقوق الإنسان ومنظمة أطباء بلا حدود و اتحاد المحامين العرب ، الصليب و الهلال الأحمر الدولي و الاتحادات العالمية و الفنية التي تتكون عضويتها من الأفراد و الجمعيات المحلية من دول مختلفة بمعنى أنها ذات طابع دولي و لكن غير حكومي و المعيار الأساسي للتمييز بين هذين النوعين من المنظمات هو ان المنظمات الدولية الحكومية تخضع لقواعد القانون الدولي بينما تخضع المنظمات غير الحكومية للقانون الدولي لأن الاتفاقات التي تنشئها معقودة بين هيئات و ليس بين دول .[2] و نشاط المنظمات غير الحكومية يتسم بالتلقائية ، فهو إرادي و اختياري لا يتلقى أية توجيهات أو أوامر من السلطات الحكومية المحلية أو الدولية ، حيث لها دور مكمل عندما تجد الأطراف الحكومية أنها غير قادرة وحدها على إشباع كافة احتياجات و تطلعات رعاياها ، فشبكة العلاقات عبر القومية يمكن أن تؤدي إلى خلق نسيج اجتماعي يزيد من فرص التعاون و التقارب، و يسمح أحيانا باحتواء الصدمات التي قد تحدث بسبب الإحتكاك بين الحكومات ، فهي تتمتع بهامش واسع للحركة من خلال النشاطات المتعددة و المتعددة التي تضطلع بها [3].

تصنيف المنظمات الدولية :

التقسيم القائم على أساس الأغراض (من حيث الاختصاص)[4]:

يمكن تقسيم المنظمات الدولية من حيث الأغراض التي تسعى الى تحقيقها الى منظمات عامة و منظمات خاص

المنظمات العامة : هي تلك المنظمات التي يمتد اختصاصها ليشمل مظاهر متعددة في العلاقات الدولية و بالتالي أنشئت من أجل تحقيق أهداف متنوعة سياسية واقتصادية و اجتماعية و ثقافية ففي المجال السياسي تسعى لإحلال السلم والأمن الدوليين وفض النزاعات بالطرق السلمية بين أعضائها (دولها الأعضاء)و المثل البارز على هذه المنظمات الأمم المتحدة و يدخل ضمنها المنظمات الإقليمية ذات الاختصاص العام مثل الجامعة العربية منظمة الوحدة الإفريقية , منظمة الدول الأمريكية.

المنظمات الخاصة: فهي تلك المنظمات التي تسعى لتحقيق غرض محدد و معين كتحقيق التعاون بين دول أعضائها ،في الميدان الاقتصادي والعسكري والثقافي و الاجتماعي أو الإنساني الخ...و بالتالي يقتصر نشاطها على مجال واحد من العلاقات الدولية و لا يتحدد نشاط هذه المنظمات في مجال دون غيره فقد تكون هذه المنظمات : [5]

---

[1] - جمال عبد الناصر مانع ،**التنظيم الدولي** ,(عنابة ,دار العلوم للنشر و التوزيع ,لايوجد رقم الطبعة , 2006), ص. 71.
[2] - سهيل حسين الفتلاوي ,مرجع سابق, ص. 21.
[3]- د. ثامر كامل الخزرجي ، مرجع سابق ، ص. 199.
[4]- حسين البهاز ،مرجع سابق .
[5]- الموقع نفسه .

المنظمات الاقتصادية: وتتوخى تحقيق أهداف ذات طابع اقتصاد يمثل النقد (صندوق النقد الدولي) و تقديم القروض (البنك الدولي للبناء و التعمير), كذلك الاتحاديات و قد تكون أهداف المنظمة الدولية الاقتصادية أعم وأشمل و هذا ينطبق على السوق الأوروبية المشتركة التي تسعى لتوحيد اقتصاديات الدول الأعضاء.

المنظمات العسكرية :و هي ترمي الى الدفاع المشترك وبين الدول الأعضاء مثل حلف وارسو و الحلف الأطلسي.

المنظمات الثقافية: و تسعى الى تحقيق أغراض ذات الصلة بالثقافة و العلوم و التربية مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم و الثقافة (اليونسكو) و منظمة التربية و الثقافة و العلوم العربية و المنظمات الدولية لحماية الملكية الفكرية العلمية و الفنية .

منظمات فنية : تختص المنظمات الفنية بقضايا فنية كالقضايا المختصة بحماية الملكية الأدبية والفنية و الإتحاد الدولي للمواصلات السلكية و اللاسلكية , و المنظمة الدولية للأرصاد الجوية و منظمة الطيران المدني , و المنظمة العربية للمواصفات و المقاييس, و مجلس الطيران العربي .

منظمات اجتماعية : و تعني بجميع ما يتعلق بالإنسان من الناحية العلمية و الثقافية و العملية ومن هذه المنظمات , منظمة التربية و العلوم و اتحاد الإذاعات و المنظمات الأخرى المتعلقة بالعلوم والثقافة و التربية و التعليم و البحث العلمي و الإعلام و النشر و منظمة العمل الدولية , و منظمة العمل العربية .

منظمات مالية : تقوم المنظمات المالية بتسهيل التبادل التجاري و المالي بين الدول الأعضاء لما تقوم به من تمويل مشاريع صناعية و زراعية و تجارية و غيرها من المؤسسات التي تتطلب رؤوس أموال و من هذه المنظمات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإعمار و الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .[1]

منظمات خيرية : المنظمات التي تسعى إلى أعمال خير تهم البشرية .مثل الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات و حماية الأمومة و الطفولة و منظمة العمل الدولية , و اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر و منظمة أطباء بلا حدود و جمعيات الخضر , وغالبا ما تكون هذه المنظمات غير حكومية .

المنظمات الإنسانية : المنظمات التي تعمل على حماية حقوق الإنسان و ضمان حرياته الأساسية ومن هذه المنظمات المفوضية العليا لحقوق الإنسان , و منظمة حقوق الإنسان , و منظمة العفو الدولية[2] .

التقسيم القائم على أساس جغرافي (من حيث نطاق العضوية) : بالنظر إلى نطاق العضوية فإن المنظمات الدولية يمكن تقسيمها إلى منظمات عالمية و منظمات إقليمية.

تعتبر المنظمة عالمية إذا كان تكوينها و اختصاصها يمارسان على بعد عالمي واسع و تكون مفتوحة لكل دولة من دول العالم تريد أن تصبح عضوا فيها كما يمكن أن تشمل تقريبا كل أرجاء المعمورة كمثال الأمم المتحدة .

---

[1]- سهيل حسين الفتلاوي ,**التنظيم الدولي, (**عمان ,دار الثقافة للنشر و التوزيع , ط1, 2007) , ص 48 ،49.

[2]- المرجع نفسه ، ص. 82.

تعتبر المنظمة إقليمية إذا اقتصرت العضوية يها على جماعة من الدول ترتبط فيما بينها برابطة معينة من التضامن . يبرر تعاونها في سبيل تحقيق مصالح مشتركة .[1]

التقسيم القائم على أساس الصلاحيات:

- **منظمات تتمتع بصلاحيات فعلية واسعة:** و مثل هذه المنظمات تعد استثناء على الأصل فالأصل هو محدودية الصلاحيات ومن ذلك قرارات محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن في حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين.

- **منظمات لا تملك سوى صلاحية ابداء الرأي و الرغبات :** وهذا النوع من المنظمات الدولية هو الصورة الغالبة فيها حيث تتحد صلاحياتها باقتراح الاتفاقيات و إصدار التوصيات و الاقتراحات التي يتوقف تنفيذها على رغبات الدول .

التقسيم القائم على أعضاء المنظمة : يمكن تقسيم المنظمات الدولية من حيث أعضائها الى :

- **منظمات حكومية:** ويقصد بهذا النوع من المنظمات التي لا تضم في عضويتها سوى الدول مثل الأمم المتحدة و عصبة الأمم جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الإفريقية , مجموعة الثمانية .

- **منظمات غير حكومية :** ويقصد بها المنظمات الدولية التي يتم تأسيسها من قبل الافراد و ازدادت أهمية هذا النوع في الآونة الأخيرة مثل منظمة أطباء بلا حدود,منظمة العفو الدولية , جمعيات حقوق الانسانتبقى الحكومات اللاعب الأساسي في تحديد السياسات العالمية، ولكن على الحكومات اليوم أن تشارك خشبة المسرح مع العديد من المنافسين على جذب الاهتمام. إذ يغير اللاعبون غير الحكوميين وجه السياسة العالمية اليوم[2].

[1]- جمال عبد الناصر مانع , مرجع سابق ,ص. 66.
[2]- حسين البهاز, مرجع سابق .

المطلب الثاني : نبذة عن منظمة الأمم المتحدة

تأسيس الأمم المتحدة:استعمل مصطلح الأمم المتحدة لأول مرة في 1 جانفي 1942 عندما التقى 21 حليف في واشنطن ليقدمو تضامنهم في المعركة ضد دول المحور بالتوقيع على وتيقة تحت اسم إعلان الأمم المتحدة [1] و في 30 أكتوبر 1943 أصدر وزير خارجية كل من الإتحاد السوفياتي السابق و الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و سفير الصين في موسكو تصريح , عرف فيما بعد بتصريح موسكو, أعلنو فيه عزمهم على إنشاء منظمة دولية جديدة تتولى مسؤولية حفظ السلم و الأمن الدوليين , و تقوم هذه المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المحبة للسلام , و تفتح عضويتها لكل الدول الراغبة في الإنضمام إليها .

و خلال الفترة من 21 أغسطس إلى7 كتوبر 1944 , اجتمع في مدينة (دمبترون أوكس) الأمريكية ممثلو حكومات الإتحاد السوفييتي السابق , و الولايات المتحدة و المملكة المتحدة و الصين, لوضع الأسس التي تقوم عليها الهئة الدولية الجديدة , ووضع مشروع أولي للنظام القانوني الذي يحكمها و اتفق خلال هذا الإجتماع ممثلو الدول الأربعة على تسمية الهيئة الجديدة , الأمم المتحدة , و هو الإسم الذي أطلقته على نفسها الدول المحاربة لقوى المحور ابتداءامن يناير 1942.

و في 11 فبربير 1954 انعقد في يالت على البحر الأسود في الإتحاد السوفييتي السابق مؤتمر ثلاثي الأطراف , ضم كل من روزفلت و ستالين و تشرتشل و تم الإتفاق على نظام التصويت في مجلس الأمن حيث منحت الدول الخمسة الدائمة في مجلس الأمن حق الإعتراض (الفيتو) كما تم الإتفاق على عقد مؤتمر دولي في 25 أبريل في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية , و تدعي إليه كافة الدول الموقعة على تصريح الأمم المتحدة .

و في 26 يونيو 1945 أنهى المؤتمر أعماله بإقرار ميثاق الأمم المتحدة بالإجماع , و تضمن هذا الميثاق 111 مادة كما أقر المؤتمر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية المكون من 70 مادة .

و لم يدخل الميثاق حيز التنفيذ إلا في 25 أكتوبر 1945 , حيث صادقت عليه الدول الخمس في مجلس الأمن و غالبية الدول الأعضاء في المنظمة , و هو الشرط الذي أوردته المادة (03/10) لنفاذ الميثاق[2].

المبادئ :

1- المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء .
2- حسن النية في الوفاء بالإلتزامات الدولية .
3- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .
4- حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية .
5- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

---

[1] - Peter Dahl Thruelsen,**International Organisations , Their Role in Conflict Management** , (Royal daniser Defence College2009)p .25.

[2]- علي يوسف الشكري , **المنظمات الدولية و الإقليمية المتخصصة** ,(إيتراك للنشر و التوزيع , القاهرة , 2003), ص. 288.

الأهداف :1-حفظ السلم و الأمن الدوليين .

2-إنماء العلاقات الودية بين الدول .

3-تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية و تعزيز احترام حقوق الإنسان .

التحديات التي واجهت منظمة الأمم المتحدة :

-التحديات السياسية : أغلبية الدول ظلت مشككة في مدى قدرة الأمم المتحدة على ضمان تنفيذ قراراتها الخاصة . و يبدو أن أسباب التلكؤ في تنفي بعض قرارات الأمم المتحدة متعددة , و يأتي في مقدمتها عدم وجود وسائل و آليات فعالة للتنفيد , كعدم وجود جيش دائم للأمم المتحدة مثلا , فالأمم المتحدة تعتمد على دعم الدول الأعضاء في تنفيد القرارات التي تصدرها , و بما أن الدول تهتم و قبل كل شيئ بمصالحها فتقوم بدعم القرارات التي تحقق مصالحها أو تلك التي لا تلحق ضررا فيها . وعليه فإن فاعلية تنفيد القرارات الصادرة من الأمم المتحدة تعتمد بشكل أساسي على تعاون و تنسيق الدول الكبرى و هذا ما كان يرغب فيه مؤسسو الأمم المتحدة , الذين لم يرغبو في منح المنظمة وسائل فعالة لتنفيد قراراتها بل أرادوا على العكس من ذلك , إبقاءها خاضعة لإرادة الدول الكبرى بشكل يجعل نشاط المنظمة يتم وفقا للخطوط و الآليات التي تضعها تلك الدول . و هذا ماجاءت به المدرسة الواقعية في طرحها المتمتل بأن الدول تنشأ المنظمات للحفاظ على مصالحها ،و تخلق قوانين تتملص منها هي و تطبقها الدول الضعيفة التي تجد نفسها محاصرة و غير قادرة على التخلص منها ،و مثاله صندوق النقد الدولي الذي في مقابل إعانات مالية يقدمها يشترط على الدول القيام بإجراءات راديكالية كتطبيق النظام الرأسمالي و خصخصة الشركات الوطنية ، و هذا ما فرض على بعض الدول الإفريقية التي وجدت نفسها بعد ذلك ،في حلقة مفرغة من الأزمات حيث تسببت هذه الإجراءات في طرد الكثيرين من مكان عملهم و انخفاض قيمة عملات هذه الدول، و مانتج عنه في النهاية قيام حروب أهلية ذات امتدادات إقليمية داخل هذه الدول .

- التحديات القانونية :

أ- حق النقض : منحت المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن الحق في إحباط أو رفض أي قرار , و هو ما تم تسميته بحق النقض , و قد أثبتت الممارسة الدولية أن نظام الفيتو كان السبب الرئيسي في تعطيل مجلس الأمن و عجزه عن القيام بوظيفته الأساسية بدليل استخدامه 279 مرة منذ تأسست الأمم المتحدة حتى 1991 . لم تكن لتنشأ الأمم المتحدة لو أن إمتياز حق الفيتو لم يمنح للقوى الكبرى كامتياز دائم . غير أن هذا الإمتياز يسير في اتجاه معاكس لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة و ميثاقها الذي يؤكد على مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب و الدول[1] .

ب- التمثيل في مجلس الأمن : إن نظرة موضوعية لتكوين مجلس الأمن لا تعكس مصالح الدول النامية مع تزايد حجم عضويتها في الأمم المتحدة , فآسيا على سبيل المثال التي تضم 43 دولة لا تحظى

[1]- خليل حسن ، مرجع سابق ، ص. 405.

إلا بمقعدين غير دائمين , و مقعد واحد دائم (الصين) ,و إفريقيا التي تضم(52) دولة تحظى بثلاثة مقاعد غير دائمة و منطقتا أمريكا اللاتينية و الكارابي ب (32) تحظى بمقعدين غير دائمين و أوروبا الشرقية تحظى بمقعد غير دائم و مقعد دائم (روسيا حاليا). أما دول أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية ب 24 دولة تحظى ب5 مقاعد 3 منها دائمة[1] .

- **التحديات المالية و الإدارية :**

مشكلة التمويل :إن سعي الأمم المتحدة للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين يتطلب توافر موارد مالية كبيرة كافية لتغطية نفقات العمليات و المهام التي تقوم بها في هذا المجال . إلا أن المنظمة الدولية عانت من ضائقة مالية , فقد بلغت ديونها على سبيل المثال في عام 1995 حوالي 1,5 مليار دولار , إضافة[2] عن تأخر الدول الأعضاء عن سداد مستحقاتها بالكامل ما تسبب بعجز يقدر حوالي 2,8 مليار دولار تتحمل الولايات المتحدة الجزء الأكبر منه.

- فالولايات المتحدة إنطلاقا من حصتها المتفوقة في تمويل أنشطة الأمم المتحدة فإنها لما باشرت في تسديد حصتها طالبت بفرض سلوك معين على المنظمة و أجهزتها , فاشترط الكونغرس مجموعة من الشروط لتسديد مبلغ 1,6 مليار دولار من مستحقات الولايات المتحدة المتأخرة للمنظمة الدولية في عام 1997, و من هذه الشروط خفض حصة الولايات المتحدة في ميزانية المنظمة و في نفقات حفظ السلام وإخضاع حسابات المنظمة لرقابة الكونغرس .

4-التحديات الأمنية : واجهت الأمم المتحدة منذ تأسيسها مصاعب شكلت عائقا أمام التزماتها , ولعل أهم الأحداث الأمنية التي تعرضت لها مقتل الوسيط الأممي الكونت برنادوت بين العرب و إسرائيل في العام 1948, على أيدي متشددين إسرائيليين , و كذلك مصرع الأمين الأسبق للأمم المتحدة داغ همرشولد في العام 1963 بسقوط طائرته أثناء تأدية مهامه في أزمة الكونغو .كما أقدم متمردو الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون باختطاف 500 من قوات بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام و احتجازهم كرهائن في العام 2001[3].

1- التدخل الدولي في عمل المنظمة :

-التدخل في انتخاب الأمين العام :

واجه انتخاب الأمين العام للأمم في كل مرة سلسلة من تدخلات الدول الأعضاء في المنظمة . فالدول الدائمة في مجلس الأمن كانت المسيطر و المتحكم في عملية اختيار الأمين العام عبر معارك دبلوماسية صعبة على مستوى الأمم المتحدة و العواصم الكبرى , بهدف اختيار مرشحين لهذا المنصب ثم حصرهم بعدد أقل , وصولا للإتفاق العام فيما بينهما على اختيار مرشح واحد يجري التصويت عليه في جلسة رسمية بعد عقد جلسات عدة , و قد يستخدم فيها حق النقض , و بعدها يقوم مجلس الأمن بتوصية الجمعية العامة بتعيينه.

[1]- خليل حسن ، مرجع سابق ، ص ص. 401-406.

[2] - Peter Dahl Thruelsen , op. Cit., P. 26.

[3]- خليل حسن ،المرجع السابق،ص.407.

الوضعان الإداري و الوظيفي : واجهت المنظمة الكثير من العراقيل و التأثيرات من قبل بعض الدول بهدف تعيين موظفيين من مواطنيها في المناصب الإدارية العليا . فالترشيح لمثل هذه الوظائف , بخاصة العليا , يتم وفقا لإعتبارات شخصية أو سياسية لا تمت بصلة للإعتبارات المهنية أو العلمية للشخص المرشح .

التأثير في اتخاد القرار : تعد ظاهرة الإستقطاب في الجمعية العامة ظاهرة مألوفة بين الدول الكبرى و الصغرى , إذ تسعى كل منها على التأثير فيما بينها بهدف الحصول على التأييد و الموافقة على[1] مشاريع القرارات التي تقترحها . و قد نشأت وسائل التأثير بين الدول بأساليب مختلة و يمكن الإشارة إلى صورمنها :

- **الأساليب الخارجية لتحقيق التأثير ,** مثال الإتصالات الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية , و المعونة الفنية و العسكرية.

- **الأساليب الرئيسية لتحقيق التأثير :** كالمساعدات المالية لدعم اقتصاد الدول المعنية بالتأثير ولكي تستمر هذه المعونة تخطر الدول المستقبلة لها وجوب دعم قرارات الدول المقدمة للمعونة و قد تصل هذه العلاقة بين الدول المستقبلة و الدول المساعدة حد التحالف بينها أو بين أكثر من دولة , و هو الأصل في التأثير على القرارات .

خضوع مجلس الأمن للدول الكبرى : يخضع مجلس الأمن للدول الكبرى في التكييف القانوني ضمن الأعمال التحضيرية للميثاق ,إذ عمدت الدول الكبرى إلى إغفال تحديد مفهوم التهديد بالسلم طبقا للمادة (39) حتى يتسنى لمجلس الأمن التصرف بمرونة في إطار تكييفه للظروف المحيطة بكل حالة , مازاد في هذه المرونة من جهة و الغموض من جهة أخرى ,إجماع الدول الخمس على انتهاج هذه الطريقة منذ البداية , وكذلك عدم لجوء الجمعية العامة لحصر حالات اللجوء إلى القوة و المساس بالسلم , و يعتبر خضوع مجلس الأمن لإدارة أعضائه الدائميين من الأمور المؤكدة [2].ما يؤكد ذلك العقوبات الإقتصادية بفرض الحصار على بعض الدول ادعاءا أنها خالفت حقوق الإنسان , مما ينعكس على مواطنيها بالفقر و الأمراض و بذلك يقوم مجلس الأمن بقتل الملايين من شعبها تحت ستار حماية حقوق الإنسان كما هو الحال في السودان[3] .

تأثير مجلس الأمن في الجمعية العامة : تتمتع الجمعية العامة بصلاحيات واسعة و شاملة ,ورغم ذلك تخضع لقيود أجهزة رئيسية أخرى تشاركها هذا الإختصاص و منها مجلس الأمن .

التدخل الدولي في عمليات حفظ السلام :و من التدخلات التي حصلت في أروقة الأمم المتحدة , قيام الولايات المتحدة بنفسها كدولة و ممثلة بوزير خارجيتها بالإضطلاع بمسؤولية التفاوض مع العراق لتنفيذ قرارات مجلس الأمن أثناء حرب الخليج الثانية , معطية لنفسها الحق أو الدور نيابة أو بديلا عن الأمم المتحدة أو أمينها العام , و دون اعتراض أي من بقية أعضاء المجلس , كما أعطت لنفسها الحق بتجاوز الولاية التي حددتها تلك القرارات . [4] فقد نجحت من خلال قرارات مجلس الأمن في فرض

---

[1]- د .خليل حسين ، مرجع سابق ، ص ص. 399- 414.

[2]- المرجع نفسه ،ص ص .399 - 418.

[3]- سهيل حسين الفتلاوي ، **الأمم المتحدة الجزء الثالث، الإنجازات و الإتفاقات،** (عمان ،دار حامد للنشر و التوزيع،ط1، 2011) ص. 223.

[4]- د. خليل حسن , المرجع السابق، ص.412.

العقوبات على كل من العراق : بقرارمجلس الأمن رقم (713) لعام 1991-حصار على الأسلحة و المعدات العسكرية فقط , و الصومال بالقرار رقم (733) لعام 1992 , و ليبا بالقرار رقم (748) لعام 1992, و هايتي بالقراررقم (841) لعام 1996, و السودان بالقرار رقم (1044) لعام 1996بدعوى مساندة الإرهاب و مسؤوليتها عن حروب الجنوب .[1]

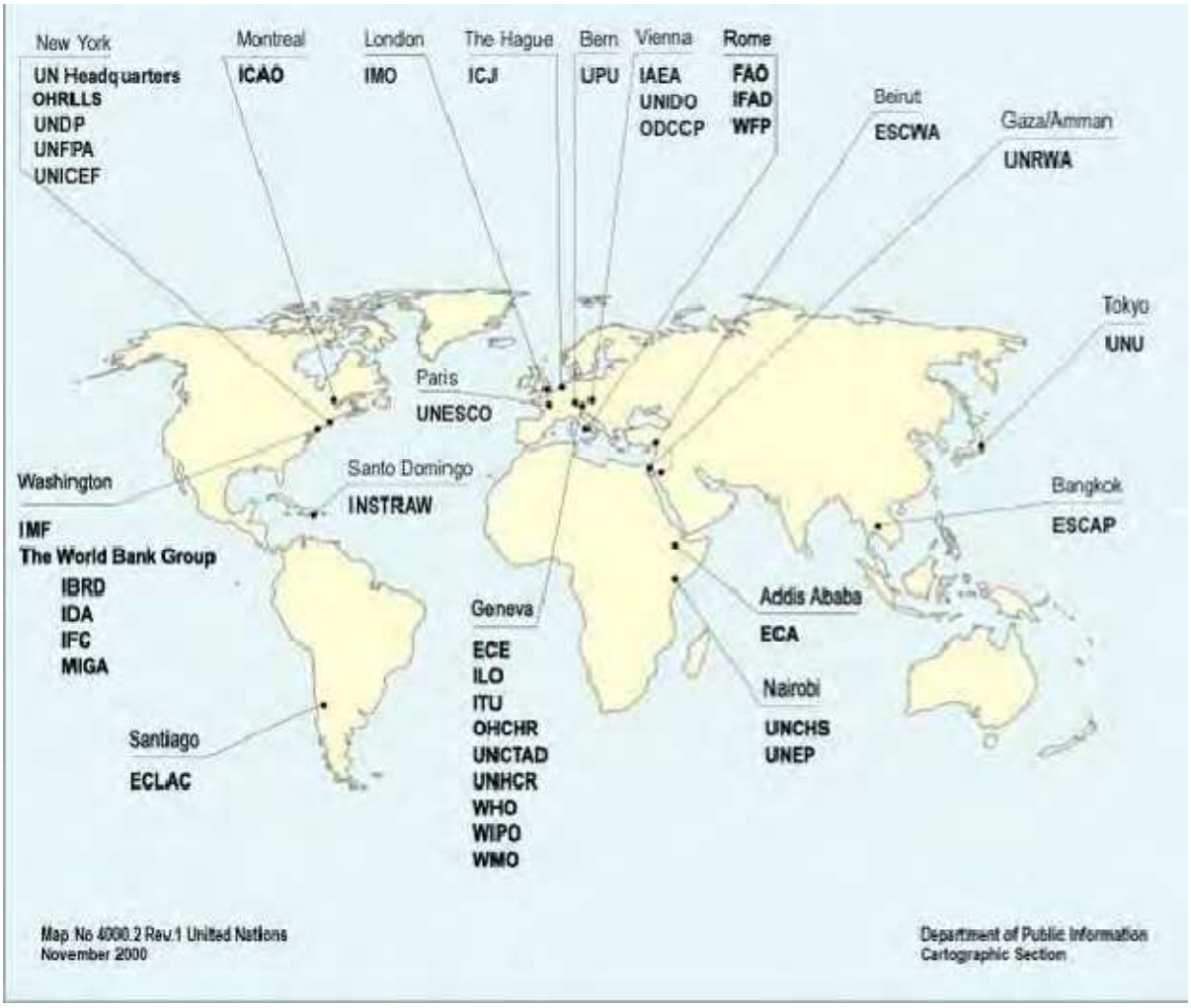

Famille grandissante des organismes de l'ONU

خريطة توضح مقر المنظمات التابعة للأمم المتحدة

(Walter Dorn ,LES ORGANISATIONS INTERNATIONALES :*ÉVOLUTION AVEC LE TEMP*, Ph. D.(Collège des Forces canadiennes Le 02 /11/2011) p.32.

[1]- سهيل حسين الفتلاوي , مرجع سابق, ص. 235.

المبحث الثاني : المنظمات الدولية الإنسانية

المطلب الأول : المنظمات الدولية الإنسانية الحكومية (منظمة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة)

1 - تعريف المنظمات الإنسانية : تختص هذه المنظمات بأعمال إنسانية و خيرية و بالتخفيف عن الإنسان , و تقوم المنظمات الإنسانية الحكومية بمراقبة تطبيق مبادئ حقوق الإنسان بين الدول الأعضاء , ومن هذه المنظمات : المفوضية العليا لحقوق الإنسان , و منظمة حقوق الإنسان التابعة للإتحاد الأوروبي , و اللجنة الإسلامية للهلال الدولي التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي , أما المنظمات الإنسانية غير الحكومية فهي ليست منظمات دولية تخضع لقواعد القانون الدولي , و من هذه المنظمات : منظمة هيومن رايبس ووتش و منظمة العفو الدولية و منظمة أطباء بلا حدود [1].

2- أهم المنظمات الناشطة في المجال الإنساني التابعة لهيئة الأمم المتحدة:

-**المفوضية السامية لشؤون اللاجئين :** ولقد أنشئت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في البداية لتعمل لمدة 3 سنوات فقط غير أنه بعد أن وجد حل دائم لمشكلة اللاجئين الأوروبيين سرعان ما انتشرت ظاهرة اللجوء فمددت ولايتها لفترات كل منها خمس سنوات، على أساس أنها تنتهي في 31 ديسمبر/كانون أول 1988. ولقد قدمت المفوضية السامية منذ نشأتها إلى غاية يومنا المساعدة إلى حوالي 50 مليون لاجئ، وحصلت على جائزتين من جوائز نوبل للسلام أثناء قيامها بأعمالها. ويقوم المفوض السامي سنوياًبرفع التقارير التي تتضمن نتائج عمل المفوضية إلى الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتعتبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكالة إنسانية محايدة، بمعنى أنه ليس لها أي سمة سياسية، بل عملها إنساني واجتماعي، القاعدة فيه أن يعالج شؤون مجموعات وفئات من اللاجئين.

أما فيما يخص المقر الرئيسي للمفوضية السامية فهو في جنيف ويضم خمسة أقسام، هي: المكتب التنفيذي وإدارة الحماية الدولية (وتتمثل وظيفتهما الأساسية في توفير الحماية الدولية للاجئين الذين لا يتمتعون بحماية بلد موطنهم الأصلي أو حماية أي بلد آخر)، إدارة العمليات (التي تغطى جميع البرامج الميدانية)، قسم الاتصالات والمعلومات، قسم إدارة الموارد البشرية.

ولدى المفوضية السامية نحو 6289 موظفا يعملون في 254 مكتبا موزعين على 120 بلدا، ويعمل 84% منهم في الميدان، وغالبا في مواقع نائية وخطرة، وهي تتمتع بوظيفتين رئيسيتين: توفير الحماية الدولية للاجئين وإبقائهم على قيد الحياة[2] .

مساعدة اللاجئين بناء على طلب الحكومة المضيفة لإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم ولوقوفهم مجددا على أقدامهم. وبهدف النظر في برامج المفوضية السامية وإقرار هذه البرامج قبل عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة، انتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لجنة تنفيذية كانت تتكون عند تأليفها من ممثل 24 دولة، أما منذ 2004 فهي تضم ممثل عن 66 دولة.

---

[1]- سهيل حسين الفتلاوي , التنظيم الدولي , مرجع سابق , ص. 49.
[2] د- خليل حسين ، مرجع سابق , ص. 507.

وتجتمع اللجنة التنفيذية كل خريف في جنيف، لاستعراض برامج المفوضية وميزانياتها والموافقة عليها، ولتقديم النصح والمشورة فيما يتعلق بقضايا اللاجئين. وتضع اللجنة التنفيذية معايير دولية بشأن معاملة اللاجئين، كما تمثل منتدى، يتم خلاله تبادل الآراء على نحو واسع بين الحكومات، والمفوضية العليا لشئون اللاجئين،وشركاءها من الوكالات الأخرى.[1].

غير أن أهم تاريخ خاص بنشأة قانون اللاجئين هو25 تموز/يوليو 1951، أي تاريخ تبني الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين بحيث تعد هذه الاتفاقية بالإضافة إلى البروتوكول الخاص بها الصادر عام 1967 هماالأساس الشرعي، الذي يحدد، حتى يومنا هذا معايير التعامل مع اللاجئين. كما يمثلان الآلية الشاملة على الإطلاق دولياً لحماية الحقوق الأساسية للاجئين، وتنظيم أوضاعهم داخل الدول التي يستوطنون فيها[2].

- برنامج التغذية العالمي (WFP- PAM):

تعريف برنامج الأغذية العالمي : هو من أكبر المنظمات الإنسانية في العالم و أهمها , يوفر الإعانات للفقراء يقوم برنامج الأغذية العالمي، بوصفه وكالة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الجوع، بالاستجابة المستمرة لحالات الطوارئ. فهو يعمل على إنقاذ الأرواح عن طريق توفير الغذاء للجوعى والمستضعفين على نحو السرعة.

كما يعمل البرنامج أيضاً على مساعدة الجوعى في تأمين الغذاء الكافي لهم في المستقبل. ويقوم بذلك من خلال مشروعات تستخدم الغذاء كوسيلة لبناء الأصول، ونشر المعرفة وتعزيز قدرات المجتمعات لتكون أقوى وأكثر ديناميكية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، يقدم البرنامج وجبات غذائية لأكثر من 20 مليون طفل في المدارس كل عام. وتشجع هذه الوجبات أسر الأطفال على إبقاء أولادهم في المدارس، وبالتالي تساعدهم على بناء مستقبل أفضل. فالطفل الذي لا يشعر بالجوع، تزداد قدرته على التركيز في دروسه وقد طور البرنامج خبراته في مجموعة من المجالات منها تحليل الأمن الغذائي، والتغذية، وشراء الأغذية، والدعم اللوجستي لضمان إيجاد أفضل الحلول لمشاكل الجوعى في مختلف أنحاء العالم[3] .

التغطية الجغرافية : يعمل على مقاومة المجاعة في الدول المتخلفة و التي لها عائد ضئيل , أو ضحايا الكوارث الطبيعية أو اللاجئين ، من إفريقيا إلى أمريكا الجنوبية و آسيا ، أي ما يقرب 80 دولة في العالم .

---

[1]- حسين البهاز ، مرجع سابق.

[2]- د/ . سرور طالبي المل، "حقوق وحماية اللاجئين" – الجزء الأول -, (مركزجيل البحث العلمي,)زيارة الموقع في 16 نوفمبر 2013(-http://www.jilhrc.com/main .)

[3] - http://ar.wfp.org./10/11/2013.

تنسيق البرنامج

الحكومات الوطنية : وهي الشريك الرئيسي للبرنامج ، يستشير البرنامج السلطات المحلية و الوطنية في كل مراحل سيرورة عمله .

المنظمات التابعة للأمم المتحدة : كثيرا ما يتعاون البرنامج مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، فيتلقى منها نصائح تقنية و مساعدات غير غذائية في الأزمة ، كما يعمل مع الوكلات المتخصصة التابعة للمنظمة و هي :اليونسكو ،الفاو ...[1]

المنظمات غير الحكومية : يعمل البرنامج مع أكثر من 2800 منظمة غير حكومية ، حيث تساعده في عملية التوزيع و تعد تقارير حول تقييم و مخاطر المجاعة .

مكاتب الإتصال : أقام البرنامج مكاتب اتصال ب 11دولة في العالم و هي بلجيكا ،فرنسا ، الصين ، و م أ، إثيوبيا ، سويسرا... ، كما أنشأ كذلك 6 مكاتب جهوية ومكاتب وطنية في أكثر من 70 دولة في العالم[2].

خريطة تبين عمل البرنامج و توزيعه الإعانات في العالم

(Bureau de liaison du PAM auprés l'Union africaine, Lutte contre la faim dans le monde,Le PAM en Afrique 2011 fait et chiffres , (http://ar.wfp.org 11/12/2013)

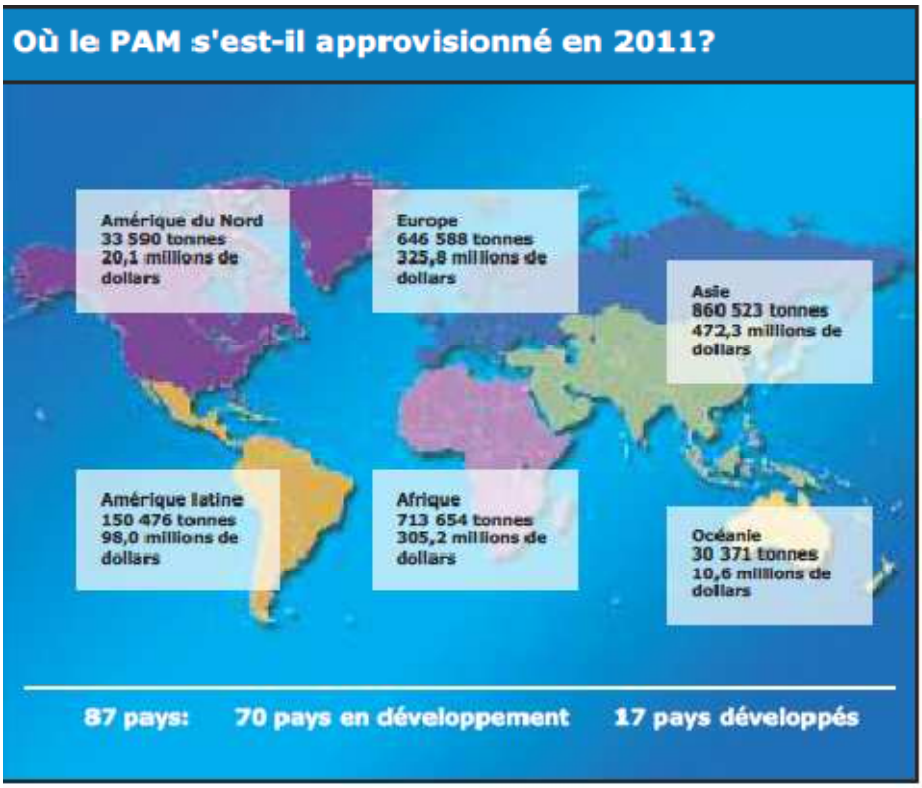

[1] - PAM. PDF , (- http://ar.wfp.org / 07/10/2013).
[2] - Ibid.

دور البرنامج أثناء النزاعات

-أفغانستان : في 2007 بعد اندلاع المعارك بين المسلحين والقوات الدولية فى منطقة "أندارووقوع عمليات اختطاف فى الإقليم مثل تلك التى حدثت لمجموعة من الكوريين فى شهر تموز/ يوليو – والذين تم إطلاق سراح العديد منهم بعد ذلك [1].

زيادة عن الأوضاع الأمنية السيئة ، أدى الجفاف خلال سنوات عديدة إلى أزمة في الغذاء ، وبعد أن تلقى البرنامج تبرعات بنحو 110 آلاف طن من الأغذية تم توزيع معظم هذه الكمية على المستفيدين من أنشطة الغذاء مقابل العمل .

وبدعم من البرنامج، حصل 270 رجلا على 16 طنا من الحصص الغذائية مقابل تعبيد ثمانية كيلومترات من الطريق .

سوريا : أجبر الصراع في سورية الملايين من السكان على ترك منازلهم وخلق أزمة انسانية أصبحت فيها المساعدات الغذائية أولوية قصوى .
ومنذ مطلع العام قدّمت منظمة "فاو" دعماً لما يقرب من 70,000 شخص، وتضمّنت المساعدات العلف الحيواني، ومجموعات الدواجن المتكاملة، والمجترّات الصغيرة، والبذور والأدوات. وفي حالة توافُر التمويل المنشود تعتزم المنظمة دعم 216,000 شخص آخر بمساعدات مشابهة.

ومن خلال العمل مع المنظمات الشريكة في سوريا، نجح برنامج الأغذية العالمي في إغاثة 2.5 مليون شخص بمعونات غذائية في يونيو/حزيران، ويخطّط لإغاثة ثلاثة ملايين آخرين خلال يوليو/تموز. كما يمضي البرنامج بتصعيد الدعم اللوجستي وقدراته العملياتية لتغطية الاحتياجات الغذائية لأربعة ملايين نسمة بحلول شهر أكتوبر/تشرين الأوّل. وبالإضافة إلى ذلك، يقدّم البرنامج معونة غذائية إلى نحو مليون لاجئ سوري فرّوا إلى البُلدان المجاورة.

وكانت منظمة "فاو" قد وجهت نداءً عاجلاً لتعبئة مبلغ 41.7 مليون دولار لمساعدة 768,000 شخص. وحتى الآن، لم تتلق سوى 3.3 مليون دولار، أو أقل من 10 بالمائة. وتمسّ الحاجة إلى هذه التمويلات لإتاحة البذور والأسمدة، والتجهيزات البيطرية، وتنفيذ برامج النقد مقابل العمل.

ويسعى برنامج الأغذية العالمي إلى تعبئة ما يتجاوز 27 مليون دولار بصفة أسبوعية، لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان المتضرّرين من جرّاء الصراع الجاري سواء داخل سوريا أو في البلدان المجاورة. وبموجب خطّة الاستجابة الإنسانية المُراجَعة لمساعدة سوريا"SHARP" ، يحتاج برنامج الأغذية العالمي لتنفيذ عملياته داخل سوريا إلى ما مجموعه 490 مليون دولار حتى نهاية عام 2013. وبالنسبة للفترة يوليو/تموز - سبتمبر/أيلول، لا تغطي الموارد المتاحة إلى هذه اللحظة أكثر من 48 بالمائة من عمليات البرنامج المطلوبة في سوريا[2].

[1] - http://ar.wfp.org , site visité le 22/11/2013.
[2] -Ibid.

المطلب الثاني : المنظمات الإنسانية الدولية الغير حكومية.

أ- ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية : يمثل ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية أحد أبرز أوجه العلاقات الدولية المعاصرة . فالترابط المتزايد المقترن جزئيا بالتحسينات في مجالي تكنولوجيا الإتصال و النقل , ساهم في إنشاء آلاف المنظمات , و الوكالات , و المجموعات المختصة . و هي تتألف من أفراد لا يشغلون منصبا عاما , يتلقون أجرا , أو يعملون من دون أجر , و يلتزمون بطائفة واسعة من الموضوعات و من ضمنها حماية البيئة , و تحسين مستوى الحاجات الأساسية في العالم الثالث و الحد من انتهاك حقوق الإنسان و تأمين الغذاء و الدواء للمناطق التي تشتعل فيها نيران الحرب , و الدعوة الدينية , و تعزيز قضية المرأة . و لا يمكن إغفال أن هذه المنظمات تقيم شبكات و صلات معقدة بين الأفراد في العالم أجمع . تقول الحكمة التقليدية إن هذه الكيانات ثانوية بالنسبة إلى دراسة العلاقات الدولية و لكن من الصعب الأخذ بهذا الرأي فكثيرة هي المنظمات غير الحكومية التي تمثل قوة يحسب لها حساب , فعدد أعضائها هائل و ميزانياتها ضخمة , و هي تتمتع بسلطة التأثير في سياسة الحكومة و صقل معالمها لذلك , يقود التعامل مع هذه المنظمات على أساس أنها وجه هامشي من العلاقات الدولية احتمال تفهم تأثيرها تفهما كاملا . بالرغم من أن المنظمات غير الحكومية تمثل مفهوما أساسيا في مصطلحات العلاقات الدولية.

ثمة اتفاق علمي ضئيل حول المعيار الذي يتم على أساسه تحديد المنظمات التي ينبغي تصنيفها ضمن المنظمات غير الحكومية و تلك التي لا ينطبق عليها هذا التصنيف . فبالنسبة إلى بعض الكتاب , تنطبق على كل منظمة عبر الحدود القومية , و لم تسهم دولة بإنشائها , صفة المنظمة غير الحكومية . وعلى هذا الأساس , تندرج المنظمات الإنسانية التي تمنح المساعدات , و مجموعات حقوق الإنسان , و المجموعات الضاغطة اللوبي , و العاملون في شؤون البيئة , و الهيئات المهنية , والحركات الإجتماعية الجديدة , و الشركات المتعددة الجنسيات .

تعريف المنظمات الدولية الإنسانية غير الحكومية : هي منظمات عابرة للحدود القومية , لا تبغي الربح, و توافق على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول المحلية , و تقيم علاقة وثيقة بمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها [1].

فهي تملك تطلعات حيادية عالمية كمنظمة الصليب الأحمر , و منظمة العفو الدولية , وجيش الخلاص , و أوكسفام و كير , و السلام الأخضر , و منظمة أطباء بلا حدود .

المنظمات غير الحكومية : المنظمات غير الحكومية مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودهاأشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية،وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي. وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر،فضلا عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية. ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة. وتختلف علاقاتها بالمكاتب والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة باختلاف أهدافها ومكانها

[1]- د.خليل حسين , مرجع سابق , ص. 520.

وولايتها[1]. يوجد عدد هائل من المنظمات الغير حكومية مهتمة بحقوق الإنسان مدافعة عنه، و تقوم هذه المنظمات على الصعيد الدولي و الصعيد الوطني. فعلى صعيد العالم العربي هناك نقابات المحامين و اتحاد المحامين العرب و النقابات المهنية و لجان الدفاع عن حقوق الإنسان و على الصعيد الدولي نجد الاتحاد الدولي للحقوقيين الديمقراطيين و يأتي على رأس هذه المنظمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر و منظمة العفو الدولية لذا لا بد من الإحاطة بالتعريف الفقهي والتعريف القانوني للمنظمات الغير حكومية[2]

والمنظمة الدولية غير الحكومية هي تركيب خاص في إطار القانون الداخلي، تضم أشخاص خواص أو عموميين من بلدان متعددة، وتعمل لدافع غير ربحي وتحقيق هدف المنفعة العامة الدولية في بلدان أخرى على غرار البلد الذي أسست فيه .يركز هذا التعريف على الصفة الدولية لأعضاء المنظمة، أي يجب أن تضم المنظمة في عضويتها أفرادا من جنسيات وبلدان متعددة[3].

كما عرفها jacques fontanel منظمة غير حكومية هي مجموعة، تجمع، حركة، مؤسسة تنشأ ليس باتفاق بين الدول ولكن بمبادرة خاصة أو مشتركة تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص أو عموميين من جنسيات مختلفة للقيام بنشاط دولي، أي أنها تمتد لدول متعددة وليس لها طابع ربحي.أضاف هذا التعريف طبيعة نشاط المنظمة الذي يجب أن يكون دولي، وألا يكون الغرض منه تحقيق الربح[4].

و عرف **مارسال مارل** المنظمة غير الحكومية بأنها :"كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح و الكسب "[5].

و عرفها **معهد القانون الدولي** بأنها "تجمعات لأشخاص و جمعيات تنشأ بحرية بموجب مبادرة خاصة و تمارس نشاطا دوليا ذا مصلحة عامة دون نية الربح و هدا خارج كل انشغال ذا طابع وطني. وقد تطلق عدة مصطلحات و تسميات على المنظمات غير الحكومية كالمنظمات غير الربحية والمنظمات التطوعية و المنظمات الخيرية والأهلية و منظمات المجتمع المدني غيرها و يمكن القول أنها كلها تؤدي نفس المعنى تقريبا[6] .

ب ـ **التعريف القانوني للمنظمات غير الحكومية:**لم يتم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية من الناحية القانونية على المستوى الدولي إلا في عهد هيئة الأمم ،فقد بين القرار 288الصادر في 07 فبراير 1950 عن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة تصورا قانونيا لهذه الهيئات بأنها: "كل

---

[1]- د.خليل حسين , مرجع سابق ،ص ص.520 -519.

[2]- حسين البهاز ، مرجع سابق .

[3] - Gaëlle BRETON-LE GOFF **, l'influence des organisations non gouvernementales sur la négociation de quelques instruments internationaux**,(éditions YVON Thomson, BRUXELLES), 2001, p 14.

[4] -Jacques fontanel, **les organisations non gouvernementales**, (office des publications universitaires, Alger, 2005), p09.

[5]- مليكة عياد ،" دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2003) ، ص. 39 .

[6]- حسين البهاز ، المرجع السابق .

منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاقيات بين الحكومات بما فيها المنظمات التي يقبل إعطاء تعيينهم السلطات الحكومية بشرط لا يعرقل الأعضاء المنتمين إلى هذه الفئة حرية التعبير داخل هذه المنظمات[1].

ـ الإطار القانوني للمنظمات الغير الحكومية:

و جاء في نص الفقرة الثانية في المادة السالفة الذكر ما يلي "كمل تمنح اقتناء منها بضرورة التعاون الدولي موافقتها لكل منظمة دولية تلبي مطامح الشعب "و كغيرها من الحقوق التي اقرها الدستور فان الجزائر أقرت حقوق المواطنين في إنشاء جمعيات وطنية .....ونصت المادة 56 من دستور 1976" حرية إنشاء جمعيات معترف بها تمارس في إطار القانون"[2].

عوامل نشأة المنظمات الغير الحكومية:

أن تنوع وتعقد المشكلات والتحديات العالمية على نحو يفوق الدول فرادى وكذلك المنظمات الدولية الحكومية المقيدة بالعديد من القيود القانونية والسياسية والعملية بما يحد من دورها, اقتضى الحاجة إلى دور المنظمات غير الحكومية التي تتميز بالمرونة والكفاءة والبعد عن التوترات السياسية والتعقيدات الإدارية الروتينية بما يمكنها من سرعة التحرك الفعال في مواجهة الظروف الطارئة والكوارث الإنسانية كالمجاعات والكوارث الطبيعية والإغاثة والهجرة .

ثمة رأى مفاده أن ما حصل في الفترة الراهنة من تطور النظام الدولي وخاصة فيما بعد انتهاء الحرب الباردة من حيث انتشار أعمال العنف والتطرف والحروب والصراعات الأهليه المسلحة مع تحول بعض من حكومات بعض الدول إلى قمع وإباده الجماعات والنخب المعارضة على نحو جعل الشعوب تفتقد الأمن كل هذه التطورات كانت مدعاة لبروز المنظمات غير الحكومية التي تعمل بعيداً عن السياسة وتقوم على أسس إنسانيه تبتغي تحقيق الأمن بمفهومه الانساني أي ضمان الأفراد والجماعات والشعوب الإنسانية وليس أمن الدول ذات السيادة.

- ويذهب رأى في تفسير الأسباب والعوامل الكامنة وراء انتشار المنظمات غير الحكومية وتنامي دورها إلى القول بأن ذلك يرجع ضمن ما يرجع إلى ما تقدمه كثير من المنظمات الحكومية الدولية والدول الغربية المانحة من دعم وتمويل للمنظمات الغير الحكومية المحلية والدولية.

- وقد ذهب فريق من الباحثين إلى القول بوجود مجموعه من الأزمات والتغيرات الثورية كانت بمثابة الدافع الرئيسي لانتشار المنظمات غير الحكومية وتنامي دورها وتتحصل هذه التغيرات وتلك الأزمات فيما أطلق عليه " أزمة دولة الرفاهية " التي جسدت لشعبها قصور إمكانات الدولة وتقلص نفوذها في توفير الرعاية والرفاهية لشعبها [3].

وواقع الأمر فأن استعراض الآراء والاتجاهات بشأن تفسير وتبرير الدور المتصاعد للمنظمات غير الحكومية مع استحضار الطبيعة الخاصة لهذه المنظمات ينتهي بنا القول بأن انتشارها وتنامي دورها يجد تفسيره في مجموعه متداخلة من العوامل والأسباب يمكن تلخيصها في ثلاثة[4]:

---

[1]- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 288 في 27 جانفي1950 .

[2]- حسين البهاز , مرجع سابق .

[3] - Marie Caroline Keszler , **les ONG dans la concurrence international** , (www.dauphine.fr/globalisation/Keszler.pdf08/12/2013)

[4]- إبراهيم حسين معمر ،"دراسة حول دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان , حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان" ,دراسة من(جامعة القاهرة , كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ,2010), ص.15.

أولها من السمات والخصائص الذاتية للمنظمات غير الحكومية والمتمثلة في الرغبة الطوعيه والاستعداد والتحمس للمشاركة مع وفرة الكوادر والخبرات والقدرة على التعبئة وحشد الطاقات والتعامل مع المشكلات الاجتماعية العاجلة والملحة والتمتع بمصداقية عالية لدى مختلف قطاعات الرأي العام

وأما **ثاني** هذه الأسباب فيمكن فيما يشوب القطاعين الآخرين" الحكومي والخاص "من مثالب وعيوب تحول بدرجه أو بأخرى دون إشباع حاجات الأفراد والشعوب وتمتعهم بالحقوق والحريات الأساسية .وتتحصل هذه المثالب وتلك العيوب في ما يسود القطاع الحكومي من فساد وجمود وروتينيه وبطء الأداء فضلا عن تأجيل أو تجميد وربما إلغاء بعض المشروعات الخدمية والتنموية إذا ما واجهت الدولة قضايا وتحديات قوميه تقتضى حشد الطاقات وتعبئة الموارد لها ,ناهيك عما يسيطر على القطاع الخاص من جشع استهداف الربح ولو كان ذلك على حساب الاعتبارات الاجتماعية الدقيقة والحساسية [1].

وأخيرا يكمن السبب **الثالث** :وراء نهوض المنظمات غير الحكومية وتنامي دورها على المستويين المحلى والدولي فيما يتسم به النظام الدولي الراهن من تلاشى حواجز المسافات وتنامي الاتصال المتبادل وتقديم الدعم المادي والسياسي للمنظمات غير الحكومية من قبل كثير من القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة

كل هذه الأسباب مجتمعه متداخلة في بعضها البعض تنهض بالمنظمات غير الحكومية لتجعل منها أداة أو آليه يمكن من خلالها مواجهة المواقف والأزمات الطارئة والتعامل مع المشكلات الاجتماعية العاجلة والملحة ومعالجه الآثار السلبية الناجمة عن عملية الإصلاح الاقتصادي التي تشهدها معظم الدول النامية بل والإسهام بدور ايجابي فاعل في تحقيق التنمية المتواصلة والشاملة لشعوب هذه الدول.

حيث أنه حتى تكون المنظمة الغير حكومية مقبولة لدى منظمة الأمم المتحدة ,يتوجب عليها أن تدعم أهدافها و أعمالها , وفسر هذا المبدأ بشكل واسع جدا بحيث يضع قيودا بالحد الأدنى على انتقاد برامج الأمم المتحدة , و كان هناك استثناء هام لذلك يتمثل في حالة الجمعية الدولية للحياة الإنسانية وهي منظمة معادية للإجهاض . فقد أدت حملتها ضد فكرة قيام الأطفال الأمريكيين بجمع الأموال لمنظمة يونسيف إلى قيام المجلس الإقتصادي و الإجتماعي بإصدار قرار بحرمانها من وضعها الإستشاري .[2]

أما عن تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية ,فغنى عن البيان أن التمويل يشكل بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية بنوعيها عصب أي نشاط ويدونه لا يتسنى غير البحوث والدراسات الميدانية الخاصة بالمنظمات الحكومية أن قضية التمويل تعد من أهم المشكلات التي تواجه هذه المنظمات سواء في شقها السلبي " قلة مصادر التمويل وضآلته" أو حتى في شقها الايجابي " تعدد مصادر التمويل مع ارتباط البعض منها" بالمشروطية السياسية."

وفيما يتعلق بميزانية المنظمات الدولية غير الحكومية ,فيأتي أغلب التمويل الخارجي لمنظمات حقوق الإنسان عموما من أوروبا" الاتحاد الأوروبي أو الدول الأوروبية في مقدمة منفردة ثم الولايات المتحدة " وعموما تأتى الدنمارك في مقدمة الدول الأوروبية المانحة للمعونات تليها هولندا.

ويمكن القول بصفه عامه بأن قضية التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية دوليه كانت أو غير دوليه تثير العديد من القضايا والتساؤلات مثل قضية الاستقلال الذاتي للمنظمة ومدى قدرتها على إعداد مشروعاتها وبرامجها والقيام بأنشطتها بشكل مستقل عن الجهات المانحة والى أي مدى يمكن بناء الشراكة مع الهيئات المانحة وهل يمثل تزايد تدفق التمويل الأجنبي عاملا ايجابيا أم سلبيا في تطور حركة حقوق الإنسان.

---

[1] - إبراهيم حسين معمر،المرجع السابق،ص ص .16 - 19.

[2] - جون بيليس ,ستيف سميث , **عولمة السياسة العالمية** , (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث , ط 1 , 2000,) ص.625.

ـ علاقة المنظمات الدولية غير الحكومية مع الفواعل الدولية الأخرى :

العلاقة مع حكومات الدول:

وبعبارة أخرى أكثر تحديداً, فالسمة الغالبة على العلاقات بين المنظمات غير الحكومية عموماً وبين حكومات دول العالم الثالث والدول غير الديمقراطية عامة أن هذه العلاقات تقوم على أساس من الشك والريبة وعدم الثقة المتبادل. فالمنظمات من جانبها لا ترى في حكومات هذه الدول إلا حجر عثرة يحول بينها وبين تحقيق الأهداف المتوخاه من وراء إنشائها , في حين لا تنظر حكومات الدول المعنية إلى تلك المنظمات إلا من منظور واحد مفاده أن المنظمات غير الحكومية لا تعدو إلا أن تكون معاول هدم تستخدمها القوى الخارجية وتدعمها لزعزعة الاستقرار الداخلي وتهديد الأمن والسلامة الوطنية للدول.

وتتبدى علاقات الشك والريبة المتبادلة ما بين بعض الحكومات وبين المنظمات غير الحكومية في مظاهر وأشكال عده منها ما يتمثل فيما تتضمنه تقارير المنظمات غير الحكومية من رصد وتسجيل الوقائع والأحداث الدالة على معاداة الحكومات لها وإعاقة أدائها لمهام عملها ,ويقابل ذلك ما دأبت عليه الحكومات من تشديد إجراءات الرقابة السابقة واللاحقة على مباشرة المنظمات غير الحكومية لنشاطها وفيما يتصل بالمنظمات الدولية غير الحكومية,فان أهم مظاهر الرقابة الحكومية اللاحقة تتمثل في إغلاق مقر المنظمة وإنهاء وجودها القانوني في الدولة إن كان للمنظمة مقر فيها,إلى جانب إنهاء مهمة وفد المنظمة وطرد مبعوثيها إلى الدول وإبعادهم من أراضيها.

وبصفه عامه، فالملاحظ أن الديمقراطيات الغربية- بدرجه أو بأخرى -تسمح للمنظمات غير الحكومية بالوصول إلى أجهزة صنع القرار من خلال قنوات رسميه أو غير رسميه بما يتيح لهذه المنظمات أن تنتقد السياسات الحكومية أحياناً وأن تطالب بإدخال تغييرات أو تقديم خدمات جديدة معينه الحال على خلاف ذلك تماماً في الدول ذات الحكم الشمولي أو الدول غير الديمقراطية والتي تضيق بعمل المنظمات غير الحكومية وتعتبرها منافساً لها وتهديدا لدورها بل وتنظر إليها على أنها:عدو حقيقي أو محتمل .

وغني عن البيان أن تباين طبيعة العلاقات المتبادلة ما بين المنظمات الدولية غير الحكومية وبين حكومات الدول من حاله لأخرى من شأنه أن يؤثر– إيجاباً أو سلباً -على دور هذه المنظمات فيما تقوم به من العمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان وكفالة التمتع بها من قبل الكافة. بل إنه يمكن القول- دون مبالغه - بأن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان يكاد يمثل النموذج الأساسي للخلاف بين وجهتي النظر سالفة الذكر.

فدول العالم الثالث تنظر لمنظمات حقوق الإنسان بصفه عامه بكثير من الشك والريبة حول حقيقة عملها وما تنشده من أهداف,بعكس دول العالم الغربي التي ترى في هذه المنظمات أداة فاعله ومهمة في تعزيز الطبيعة العالمية لحقوق الإنسان وحمل الدول كافة على احترامها.[1]

و في بعض الأحيان , تسعى المنظمات غير الحكومية لخدمة سياسة دولة ما مبتعدة عن الهدف و الغرض الذي أنشئت من أجله , و تكون ملزمة بأن ترضى بتشريع الدول التي سمحت لها بالتأسيس فوق ترابها . وهذا العائق المتمثل في نظام قانوني شامل, يسمح لهذه المنظمات بالعمل دون قيد أو شرط داخل دولة التأسيس أو خارجها , يمكن أن يعرض هذه المنظمات إلى بعض الضغوطات خاصة في تلك

[1]- جون بيليس ،مرجع سابق,ص. 22.

الدول التي تطمح إلى توظيف حقوق الإنسان من أجل تحقيق أغراض إقتصادية و سياسية أو محاولة شن حملة إعلامية ضد دولة متهمة بالتمرد[1] .

كما أن ممارسة المنظمات غير الحكومية لوظائفها الإغاثة و التنموية خاصة في مناطق النزاعات المسلحة , قد يسحب الشرعية من تحت أقدام الدولة , بحيث يتغير ولاء المواطنين للدولة التي لا تستطيع تلبية متطلباتهم الحياتية الضرورية , بل الأخطر من ذلك أن يتحول هذا الولاء إلى دولة أخرى تقوم هذه المنظمات غير الحكومية بالترويج لها داخل الدولة التي تعرف النزاع , و هو ما يدفع هذه الأخيرة إلى محاولة تقليص أنشطة المنظمات غير الحكومية إلى الحد الآمن , أي الذي لا يفقدها شرعيتها أو يدعم منافسيها السياسيين [2].

حيث ترفض دول أخرى مساندة المنظمات غير الحكومية و تتبنى موقفا ناقدا و مناهض لهذه المنظمات و هناك ثلاث نقاط أساسية للنقد يمكن تلخيصها فيما يلي :

- المنظمات غير الحكومية ليست مستقلة فعليا , بل توجهها الحكومات غالبا , فقد بينت الوثائق أن التمويل العام للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية قد تضاعف بين عامي 1995و 2001 وارتفع من 3,1 مليار دولار أمريكي . و هذا يشير إلى أن المنظمات غير الحكومية يمكنها العمل بوصفها فروعا خاصة بالحكومات التي تكلف تلك المنظمات بالقيام بخدماتها , حيث يتم مثلا تمويل نحو 50 % من أنشطة المنظمات غير الحكومية من الصناديق العامة في أوروبا و أمريكا .إذا هناك تخوف كبير لدى بعض الدول من أن تقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذ السياسات الحكومية لهذه الدول المانحة[3] .

- تغير أداء المنظمات غير الحكومية بسبب متطلبات الأسواق المانحة ووسائل الإعلام , وهذه النقطة تتعلق بذلك الانتشار الشديد للمنظمات غير الحكومية في المجتمعات الغربية , مما أدى إلى تشكيلها لما يسمى بالقطاع الثالث اليوم , و تعتبر الدول المناهضة للمنظمات غير الحكومية أن استجابة هذه المنظمات إلى الأموال في المقام الأول , و ليس إلى الإحتياجات الإنسانية خطر كبير ينظر لبعض المنظمات غير الحكومية الدولية التي يوجهها فاعلون خارجون تابعون للحكومات أو غير حكوميين على أنها تتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة , و تحاول التأثير فيها حيث يؤكد هذا النقد على أن تهديدات و مخاطر تدخل المنظمات غير الحكومية في شؤون الحكومات الداخلية , يجب أن يؤخذ على محمل الجد , لأن المنظمات غير الحكومية تميل للعمل في الدول التي تعيش مراحل انتقالية , أو الدول التي تمر بأزمات , أو الدول النامية في جنوب الكرة الأرضية .

يمكن أن تمول الوكالات الحكومية أو المانحون غير الحكوميون , أو مجموعات تمثيل المصالح المنظمات غير الحكومية من أجل التلاعب بالنظام السياسي , أو إحداث بلبلة فيه بما يتوافق و مصالحها , و هذا ما يجعل بعض الدول تعتقد أن هذه المنظمات خاصة ذات النشاط الدولي , ما هي إلا إحدى آليات الهيمنة الرأسمالية التي تعمل إلى جانب المؤسسات الدولية الرسمية , كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي , و منظمة التجارة العالمية , على تطبيق و تنفيذ برامج و إجراءات عولمية , و ما هي إلا أدوات تستغلها

---

[1]- ليث زيدان , "المنظمات غير الحكومية و حقوق الإنسان" , الحوار المتمدن , العدد 1952, 2007.

[2]- تيرمان جون , **النفوذ الحكومي في البحث عن السلام** , (ميرلند ليتل فيلد للنشر , 2000), ص .7.

[3]- مارتينا فيشر , **المجتمع المدني و معالجة النزاعات , التجاذبات و الإمكانيات و التحديات**, (مركز بحوث برغهوفن للإدارة البناءة للنزاعات), تر : يوسف حجازي (تاريخ بدون) , ص .07 (http //www.beghof-handbook.net pdf).

الدول الكبرى في إرساء قواعدها , و إحكام السيطرة من خلالها على باقي الدول في أنحاء العالم ,من خلال نشر إيديولوجياتها و أفكارها و ثقافتها[1] .

-العلاقات بين المنظمات الدولية :

بعض المنظمات غير الحكومية تتعاون مع فروع منظمة الأمم المتحدة و المنظمات الدولية المتخصصة في مجال الأهداف التي تشترك فيها معها، و ذلك مثل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ومنظمة اليونيسكو، منظمة العمل الدولية، و منظمة الصحة العالمية و غيرها، و طبقا للمادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة تستشير المنظمة الأممية عن طريق المجلس الاقتصادي و الاجتماعي المنظمات غير الحكومية، و تنص نفس المادة على أن " للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه.[2]

عندما نقبل بأن المنظمات الدولية لها أهميتها السياسية في صنع سياساتها المتميزة عندئذ تصبح العلاقات بين المنظمات هامة أيضا . فعملية الإعتراف المتبادل بين المنظمات غير الحكومية عبر منح بعضها بعضا وضع مراقب ووجود الوضع القانوني الإستشاري للمنظمات غير الحكومية , ليست مجرد إجراءات بيروقراطية غامضة, إنما هي عمليات من شأنها أن تمنح الشرعية للنشاطات السياسية من قبل[3] الأمانات الدولية نيابة عن منظماتها . و في هذه الحالة يتم التعبير عن مخرجات المنظمات باعتبارها مدخلات في أنظمة أخرى .

و تعني كثافة هذه العلاقات , و خاصة في الأمم المتحدة , أنه ليس بالإمكان فصل العلاقات بين المنظمات المرتبطة بالحكومات و المنظمات التي تتخطى الحدود الوطنية .و كما أن المنظمات غير الدولية الهجينة تلغي ذلك التمييز بشكل جوهري و ذلك عن طريق إيجاد علاقات مباشرة بين الحكومات و الشركات و المنظمات غير الحكومية فإن علاقات المنظمات غير الحكومية مع المنظمات الأخرى الحكومية تزداد رسوخا على مستويات عليا من الانضمام .[4]

كما تعد المنظمات غير الحكومية من أبرز الجهات الفاعلة للأمم المتحدة فهي مجموعة مؤلفة من مواطنين متطوعين، ولا تستهدف الربح،وتنظم على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي. وهناك حوالي 100 2 منظمة غير حكومية نشطة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمتع "بمركز استشاري" لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي - وهو الهيئة الرئيسية لصنع السياسات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية - ويجوز دعوة ممثلي تلك المنظمات غير الحكومية لإلقاء كلمات في اجتماعات المجلس. وبالإضافة إلى هذا، هناك حوالي 670 1 منظمة غير حكومية تنفذ برامج إعلامية بشأن مسائل تهم الأمم المتحدة، وهي معتمدة لدى إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة. وكثير من المنظمات غير حكومية لها ممثلين رسميين في مقر الأمم المتحدة، وتهيئ للأمم المتحدة صلات قيمة بشعوب العالم. وتتكلم المنظمات غير الحكومية باسم دوائر مناصرة دولية ووطنية واسعة، ويتزايد تأثيرها على أعمال الأمم

---

[1]- مارتينا فيشر، المرجع السابق ، ص. 13.

[2]- بن علي ساسي," المنظمات غير الحكومية الإنسانية : من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل", (مذكرة ماجيسير , جامعة الجزائر , كلية العلوم السياسية و الإعلام , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,2002 /2003),ص.16.

[3]- جون بيليس , ستيف سميث , مرجع سابق , ص ص .636 ، 637.

[4] - المرجع نفسه, ص ص. 637 - 638.

المتحدة. وتعرض آراء الجهات المناصرة التابعة لها، بشأن مسائل تتراوح بين حقوق المرأة إلى الأمن الغذائي[1].

وقد ساعدت هذه المنظمات على اعتماد اتفاقية عام 1997 لحظر الألغام الأرضية وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، للنظر في جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية . وتعمل المنظمات غير الحكومية جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، لمساعدة الشعوب المحتاجة في أشد البلدان فقرا.

لقد باتت قواعد سير المؤسسات الدولية منفتحة على المنظمات غير الحكومية. وهكذا، فإن الأمم المتحدة أعطت لهذه المنظمات مكانة المراقب في النقاش الدولي.. لكن ما يلاحظ بالخصوص هو الإنفتاح التدريجي لكبريات المنظمات الإقتصادية الدولية على المجتمع المدني.

عوامل تميز المنظمات الدولية غير الحكومية عن المنظمات الدولية الحكومية :

- الحرص على ترك مجال واسع من حرية التحرك والمبادرة لمجالس الأمناء التي تدير هذه المؤسسات لتقرر في كل زمان أولويات العمل ومواطنه.

-ارتباط مؤسسات القطاع الخيري عادة بالضمير الحي لدى العاملين خاصة على مستوى المتبرعين بالعمل وبعض قيادات العليا لهذه المؤسسات ،كما تتسم المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية بأنها أكثر كفاءة وخدماتها أكثر جودة من المؤسسات الحكومية.

- حصول المؤسسة الخيرية على قدر كبير من العمل التبرعي والذي يعتبر أغلى عناصر الإنتاج في الاقتصاديات الغربية. تتلقى المؤسسات الخيرية دعما حكوميا يأخذ أشكالا مختلفة كالإعفاءات الضريبية والإعفاءات في الرسوم كما تتلقى منحا من الحكومة المركزية إضافة إلى دعم السلطات المحلي ، طبقا للتشريعات المدنية في المجتمعات الغربية الحديثة تحظى جميع منظمات القطاع الثالث بالشخصية الاعتبارية إضافة إلى ضرورة الحصول على إذن السلطة الإدارية المختصة عند التأسيس والاستثمار لها.

-القيام على أساس مبادرات أهلية والاعتماد على التمويل الذاتي والتمتع بالاستقلال الإداري فضلا عن تعدد الأنشطة والأعمال والمشروعات[2].

- الآليات :

- الآلية الإستراتيجية : تستعمل آلية اللوبيات للضغط على الدول و كذلك تفعيل المبادرة الدبلوماسية عن طريق جمع البيانات و المتمثلة في لجان تقصي الحقائق , و نشرها لتحريك الرأي العام و توجيهه نحو قضايا حقوق الإنسان [3] يعرف المركز الدولي للعدالة الإنتقالية لجان تقصي الحقائق بأنها : هيئات للتحقيق ذات طابع مؤقت و مرخص لها رسميا , يتم إنشاؤها في محاولة لتوضيح معالم فترة سابقة من القمع أو

[1] -L es ONG Organisation Non Goouvernementae، **DÉFINITION ET HISTOIRE DES *ONG* (*Pdf*) - pour un monde différent** , *cpidosdices.files.wordpress.com/2010/05/**ong**-definition.**pdf*** site visité le 18/11/2013 .

[2]- حسين البهاز , مرجع سابق .

[3] -Jan Wouters et Ingrid Rossi , **Human Rights NGOS Role , Structure and Legal Status** , (Institute for International Law, Working paper n°= 14- 2001) p .05.

الصراع أو فضائع الإنتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان و معالجة ما يستوجب العلاج منها . تمثل هذه اللجان هيئات قضائية كما أنها تنشأ لمدة محددة مسبقا , و تصدر في نهاية مهمتها تقريرا عن النتائج التي توصلت إليها, و التي تشمل عادة على اقتراحات و توصيات الإصلاح في المستقبل , وفي كثير من الأحيان للتمييز بين لجنة و أخرى يتم تسميتها باسم القضية التي تحقق فيها غالبا ما تقوم المنظمات الدولية الإنسانية الغير الحكومية بالتهاون مع فروعها المنتشرة في الدول بإرسال بعثات لتقصي الحقائق حول بعض مزاعم الإنتهاك التي تتار من قبل أحد الأطرف و تقوم تلك البعثات بدور بارز في التثبت من تلك المزاعم و توثيق جميع الأدلة التي تثبت إدانة أحد الأطراف بارتكاب أي نوع من الإنتهاكات و تقدم تلك المنظمات تقريرا مفصلا بتلك الحوادث, هذا التقرير . يكون أحيانا المصدر الوحيد الذي يثبت وقوع الأنتهاك و يبرهن بالأدلة القانونية على أن التقارير المقدمة من قبل الحكومة تتقاطع بالكامل مع الواقع[1] .

لجان تقصي الحقائق التي تشرف عليها المنظمات غير الحكومية خاصة في مجال حقوق الإنسان تحظى بمصداقية أكبر في نظر الرأي العام الدولي و الوطني. حيث أن الدول تمارس تأثيرا كبيرا على اللجان التي أنشأتها من أجل أن يكون التقرير الصادر عنها في صالح الدولة ولا يضر بمصالحها لاسيما بمصداقيتها أمام مواطنيها , و كثيرا ما كانت الدولة أو الأجهزة الرسمية التابعة لها طرف من الأطراف المتورطة في ارتكاب الإنتهاكات موضوع التحقيق الذي تجريه هذه اللجان مع ذلك نجد أن الدولة تسارع إلى إيفاد لجنة تقصي الحقائق من أجل امتصاص غضب الرأي العام المحلي و إعطاء انطباع بأنه ليس لها علاقة بما جرى , و من هنا كانت مصداقية هذه اللجان أقل من مصداقية لجان تقصي الحقائق التي تنشئها المنظمات غير الحكومية و التي تحظى بقبول أكبر و بتغطية إعلامية واسعة حتى أن نتائجها كثيرا ما تكون موضوع نقاش الدول , والمنظمات الدولية التي قد تتبنى في الكثير من الحالات التقارير التي تصدر عن هذه اللجان أكثر شمولا و دقة و أوسع انتشارا من التقارير الحكومية .

ـ الآلية الإعلامية :تعزيز الرأي العام تدرك المنظمات الدولية الغير الحكومية أهمية الرأي العام في دعم نشاطاتها , و مختلف العمليات التي تقوم بها , لذلك نجدها تركز على الأدوات التي ساعدها في التواصل , و التأثير على الرأي العام , من أهم هذه الأدوات نذكر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها التي تمثل حجر الأساس في استراتيجية المنظمات الدولية غير الحكومية , و علاقتها بالرأي العام , فوسائل الإعلام تساعد المنظمات غير الحكومية في أداء عملها عبر مختلف الأدوار التي تقوم بها , من أهم هذه الأدوار نذكر[2] :

ـقنوات للإتصال : مثل الصحف , المجلات الإذاعة أو التلفزيون تستخدم لإيصال المعلومات لفئات واسعة من الجمهور .

نقل المعلومات : تساهم وسائل الإتصال في النقل المنتظم للمعلومات إلى عموم الجمهور , و إلى الحكومة و إلى صناع القرار الدوليين فهي تلعب دورا هاما و كبيرا في التسويق و تشكيل النقاش العام .

دعوة الحكومات : فهي تعمل على دعوة الحكومات إلى مساندة و دعم الحملات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية مثل ذلك : الحملة الإعلامية التي مارستها أجهزة الإعلام من أجل[3] المصادقة على القانون الأساسي لروما , و تطبيقها على المستوى القانوني و الوطني كما عملت على منع التجديد للقرار الأممي 1422 المتعلق بمنح الحصانة لجنود السلام .

---

[1]- أسماء مرايسي",إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان دراسة حالة منظمة العفو الدولية" , (مذكرة ماجيستير ,جامعة الحاج لخضر باتنة , كلية الحقوق , قسم العلوم السياسية 2012/2011), ص .85.

[2] - Alain Robyns , Véronique de Geoffroy , **influence des ONG internationales sur les politiques publiques**, (Group URD, 2009)p. 06.

[3]- أسماء مرايسي ، المرجع السابق ،ص .86.

- **الآلية القانونية** : صياغة المواثيق و المعاهدات الدولية من أهم ما قدمته في هذا المجال هو تكريس مبدأ الإختصاص القضائي العالمي , و هذا في إطار إرسائها لقواعد العدالة الجنائية الدولية , وقد كان لهذا المبدأ دور كبير في الحد من الإنتهاكات إذ تجاوزت بهذا المبدأ العوائق التي كانت تعيق إتمام التحقيقات و تسليم المجرمين ومنها : مكان وقوع الأنتهاكات و جنسية مرتكبيها , و تمكنت المنظمات الدولية غير الحكومية من تكريس هذا المبدأ في المعاهدات الدولية : مثل اتفاقية مناهضة التعذيب الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1984.

فمبدأ الإختصاص القضائي العالمي كان سببا في تقديم الكثير من المسؤولين إلى المحاكمة بتهم الإبادة الجماعية أو انتهاك لحقوق الإنسان , و لذلك تحرص المنظمات الدولية غير الحكومية على توسيع هذا المبدأ ليشمل أكثر من بلد.

-اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد :

المنظمات الدولية غير الحكومية تنشط في مجال مناهضة التسلح , و لكن النشاط الأبرز كان لها في : نزع الألغام الأرضية المضادة للأفراد , حيث عملت هذه المنظمات على:

- إعداد دراسات و بحوث حول عدد المدنيين المصابين في حوادث انفجار الألغام .
- تعبئة الرأي العام الدولي بالنتائج المدمرة لهذه الأسلحة .
- الضغط على الدول التي لا تزال تستخدم هذا النوع من الأسلحة .

بفضل هذه الجهود و غيرها تمكن ائتلاف - ضم العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية – من التوصل إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد , " اتفاقية أوتاوا" التي عقدت عام 1997 و هي أكثر الإتفاقيات شهرة . و نتجت الإتفاقية التي تفرض حضرا كاملا على الألغام المضادة للأفراد, عن طريق مفاوضات قادها تحالف قوي و غير عادي اشتركت فيه الحكومات , و الأمم المتحدة , و منظمات دولية و ما يزيد عن 1400 منظمة غير حكومية من خلال شبكة معروفة باسم الحملة الدولية لحضر الألغام الأرضية .

النشاطات و التأثير : على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية هي عبارة عن جهات مستقلة ذاتيا إلا أن الكثير منها يعمل عن كثب مع منظمات حكومية دولية أنشاتها دول ،أبرزها منظمة الأمم المتحدة , و تتميز شبكة الإتصالات بين المنظمات الحكومية الدولية و الغير حكومية بفاعليتها , لاسيما في مجال حقوق الإنسان و التنمية , و كثيرة هي المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالخبرة في تقديم المساعدات و أعمال الإغاثة و تسليمها , بالإضافة إلى تجميع المعلومات و تحليلها[1] , بينما تؤمن المنظمات الحكومية الدولية تمويل نشاطات المنظمات غير الحكومية . فعلى سبيل المثال , تدعم الحكومات الوطنية نصف ميزانية أطباء بلا حدود تقريبا . بالإضافة إلى أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات حيادية سياسيا , في أكثر الأحيان , ما يعني انها قادرة على الإنتقال إلى مناطق القتال و إقامة الصلات مع الفصائل المتنازعة و تأمين المساعدات للمدنيين .

و لا يسهل على الدول إنجاز أعمال مماثلة من دون انتهاك مبدأ عدم التدخل . لهذه الأسباب ولغيرها , تؤدي المنظمات غير الحكومية دورا مفيدا بالنسبة إلى الدول و يصح القول إن المنظمات الحكومية الدولية تستغل على نحو متزايد مكان المنظمات غير الحكومية الفريدة . و يشار على سبيل المثال أن نسبة حجم المساعدات الأجنبية الأوروبية الموزع من خلال المنظمات غير الحكومية قد ارتفعت من 42 إلى

[1] - Alain Robyns , Véronique de Geoffroy , Op .Cit., p .15 .

67 في المائة بين العامين 1990 و 1994 . و في الوقت نفسه تمارس بعض المنظمات غير[1] الحكومية الضغط على مثيلاتها . فيتعين على شركات النفط مثل شركتي شل و أكسون التعامل مع الناشطين في منظمة غرين بيس . و على نحو مشابه , قطع اللوبي المناهض للتدخين حول العالم ،شوطا طويلا في استجواب شركات التبغ حول ممارسات التسويق الخاصة بها . و تتمكن المنظمات غير الحكومية من أداء مهامها بالضغط على السياسيين , و فضح الممارسات الفاسدة فمثلا في 2003 أظهرت دراسة لأوكسفام الآثار السلبية للإعانات الأمريكية في قطاع القطن في الدول الإفريقية، كانت سبب تحريك التنظيمات المدنية و الممثلين الإفريقيين ل OMC (منظمة التجارة العالمية)، فهذا ما مكن إظهار الآثار السلبية للمنتجين الأفارقة حول تحرير المبادلات و أدى إلى تجميد المفاوضات[2] .

فإذا رأى مجتمع مدني عالمي النور , سيضم أفرادا من النخبة و الاختصاصيين . يسلط نمو المنظمات الغير الحكومية[3] على سلطة نمو الشعب الملحوظ في العلاقات الدولية , بسبب فشل الدول أساسا في تلبية حاجات الأفراد الصحية , و البيئية و السياسية , و الإجتماعية العاجلة . و يتجلى هذا على أحسن صورة في المؤتمر العالمي الرابع المنعقد حول النساء في بيكين عام 1955 حيث اجتمعت عشرات آلاف النساء من المنظمات غير الحكومية حول العالم لمناقشة طائفة من القضايا ,لاسيما تلك التي تمس المرأة . و ليس من دليل يشير إلى أن نزعة المنظمات غير الحكومية إلى التدخل على نحو متزايد في العلاقات الدولية ستتضاءل[4] .

يقول جوزيف س. ناي : تنبه الإعلام العالمي عندما أعلنت" لجنة حماية حقوق الإنسان" بأن: الحرب العراقية لم ترق للوصول إلى درجة تدخل إنساني. وتبعاً للإحصائيات الواردة على "موقع فاكتيفا" وهو قاعدة بيانات موجودة على الإنترنت، فقد ذكرت 43 مقالة ووسيلة إعلامية هذا التقرير، وقد تنوعت هذه الوسائل الإعلامية واتسعت رقعتها حتى شملت صحف مثل "كانساس سيتي ستار" و "بيروت دايلي ستار".

و لقد شكلت آراء" وكالة آمنستي العالمية" و"اللجنة الدولية للصليب الأحمر" بعد افتضاح أمر الاعتداءات على السجناء وسوء معاملتهم في أبو غريب ضغطاً كبيراً على إدارة بوش على الجبهتين الداخلية والخارجية.

و يبين هذان المثالان: مدى تأثر عصر المعلومات اليوم بالدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية (NGO) على مسرح الأحداث العالمي. لا يمكننا أن نقول بأن هذا الأمر جديد تماماً، ولكن تقنيات الاتصال الحديثة سمحت بزيادة دراماتيكية في مقاييس وأعداد المنظمات غير الحكومية، فقد قفز الرقم من **6000** إلى **26000** خلال فترة التسعينات وحدها، أضف على ذلك أن هذا الرقم لا يروي القصة كلها إذا اعتبرنا أن هذا الرقم يمثل المنظمات غير الحكومية المسجلة و المؤسسة رسمياً فقط[5].

تدعي الكثير من المنظمات الحكومية بأنها تعمل كضمير عالمي يمثل شريحة كبيرة من مصالح العامة تتجاوز حدود ورؤى الدول والحكومات الفردية. و بأنها تخلق أشكالاً جديدة من التعامل عن طريق

---

[1]-- أسماء مرايسي ،مرجع سابق ، ص ص. 86 – 101.

[2] - Alain Robins, Véronique de Geoffroy , Op . Cit., P. 15 .

[3]- د. خليل حسين، مرجع سابق ، ص ص. 521- 522.

[4]- المرجع نفسه، ص ص. 522 - 523.

[5]- حسين البهاز ، مرجع سابق.

الضغط المباشر على الحكومات والأعمال في سبيل دفعها لتغيير سياساتها، والتأثير غير المباشر عن طريق تنبيه الرأي العام إلى الواجبات الحقيقية للمؤسسات والحكومات. لا تمتلك المنظمات الحكومية قوى تصحيحية صلبة، ولكنها غالباً ما تمتلك قوى لينة تؤخذ بعين الاعتبار ـ وهي قدرة هذه المنظمات على تحقيق أهدافها عن طريق الترغيب لا عن طريق الترهيب والضغط. و لأن هذه المنظمات تجتذب الكثير من التابعين والمؤيدين فإن على الحكومات أن تتعامل معها على أنها قوى حليفة وقوى معارضة. و قبل عقود قليلة، كانت المنظمات الكبيرة مثل "الكنيسة الكاثوليكية الرومانية" تمثل النموذج الأكثر تقليدي من المنظمات غير الحكومية ذات الانتشار العالمي، وفي يومنا هذا يبقى لمثل هذه المنظمات وزنها، ولكن الكلف المتناقصة للاتصالات في عصر الإنترنت، فتحت الباب أمام منظمات أكثر مرونة في بناها ومقرات عملها وأعداد الموظفين فيها لدرجة يمكن أن تصل إلى اعتبارهم أفراداً لا طواقم عمل. إن هذه المجموعات المرنة فعالة جداً في اختراق الدول دون أي اعتبار للحدود.

و ذلك لأن هذه المجموعات غالباً ما تضم مواطنين ذوي مراكز مؤثرة في السياسات المحلية للعديد من البلدان. وبالتالي باستطاعتهم تركيز انتباه الإعلام والحكومة إلى مواضيعهم واهتماماتهم، الأمر الذي يساعد في خلق ائتلافات سياسية جديدة تتعدى حدود الدول.

و كوسيلة إحصائية غير دقيقة للقياس: يمكننا أن نحسب الأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية عن طريق حساب عدد المرات التي يتم فيها ذكر هذه المنظمات في وسائل الإعلام الرئيسية. ولقد تزايد استخدام مصطلح (NGOs) أو منظمات غير حكومية حتى وصل سبعة عشر ضعفاً منذ سنة 1992م. وبالإضافة إلى لجنة رقابة حقوق الإنسان فقد بلغت منظمات مثل "ترانسبيرانسي" العالمية و"أوكسفام" و "أطباء بلا حدود" حجماً استثنائياً من النمو نظراً إلى عدد المرات التي تم ذكرها في وسائل الإعلام الرئيسية. وتبعاً لهذا المعيار فقد أصبحت المنظمات غير الحكومية الكبرى لاعباً أساسياً في معركة جذب انتباه المحررين العالميين الأكثر تأثيراً.

وضمن هذه الظروف، لن تستطيع الحكومات الاستمرار في حجب تدفق المعلومات، الأمر الذي ساعد تاريخياً في حماية المسؤولين من التدقيق والتفتيش الخارجي. حتى الدول العظمى مثل الولايات المتحدة تأثرت بهذا الأمر. فقد لعبت المنظمات غبر الحكومية دوراً رئيسياً في تمزيق قمة منظمة التجارة العالمية في عام 1999م، وفي تمرير معاهدة الألغام، وفي التصديق على اتفاقية إطار العمل للتحكم بصناعة التبغ في أيار 2003م.

وسيكون من المبالغة بمكان أن نصدق على كلام ناشطيها بأن هذه الحركات تمثل **"القوى العظمى الأخرى في العالم"**، ولكن الحكومات التي تتجاهل خطر تأثير هذه المنظمات تتحمل تبعات هذا التجاهل على مسؤوليتها.إذ تمتلك بعض هذه المنظمات سمعة ومصداقية تعطيها قوى لينة مؤثرة محلياً وعالمياً. و قد يفتقر بعضها الآخر للمصداقية للتأثير في الطبقة المعتدلة من العامة، ولكنه يستطيع تحريك المظاهرات التي تتطلب انتباه الحكومات. سواءً من أجل الخير أو من أجل الشر، تمتلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشبكية مصادر وقوى واضحة وهي لا تتردد في استخدامها[1].

سبق القول بأن المنظمات الدولية غير الحكومية إلى جانب دورها المتنامي في مجالات التنمية باتت : تضطلع بدور جديد ومتزايد يتجاوز في أحايين كثيرة حدود الدول للدفاع عن قضايا معينه تهم المجتمع

[1] -حسين البهاز ,مرجع سابق .

الإنساني بأسره كما هو الحال بالنسبة لقضايا السيطرة على التسلح وخطر الألغام الأرضية وتحسين ظروف العمل في القطاعين الحكومي والخاص على السواء والحفاظ على البيئة وأخيرا وجود شبكه من المنظمات غير الحكومية عبر الحدود لتشكيل مجتمعا مدنيا عالميا يمثل تحولا خطيرا للسلطة في أيدي مجموعات ذات مصالح خاصة ولا تخضع للمساءلة.

إلى جانب الطبيعة الخاصة للمنظمات غير الحكومية بكونها منظمات غير هادفة للربح وتقوم على فلسفة العمل التطوعي والخدمي وتضم العديد من الخبرات والكفاءات والكوادر المدربة والمتمرنة بما يتيح لهذه المنظمات آلية ذاتية تمكنها من العمل الايجابي في مجالات حقوق الإنسان .وحيث أن قضايا حقوق الإنسان باتت واحده من أبرز الحقائق التي تفرض نفسها على الرأي العام بكافة قطاعاته واتجاهاته الرسمية والشعبية الداخلية والخارجية تبرز المنظمات غير الحكومية وخاصة في زمن العولمة لتشكيل آلية فعالة ومهمة في نطاق الضمانات والآليات القومية والدولية لكفالة حقوق الإنسان وتعزيز احترامها على أرض الواقع[1].

ملخص عن أهم المنظمات الدولية الإنسانية غير الحكومية:

منظمة أوكسفام : منذ بداياتها كمؤسسة خيرية صغيرة سنة 1942، تحت اسم "لجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة"، نمت أوكسفام نمواً كبيراً لتصبح اليوم إحدى أكبر المنظمات الخيرية الدولية المستقلة في مجالي الإغاثة والتنمية. وتدار أوكسفام اليوم كاتحاد دولي يضم 15 منظمة زميلة (مراكزها في أوروبا، وأمريكا الشمالية والوسطى، وآسيا، والأوقيانوس) تعمل كلها في أكثر من 90 بلد مع منظمات محلية شريكة من أجل التوصل إلى حلول دائمة للفقر. وفضلاً عن المساعدات الإنسانية والعمل التنموي، تقوم أوكسفام بحملات للتغيير الإيجابي، ولرفع الوعي، وذلك بالأساس فيما يخص القضايا المرتبطة بالفقر. وليس للمنظمة أي انتماءات سياسية أو دينية. وتتبنى منظمة أوكسفام، مع شركائها المحليين ومنظمات صديقة حول العالم، المواقف المنحازة للشعوب الفقيرة في المحافل الدولية. فعالمياً تتشابك أوكسفام مع الهيئات المعنية في الأمم المتحدة وتشارك بانتظام في اجتماعاتها الدولية وكذلك مع منظمات عديدة دولية أخرى منها علي سبيل المثال مؤتمرات منظمة التجارة العالمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة السنوي حول التغير المناخي. وتبذل أوكسفام قصارى جهدها للتأثير في السياسات العالمية التي تؤثر على فقراء العالم.

اليوم لم تعد نشاطات أوكسفام قاصرة على محاربة المجاعات بل على محاربة أسباب نشوء تلك المجاعات وعلى إيجاد سبل لتمكين الناس من إعالة أنفسهم بأنفسهم وتوفير حلول طويلة الأجل للقضاء على الفقر، كما تقوم المنظمة بالعديد من النشاطات في مجالات التعليم والديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الإيدز والاحتباس الحراري، فضلاً عن افتتاحها للعديد من متاجر التجارة العادلة (750 محل في بريطانيا وحدها) حيث تباع منتجات البلاد الفقيرة بأسعار عادلة بهدف إفادة المنتجين الفقراء.

تاريخ طويل من العمل في العالم العربي :تعمل منظمة أوكسفام في العالم العربي منذ أكثر من ثلاثين عام، ومع اللاجئين الفلسطينيين منذ الخمسينيات من القرن الماضي. وتنفذ أوكسفام في الوقت

[1]- إبراهيم حسين معمر , مرجع سابق ,ص. 30.

الحاضر برامجاً عديدة مع شركاء محليين في 11 دولة عربية، حيث تقدم المساعدات الإنسانية وتدير المشاريع التنموية[1].

علاقات منظمة أوكسفام في العالم العربي والإسلامي :زادت منظمة أوكسفام من انخراطها مع المنظمات العربية المانحة والتنموية والإنسانية في العالم العربي والإسلامي خلال السنوات الماضية. وتتحاور مع منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية بشكل دوري في القضايا الإنسانية. وقد عقدت أوكسفام مؤخرا شراكات رئيسية مع مؤسسات هامة في الخليج العربي مثل دبي العطاء، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، و، والهلال الأحمر الإماراتي. وتشارك منظمة أوكسفام في مؤتمرات هامة بالمنطقة، مثل منتدى الدوحة للديمقراطية، والتنمية والتجارة الحرة، ومعرض ومؤتمر دبي الدولي للإغاثة والتطوير (ديهاد)، والمؤتمر العالمي للعطاء الإسلامي. وقد قامت أوكسفام بإبرام مذكرة تفاهم مع الجامعة العربية في أبريل 2012 لتعضيد التعاون بين المنظمتين في المجالات التنموية والإغاثية، ولتحسين التنسيق بين أوكسفام والجامعة العربية والمنظمات العربية الفاعلة في هذين المجالين.

تقرير عام 2011 :تحذر أوكسفام في تقرير نشرته عام 2011 "بأن العالم يسير نائما متهاديا نحو كارثة إنسانية، ناشئة عن ارتفاع كبير قادم في أسعار المواد الغذائية ". وتقدر المنظمة ارتفاعا كبيرا قد يصل بين 120 % - 180 % عن الأسعار الحالية في عام 2030. وهي ترجع ذلك إلى تغيرات المناخ على الأرض وبسبب سوء توزيع المواد الغذائية وسوء المناقصات التجارية التي تقوم وسوف تقوم بها البنوك والبورصات، من تلك الأسباب أيضا الوقود الحيوي الذي يتزايد استخدامه ويستقطع من المواد الغذائية فيحرم منها الضعيف والفقير.

من أشد البلاد التي قد تتأثر بتلك العوامل بلدان في أسيا وأواسط أفريقيا، وربما يكون وقعها شديدا على نحو 900 مليون من البشر[2].

منظمة مراقبة حقوق الإنسان (بالإنجليزية Human Rights Watch :) هيومن رايتس ووتش، هي منظمة أمريكية غير حكومية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لها، مقرها مدينة نيويورك. تأسست في سنة 1978 للتحقق من أن الاتحاد السوفياتي يحترم اتفاقات هلسنكي، وكانت منظمات أخرى قد أنشئت لمراقبة حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم. دمج هذه المنظمات نتج عنه تأسيس هذه المنظمة.

<u>التأسيس والعضوية</u>:

منظمة مراقبة حقوق الإنسان المعروفة باسم "هيومن رايتس ووتش"، منظمة دولية ينضوي تحت

عضويتها أكثر من 180 شخصا من المهنيين الذين يكرسون جهدهم للعمل على مراقبة حقوق الإنسان في شتى بقاع العالم،وفيهم المحامون والصحفيون وأساتذة الجامعات والخبراء المختصون في شؤون بلدان العالم، وهم من مختلف الجنسيات ويقيمون علاقات مع جماعات حقوق الإنسان في العالم. تأسست المنظمة عام 1978 حيث كانت تسمى لجنة مراقبة اتفاقيات هلسنكي،وكانت مهمتها الأساسية

[1] - Oxfam international : (http://ar.wikipedia.org/wiki , site visité le 16/11/2013).
[2] -Ibid .

مراقبة مدى امتثال دول الكتلة السوفياتية للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في الاتفاقية. كما نشأت في ثمانينيات القرن الماضي لجنة لمراقبة الأميركتين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وسرعان ما تطورت المنظمة ونمت في أنحاءأخرى من العالم، إلى أن توحدت جميع اللجان عام 1988 في ما بات يعرف بمنظمة مراقبة حقوق الإنسان[1].

المقر:

تتخذ المنظمة من نيويورك مقرا دائما لها، ويتبع لهامكاتب في لندن وبروكسل وموسكو وسان فرانسيسكو وهونغ كونغ وواشنطن ولوس أنجلوس،وتقيم مكاتب مؤقتة عند الضرورة.

الأهداف وميدان العمل:

ترصد المنظمة ما تقترفه الحكومات من أفعال في مجال حقوق الإنسان، بغض النظر عن توجهاتها السياسية وتكتلاتها الجغرافية السياسية ومذاهبها العرقية والدينية، وذلك بهدف:

- الدفاع عن حرية الفكر والتعبير.
- السعي لإقامة العدل والمساواة في الحماية القانونية،وبناء مجتمع مدني قوي.
- محاسبة الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان.

كما تتطلع المنظمة إلى كسب تأييد الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي بأسره من أجل تعزيزالحقوق الإنسانية لكافة البشر.

ويجري باحثو المنظمة التحقيقات لتقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ثم تنشر نتائج التحقيقات على شكل كتب وتقارير سنوية، الأمر الذي تغطيه وسائل الإعلام المحلية والعالمية ويساعد على إحراج الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان أمام العالم.

وتقدم المنظمة أحدث المعلومات عن الصراعات أوقات الأزمات -مثل شهادات اللاجئين- بهدف خلق رأي عام ورد فعل دولي إزاء الحروب في العالم.

كما تهتم المنظمة بقضايا العدالة الدولية،ومسؤولية الشركات العالمية، والحرية الأكاديمية، وأوضاع السجون، وأحوال اللاجئين.

ومن أمثلة نجاحات المنظمة في تحقيق أهدافها ومساعيها، نجاحها في اعتماد معاهدة تحظر تجنيد الأطفال في الجيوش .كما فازت بجائزة نوبل للسلام عام 1997 إثر جهودها لمناهضة استخدام الألغام الأرضية . ولها جهود معتبرة في إنشاء محكمة جرائم الحرب[2].

التمويل والإدارة:

تحافظ المنظمة على استقلاليتها باعتمادها على تبرعات المؤسسات الخاصة والأفراد، ولا تقبل الدعم المالي الحكومي.وقد أصدرت المنظمة تقريرها الدولي لعام 2006واستعرضت فيه أوضاع حقوق الإنسان وحال حرية التعبير والصحافة في 68 بلدا في العالم.

ويتناول الفصل الخاص بكل بلد القضايا الهامة في مجال حقوق الإنسان،والتحديات التي تواجه المدافعين

[1] -http://www.hrw.org/ar/about site visité le 16/112013 .

[2]- هيومن رايتس ووتش ، مرجع سابق .

عن حقوق الإنسان، كما يرصد مواقف الأطراف الرئيسيةعلى الساحة الدولية، كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة،والعديد من المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية[1].

الصليب الأحمر و الهلال الأحمر الدوليين : الحركة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر هي أكبر شبكة إنسانية في العالم بحكم وجودها و نشاطها في جميع البلدان تقريبا , و تسترشد الحركة بمجموعة من المبادئ الأساسية التي توفر أساسا مرجعيا عالميا لكافة أعضائها , و التي أعلنت رسميا في المؤتمر الدولي العشرين للصليب الأحمر و الهلال الأحمر الذي عقد في فيينا عام 1965.

التعريف : تتكون الحركة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر من اللجنة الدولية للصليب الأحمر , و التي تعتبر بمثابة الجهاز المؤسس للحركة و الرائد الأساسي لعملياتها و نشطاتها . و ثانيا الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر . و التي تقوم بدوها كمساعد للسلطات العامة في البلدان التي تنتمي إليها , بالإضافة إلى الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر والذي يعمل كممثل رئيسي للجمعيات الوطنية الأعضاء فيه في الساحة الدولية .

الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر :

تأسس في عام 1919 في مدينة باريس في أعقاب الحرب العالمية الأولى , حيث أدت الحرب إلى ضرورة التعاون بين جمعيات الصليب الأحمر , و جذبت إليها الملايين من المتطوعين لبيان كيان كبير من الخبرات , و ذلك من خلال النشاطات و المساعدات الإنسانية التي قدمتها باسم أسرى الحرب و المقاتلين . و كان أول أهداف الاتحاد عند تأسيسه هو تحسين الوضع الصحي لمواطني الدول التي عانت خلال أربع سنوات من الحرب , كان الغرض منه تقوية و توحيد جمعيات الصليب الأحمر الكائنة و تشجيع قيام جمعيات جديدة بغرض القيام بنشاطات صحية وطنية .حيث تزيد عدد الجمعيات إلى 186 جمعية أي جمعية لكل دولة . و حاليا تدير حوالي 80 عمليات إغاثة لمساعدة ضحايا الكوارث[2] .

اللجنة الدولية للصليب الأحمر : هي مؤسسة إنسانية مستقلة , أسست في جنيف بسويسرا عام 1863, و تعمل هذه اللجنة الدولية وفقا للمهمة التي منحها لها المجتمع الدولي عن طريق معاهدات دولية , مصادق عليها عالميا كوسيط محايد لتقديم الحماية و المساعدة إلى ضحايا النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية [3].

كما يمكن للجنة الدولية أيضا التدخل في حالة حدوث اضطرابات وتوترات داخلية , و في أي وقت آخر يستوجب عملا إنسانيا , و هو ما يؤكده النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر و الهلال

---

[1]- مجلة منهجنا في إجراء الأبحاث,(http://www.hrw.org/ar/node/79325 16/11/2013 , , تم تصفح الموقع يوم 2013/11/16) .

[2]- "مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر و أجهزتها"، مركز المعلومات ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، 2010.

[3]- "منح اللجنة الدولية للصليب الأحمر مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة ", المجلة الدولية للصليب الأحمر, السنة الثالثة , العدد 16 نوفمبر –ديسمبر 1990, ص.445-450.

الأحمر ,و بذلك يجوز للجنة الدولية في الحالات التي لا يطبق فيها القانون الدولي الإنساني , أن تعرض خدماتها على الحكومات دون أن يشكل هذا العرض تدخلا في الشؤون الداخلية للدولة المعنية .[1]

التمويل المباشر للجنة الدولية من خلال مساهمات تقدمها كل من الدول الأعضاء في اتفاقية جنيف و الجمعيات الوطنية للصليب الحمر و الهلال الأحمر , و المنظمات فوق الوطنية كالإتحاد الأوروبي , و المصادر العامة و الخاصة , و يتم التمويل بشكل تطوعي , و في نهاية كل سنة , تطلق اللجنة الدولية نداءا يتعلق بالميزانية لتغطية العام المقبل , أحدهما للمقر الرئيسي لها و الثاني للميدان . و لذلك تجب الإشارة إلى أن اللجنة الدولية تعتمد في حالات النزاع المسلح على مدى قبول مختلف أطراف النزاع بعملها , كما يجري تبادل جميع المعلومات الضرورية مع الجهات الفاعلة المعنية على نحو شفاف أو سري إذا اقتضت الحاجة لذلك , بما يتيح لتلك الجهات فهم ملاحظات اللجنة الدولية و عملياتها , غير أن اللجنة الدولية تحتاج في مهمتها و طبيعة الأنشطة التي تضطلع بها في حالات النزاع المسلح , و حالات العنف الأخرى , إلى احترام الدول و الجهات الفاعلة من غير الدول لحيادها واستقلالها و عدم تحيزها[2].

طبيعة اللجنة الدولية للصليب الأحمر : هي منظمة هجينة , حددت وظائفها و أنشطتها (توفير الحماية و المساعدات لضحايا النزاعات) بتكليف من المجموعة الدولية و هي مبنية على القانون الدولي , و تحديدا اتفاقيات جنيف , كما تم الإقرار أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تملك شخصية قانونية دولية محدودة , أو وضعا خاصا بها .

أهدافها و مهامها :

- توفير الحماية و المساعدة لضحايا النزاع المسلح .
- تعزيز تدابير وقائية كنشر القانون الدولي و تنفيذه على المستوى الوطني .
- إقامة الحوار و التفاوض مع الأطراف الفاعلة حول إمكانات وصول الإعانات الإنسانية إلى ساحة المعركة و المستشفيات , من أجل توفير الخدمات الإنسانية لضحايا النزاعات[3] .

مبادئ اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالمحافظة على المبادئ الأساسية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر و المتمثلة في : مبدأ الإنسانية، مبدأ عدم التحيز، مبدأ الحياد، مبدأ الاستقلالية، مبدأ الطوعية، مبدأ الوحدة و مبدأ العالمية.

أ – الإنسانية : إن الحركة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر، التي انبثقت من الرغبة في إغاثة الجرحى في ميدان القتال دون تمييز، تسعى بصفتها الدولية و الوطنية إلى :

تدارك و تخفيف معاناة البشر في كل الأحوال. و هي تعمل على حماية الحياة و الصحة و ضمان احترام الإنسان. وهي تشجع على التفاهم و الصداقة و التعاون و تحقيق سلم دائم فيما بين جميع الشعوب.

---

[1]- "الأسس القانونية , مقتطف من التقرير السنوي للجنة الدولية للصليب الأحمر" ،المجلة الدولية للصليب الأحمر ، 2000 .

[2]- المجلة الدولية للصليب الأحمر ، مركز المعلومات ," تعزيز تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية و مساعدات الإغاثة في حالت الكوارث" : بيان الجنة الدولية أمام الأمم المتحدة في 2010, 2010.

[3]- المجلة الدولية للصليب الأحمر , "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر كوسيط محايد" , لب العمل الإنساني , 2008.

ب – عدم التحيز : لا تمارس الحركة أي تمييز على أساس الجنسية أو العرق أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء السياسي، و هي تسعى إلى تخفيف معاناة الأفراد فحسب بقدر معاناتهم، و إلى إعطاء الأولوية لعون أشد حالات الكرب إلحاحا[1].

ج – الحياد : لكي تحتفظ الحركة بثقة الجميع، تمتنع الحركة عن الاشتراك في الأعمال العدائية وعن التورط في أي وقت في المجادلات ذات الطابع السياسي أو العرقي أو الديني أو المذهبي.

د - الاستقلالية : إن الحركة مستقلة، و توجب على الجمعيات الوطنية رغم كونها هيآت معاونة للسلطات العامة في خدمتها الإنسانية و خاضعة لقوانين بلدانها، و عليها أن تحافظ دائما على استقلالها الذي يمكنها من العمل في جميع الأوقات وفقا لمبادئ الحركة.

هـ – الخدمة الطوعية : إنها حركة إغاثة طوعيه و نزيهة.

و – الوحدة : لا يمكن أن توجد في أي بلد سوى جمعية واحدة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر. و يجب أن تكون الجمعية مفتوحة للجميع، و أن يمتد عملها الإنسان إلى جميع أراضي البلد.

ز – العالمية : الحركة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر، التي تتمتع فيها كل الجمعيات بحقوق متساوية و يقع عليها واجب التعاضد، هي حركة عالمية النطاق[2].

جمعيات الهلال الأحمر :

هي جمعية تطوعية مقابلة لمنظمة الصليب الأحمر , تقوم في البلدان الإسلامية بتحقيق الأهداف و الرسالة الإنسانية للحركة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر في الحرب و السلم .فهي تهدف إلى مساعدة المتضررين من الحروب و الكوارث تطبيقا لمبدأ التعاون الإنساني[3] .

منظمة العفو الدولية : هي منظمة دولية غير حكومية , إكتسبت سمعة طيبة بفضل مجهوداتها المستمرة في خدمة قضايا حقوق الإنسان على امتداد العالم و تعود نشأة هذه المنظمة إلى عام 1961 عندما نشر محامي إنجليزي يدعى " بيتر بنسنت" مقالا في صحيفة الأوبزرفر اللندنية كان عنوانه "السجناء المنسيون " و قد تضمن هذا المقال دعوة للناس جميعا و في كل مكان لبدء حملة دولية سلمية بهدف الإفراج عن سجناء الرأي , و فى إثر ذلك , تم تأسيس مكتب في لندن يعكف على جمع المعلومات عن هؤلاء السجناء في البلاد المختلفة تم تلا ذلك في 14 تشرين الأول من العام نفسه الموافقة على النظام المنشأ لهذه المنظمة .

و تعد هذه المنظمة من بين أهم المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان و الدفاع عن ضحايا الإنتهاكات لتلك الحقوق , و هي تعمل بصورة مستقلة عن أي سلطة حكومية أو اتجاه إيديولوجي و تستند في عملها إلى الشرعية الدولية لحقوق الإنسان , و قد حددت المنظمة هدفها

[1]- إنصاف بن عمران، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمرفي تنفيد قواعد القانون الدولي الإنساني" (مذكرة ماجيستير بكلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009- 2010)، ص. 62.

[2] - المرجع نفسه .ص ص .62-65.

3- التقرير السنوي للجنة الدولية للصليب الأحمر , شروط الإعتراف بالجمعيات الوطنية , AT 2010 –(: http://www.icrc.org/ara/ressources/documents/misc/icrc-satues-08503.htm13/11/2013).

في[1] الدفاع عن الأشخاص المعتقلين و السجناء المحرومين من الحقوق المدنية والسياسية و الأشخاص المعرضين للتعذيب و المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام [2].

تمويلها :تعتمد منظمة العفو الدولية على التبرعات من مختلف المتبرعين في تمويل نشاطها ومن أهم مصادر التمويل لديها :

المنظمات الدولية والوكالات التابعة لها : و من أهمها منظمة الأمم المتحدة , فهذه المنظمة بالإضافة إلى منحها للوضع الإستشاري لمنظمة العفو الدولية فهي أيضا تدعمها من خلال المساعدات التي تقدمها لها , كما أن الوكالات التابعة لها إستطاعت أن توفر المساعدة لهذه المنظمات عبر العمل المتعدد الأطراف سيما و أن للوكالات علاقاتها المباشرة مع البرامج الحكومية , و التنموية و الحقوقية والإنسانية , غير أن ثمة اختلاف هام بين دعم المنظمة الأممية و دعم وكالاتها فقد وجدنا بأن الوكالات تعمل بصفة مباشرة مع المنظمات غير الحكومية على عكس الأمم المتحدة و ربما هذا راجع للطابع الرسمي الغالب على المنظمة الأممية من جهة و على سرعة و مرونة التحرك التي تميز وكالات الأمم المتحدة وبعض المنظمات الأخرى التي تتعاون معها .

البنوك و المصارف العالمية و الإقليمية : تتلقى منظمة العفو الدولية بعض المساعدات و القروض من هذه المصارف , لاسيما تلك التي تهتم بالتنمية المتعددة الأطراف, على الرغم من أن الدول و الجهات الرسمية تعد من المساهمين الرئيسيين في هذه المصارف و البنوك . كما تتحصل على تمويلها من المؤسسات الدولية و الشركات العالمية و الهيئات غير الحكومية الدولية على الرغم من ذلك فهناك من الدول ترى بأن ثمة دول تمول نشاط منظمة العفو الدولية من أجل أن يخدم أجندة معينة , فالصين مثلا طالتها العديد من الإنتقادات من طرف المنظمة على مستوى سجلها الحقوقي حيث يتم تخصيص جزء هام من التقارير السنوية للمنظمة عن الصين و حالات سجناء الرأي فيها , و ازدياد الضغوطات الحكومية على النشطاء الحكوميين , فمؤخرا تم منح جائزة نوبل للسلام لناشط صيني موجود في أحد السجون الصينية , كمحاولة لتسليط الضوء حول ما تعانيه هذه الفئة من اضطهاد و ترفض الصين هذه الإنتقادات التي تفسرها على أنها تصب في صالح الولايات المتحدة و الدول الغربية التي حسب الصين تمول هذه المنظمة و بالتالي فتقاريرها عارية عن الصحة , فالتمويل يشكل ورقة هامة و خطيرة بالنسبة لمنظمة العفو الدولية , و في قراءة سريعة للتقارير التي أصدرتها المنظمة – على الأقل – منذ السنوات 10الأخيرة نجد أن الإنتقادات نادرا ما تطال الولايات المتحدة الأمريكية , أو بريطانيا أو ألمانيا ... على الرغم من أنها تعرف أيضا بعض الإنتهاكات و إن كانت أقل حدة من دول أخرى مثال ذلك معتقل غوانتنامو الأمريكي و الذي يقبع فيه مئات السجناء دون محاكمة منذ أحداث 11سبتمبر 2001 , و مع ذلك لا تتم الإشارة إليها بشكل دائم في تقارير المنظمة , ناهيك عن عمليات التمييز التي تعاني منها بعض الأقليات في الدول الأوروبية : الغجر في فرنسا , المسلمون في بريطانيا و ألمانيا و التي لا يتم[3] التحدث عنها بشكل مستمر , فكل ذلك يضر بمصداقية المنظمة , و قد يؤكد أحيانا على فرضية غياب الشفافية فيما يتعلق بالممول الأساسي لنشاط المنظمة[4] .

---

[1]-- م .م وسام نعمت إبراهيم ،"دور المنظمات غير الحكومية في حقوق الإنسان ", مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية , (المجلد 16 العدد 5 , أيار 2009) , ص .297.

[2] - المرجع نفسه، ص.198.

[3]- أسماء مرايسي , مرجع سابق ,ص.134.

[4]- المرجع نفسه، ص. 135.

المبحث الثالث :مفهوم النزاعات الدولية

المطلب الأول : تعريف و أنواع النزاع الدولي

1- **تعريف النزاع الدولي :** هو تنازع و تصادم إرادات و مصالح الدول الوطنية , و هذا التنازع و التصادم يكون ناتجا عن الإختلاف في دوافع الدول و في تصوراتها و أهدافها و في مواردها وإمكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات و سياسات تختلف أكثر مما تتفق. و على الرغم من هذا تبقى أغلب النزاعات و الصراعات الدولية بعيدة عن نقطة الحرب , و عليه لا يمكن الخلط بين النزاع الدولي و ظاهرة الحرب , بحيث تعتبر هذه الأخيرة ذروة النزاع الدولي أو أعلى مرحلة من مراحله , و تتعدد و تتنوع الصراعات بين الدول فقط تكون سياسية ,اقتصادية ,دينية مذهبية ,حضارية ..., كما أن أدوات النزاع تتعدد و تتنوع كذلك فقط تكون على شكل حصار , مقاطعة , إغراء , تنازل , تخريب , تحريض , تآمر حرب ... إلخ .

يحدث النزاع أو الصراع عادة عندما يحاول شخص أو مجموعة من الأشخاص اتخاذ تدابير معينة أو القيام بتصرف معين بحيث يؤدي هذا التصرف – نظرا للطبيعة التنافسية لمصالح و أهداف هذه الأطراف – إلى وقوع تصادم أو عدم اتفاق بين غايات هذه الأطراف , و في معظم الأحيان لهذه الأطراف أن تختار عن وعي و قصد بين مواصلة النزاع و الإختلاف في المصالح و الأهداف و بين البديل التعاوني أو التصالحي الذي يطلق عليه عادة "تسوية النزاع" .

و هنا يجب التذكير بأنه ليست كل المصالح الوطنية هي الضرورة مصالح متناقضة , بل أنه يمكن تفادي النزاعات الدولية و ذلك باختيار عقلاني لمصالح الدول على ضوء الأوضاع و الظروف الدولية الحقيقية . لهذا فتحديد الأهداف و المصالح يلعب دورا كبيرا في فهم و دراسة النزاعات الدولية و حتى في الحد من خطورتها .

كما يحدث النزاع نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم و محاولة تغييره . يكمن النزاع إذن , في عملية التفاعل بين طرفين اثنين على الأقل و يشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات بشكل واضح بحيث يمكن القول أن هناك ثلاثة أنواع عامة من النزاعات , هي [1]:

2- **أنواع النزاعات :**

أ-النزاع الدبلوماسي : و هو الذي يحصل ضمن القنوات الإجرائية المعروفة و المعمول بها كوسائل وآليات التفاعل الدبلوماسي و التي حددتها و نظمتها اتفاقيات وقوانين و أعراف دولية , ويحصل ذلك في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف كالأمم المتحدة و منظماتها المتخصصة , وكذلك المنظمات الإقليمية و غيرها , أو في إطار العلاقات الثنائية المباشرة .

ب-النزاع غير المؤسسي: و هو الذي يحصل خارج القنوات المتعارف عليها و لا يتسم هذا النوع من النزاع بالعنف . و من الأمثلة على هذا النوع من النزاعات قطع العلاقات الدبلوماسية فرض العقوبات , تبادل الإتهامات و الحملات الصحفية و غير ذلك.

ج- النزاع المسلح: و هو الذي يعطل أو يلغي القنوات القائمة و التقليدية للتفاعل النزاعي ويستبدلها بوسائل أخرى تتم بالعنف , و يندرج مفهوم الحرب في هذا السياق و لو أن الكثير من الباحثين

[1]-د. حسين بوقارة ,**تحليل النزاعات الدولية (مقاربة نظرية)** , سلسلة دراسات دولية رقم 1 , (مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية), ص ص. 7 - 9.

يفضلون استعمال مفهوم النزاع المسلح على مفهوم الحرب لشمولية المفهوم الأول . و يعرف كوينسي رايت الحرب كاتصال عنيف بين وحدات متميزة لكن متشابهة , ويرى كلاوسويتز أن الحرب هي استمرار السياسة بوسائل أخرى . و هو بذلك يعتبر الحرب إحدى الخيارات السياسية المتاحة أمام صانع القرار لخدمة أهداف الوحدة أو المجموعة التي يمثلها . فالحرب إذن ليست غاية بحد ذاتها و بالتالي يجب حسب كلاوسويتز إخضاعها دائما للسياسة .[1]

- سمات النزاع بعد الحرب العالمية الثانية :

تميزت الأوضاع النزاعية بعد الحرب العالمية الثانية بازدياد عدد النزاعات بشكل عام مقارنة مع الفترات السابقة , ويمكن إدراج الملاحظات التالية حول طبيعة و أنواع النزاعات في الجزء الثاني من القرن العشرين .

- حصلت مجمل النزاعات و تحصل في العالم الثالث (آسيا , إفريقيا,أمريكا اللاتينية) يقابل ذلك غياب النزاعات المسلحة في أوروبا نتيجة ميزان الرعب النووي بين القوتين العظمتين و كون أوروبا قد توصلت إلى حل كثير من القضايا التي تشكل مصدرا للنزاعات في العالم الثالث بشكل أو بآخر ونشير إلى بعض المجالات كأمثلة : بناء الدولة , التنمية الإقتصادية, الهوية الوطنية الخ ..

- حصل ازدياد في عدد النزاعات الداخلية أو التي تبدأ على المستوى الداخلي و تتحول إلى المستوى الإقليمي و الدولي نتيجة تدخل قوى خارجية عسكريا و سياسيا . ازدادت إذن النزاعات الإثنية والإجتماعية و الوطنية , و قابل ذلك انخفاض في عدد الحروب أو النزاعات المسلحة التقليدية بين الدول و خاصة الحروب الإستعمارية .

- ازداد التدخل الخارجي في النزاعات بشكل ملحوظ و تحديدا التدخل المباشر الذي طبع المرحلة حتى آخر الستينات تقريبا و بعد ذلك صار مجمل أنواع التدخل من النوع غير المباشر أو غير العلني.[2]

انخفض عدد النزاعات المسلحة بين الدول في السبعينات مقارنة مع الفترات السابقة . و ذلك كون مجمل حروب التحرر الوطني من الإستعمار قد قامت في الخمسينات و الستينات , و كون مجمل الدول التي شهدت هذه الحروب نالت استقلالها الوطني ,فانتهت المشكلة الوطنية لتبدأ مشكلة بناء الدولة مما يفسر ازدياد النزاعات الداخلية المختلفة .

- ازدادت درجة العنف في الحروب الداخلية و الحروب التقليدية, ودل على ذلك ارتفاع عدد الضحايا و زيادة حجم الأضرار المادية التي ألحقت بالمتنازعين.

و يلاحظ كونيسي رايت أن الحرب التي اعتبرت تاريخيا كإحدى الوسائل الدبلوماسية المقبولة في تفاعل الدول , صارت نتيجة التكلفة البشرية و المادية التي تتسبب فيها بمثابة مشكلة انسانية و سياسية و دولية .

---

[1] - د. صيف يوسف حتى, **النظرية في العلاقات الدولية** , (دار الكتاب العربي , بيروت لبنان, ط1 ,1985), ص ص 293 ،294 .

[2] -المرجع نفسه, ص ص. 302 ،303 .

المطلب الثاني : تصنيفات النزاعات و تداعياتها .

ـ تصنيفات النزاعات:

قسم كندي النزاعات على أساس معيارين أساسيين أولهما وجود أو عدم وجود ظرف خارجي في النزاع و ثانيهما طبيعة النزاع (حدودي, ضد النظام انقسام وطني) و قد عدد كندي بناءا على ما سبق أنواع من النزاعات هي التالية:

1- نزاع داخلي ضد السلطة مع وجود تدخل خارجي .
2- نزاع داخلي ضد السلطة في غياب تدخل خارجي .
3- نزاع أهلي ناتج عن انقسام وطني .
4- نزاع أهلي ناتج عن انقسام وطني في غياب تدخل خارجي .
5- نزاع حدودي مع وجود طرف ثالث .
6- نزاع حدودي في غياب طرف ثالث .

وفيما يخص النزاعات الداخلية , وجد ابراهيم كابلن , و هارولد لاسويل إنما تشمل ثلاث أنواع هي : نزاعات "القصر" و هي التي تحصل بين أهل السلطة عادة ليس بهدف التغيير السياسي أو البنيوي إنما بهدف الإستلاء على الحكم , و قد يحصل ذلك مع تغيير سياسي هامشي إنما يبقى التنافس على السلطة هو الأساس في هذا النوع من النزاعات , يلي ذلك النزاعات السياسية و التي تتناول طبيعة السلطة وتوجهاتها و اختيراتها السياسية و أخيرا النزاعات الإجتماعية و هي الأشمل و تتناول الإتجاهات والإختيارات العامة في مختلف الميادين في المجتمع المعني .

و أخيرا يمكن تصنيف النزاعات بناءا على المعياريين التاليين : موقع النزاع في الإستراتيجية الكونية لكل من القوتين العظمتين, فهل هو مثلا في منطقة النفوذ المطلق أم في منطقة النفوذ المشترك , إذ يترتب على كل حالة سلوكيات مختلفة من قبل كل القوتين العظمتين ؟ و المعيار الثاني هو طبيعة النزاع الذي قد يكون نزاعا تقليديا حدوديا مثلا أو قد يكون نزاعا داخليا في مجاله الأساسي كالنزاعات ذات الأسباب السياسية أو الإقتصادية . [1]

و أخيرا من النوع الذي يعرف بالنزاع الإجتماعي المرجئ و يكون هذا النوع من النزاعات مشحونا بالرموز و التي تساهم بشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر "النحن" و "والهم" و يكون أيضا مشحونا بالعواطف و الإنفعالات الحادة عند كل طرف من أطرافه الموجهة ضد الطرف الآخر . ويكون النزاع الإجتماعي المرجأ عادة خليطا من النزاعات الإثنية و الدولية و فيما يلي أهم سمات النزاع الإجتماعي المرجئ حسب ادوارد آزار:

1- أمد طويل فهو مرجأ و قد يتخلله حروب أو توترات ولكن يبقى الحل مؤجلا لغياب العوامل الضرورية للحل .
2- تقلب في حدة التفاعلات و تكرارها .
3- تغطيته لمختلف المجالات و الميادين . [2]

[1] - صيف يوسف حتى, ص ص. 326 ،327.
[2]- نفس المرجع , ص. 327 .

-تداعياتها:

للنزاعات أهمية كبيرة فيما يتعلق بالمعلومات المتاحة الضخمة عن تكلفتها الإنسانية والمادية فالاحصاءات تقدر حوالي 28 مليون روح أزهقت في حوالي 150 نزاع مسلح رئيسي حدث في دول العالم خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية حتى يومنا هذا. وبينما بلغت حوادث القتل العرقي في أوساط المدنيين حوالي 5% في الحرب العالمية الأولى ونجد أن النسبة نفسها قد ارتفعت الى 50% في الحرب العالمية الثانية وارتفعت النسبة ووصلت الى 80% بنهاية القرن العشرين والنساء والأطفال معظمها.

وكما أن هناك أجيالا بحالها ليس لديها غير تجربة الحرب. ويظل من الصعب دائما فهم حجم وتراكمات القتل. بالإضافة الى الخسارة المادية الناجمة عن عمليات الدمار والمعاناة النفسية والبؤس[1].

[1]- مدخل مفاهيمي لتحليل النزاعات الدولية –
(http://mentouri.ibda3.org/t14739-topic)17/11 /2013

خلاصة الفصل :

قد يظهر لنا تباين و اختلاف بين المنظمات الحكومية و الغير حكومية الإنسانية غير أنه و إن كانت منظمة الأمم المتحدة و الوكالات التابعة لها تتحكم فيها القوى العظمى , لما سبق ذكره إضافة إلى أن أكثر الدول تبرعا لوكالات الأمم المتحدة هي و-م-أ و الدول الأوروبية , مما يفقد هذا النوع من المنظمات جانب الإستقلال و الحياد , و هي مبادئ يجب توافرها في المنظمات الإنسانية , و هذا ما يمكن قوله كذلك عن المنظمات غير الحكومية التي ليست مستقلة فعليا , بل توجهها الحكومات غالبا فقد بينت الوثائق أن التمويل العام للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية قد تضاعف بين عامي 1995 و 2001 , و ارتفع من 3,1مليار دولار أمريكي إلى 7,2 مليار دولار أمريكي (بحسب تقارير منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية).

و هذا يشير إلى أن المنظمات غير الحكومية يمكنها العمل بوصفها فروعا خاصة بالحكومات التي تكلف تلك المنظمات غير الحكومية من الصناديق العامة في أوروبا و أمريكا , فالتخوف الكبير يكمن في تنفيذ المنظمات غير الحكومية السياسات الحكومية للدول المانحة تحت شعار المساعدات الإنسانية وذلك أن هذه المنظمات تميل للعمل في الدول التي تعيش مراحل انتقالية , أو الدول التي تمر بأزمات أو الدول النامية في جنوب الكرة الأرضية , حيث يمكن أن يكون هدف التمويل هو التلاعب بالنظام السياسي , بما يتوافق و مصالحها .

أنشطة المنظمات غير الحكومية و إن كانت منصبة على الإنسان , إلا أن لها تأثير نظري على الأمن القومي للدول, و هذا التأثير قد يتجلى في إنتاج الأفكار الجديدة و إرساء قواعد الدول الكبرى وإحكام السيطرة من خلالها على باقي الدول في العالم و ذلك بنشر إيديولوجيتها و ثقافتها و أفكارها .

الفصل الثاني
دور المظمات الدولية الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية

الفصل الثاني : دور المنظمات الدولية الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية

تعد قضية النزاع في الصحراء الغربية احد أطول النزاعات الدولية من حيث المدة وهذه الأخيرة تندرج ضمن قضايا تصفية الاستعمار(آخر النزاعات من اجل تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية) وفقا للقرار الأممي رقم 1514 القاضي بتصفية الاستعمار و كذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها, وإذا كانت جهود التسوية أثمرت في العديد من النزاعات التي ترتبط بالإقليم (تيمور الشرقية مثلا)

فان جهود التسوية في الصحراء الغربية مازالت حبيسة المصالح الضيقة للقوى الإقليمية في ظل تواطؤ للدول الكبرى وعجز الأمم المتحدة عن الفصل النهائي في القضية, و التي نجم عنها تقسيم الشعب الصحراوي إلى ثلاث مناطق وهي تندوف في الجزائر حيث يعتبر لاجئي تندوف ثاني أقدم لاجئين على المستوى العالمي ، والمنطقة الخاضعة للحكم المغربي و المنطقة التابعة للبوليساريو، فهذا الإنفصال في حذ ذاته انتهاك لحقوق الإنسان التي عملت مجموعة من المنظمات على تغطيتها و نشر تقارير عنها كآلية رقابة مستقلة و إن تعدد دور هذه الأخيرة ففي تندوف يتمحور دورها حول الإعانات الإنسانية التي يتوقف عليها مصير الشعب الصحراوي بتندوف و الثانية تعمل على التأثير على الرأي العام العالمي والمحلي من أجل الضغط على المجتمع الدولي حتى يتحرك إزاء هذه الإنتهكات .

المبحث الأول : القضية الصحراوية

االمطلب لأول : خلفية النزاع في الصحراء الغربية

أولا: الأهمية الجيوبوليتيكية للصحراء الغربية

أ – **الموقع الجغرافي:** إن الحديث عن الأهمية الجيوبوليتيكية يقتضي الحديث عن الإطار الجغرافي لمنطقة الصحراء الغربية فهي تقع في غرب الوطن العربي ، و شمال غرب إفريقيا بحيث يحدها من الشمال المغرب ، و من الشمال الشرقي الجزائر ، كما يحدها من الجنوب و الجنوب الشرقي موريتانيا أما من الغرب فيحدها المحيط الأطلسي و يصل عرض أراضيها في بعض المناطق إلى 500 كلم بينما تصل حدودها الداخلية إلى 2000كلم[2] [1] ، فيما بين 9 º و 17 º من درجات الطول غربا ، و ما بين 21º و 28º من درجات العرض شمالا و يتوسطه مدار السرطان ,[2]

الثروة الأساسية للبلاد تتمثل في :

1-المعادن :

أ- **الفوسفات :** و قد حددت مناطق وجود مناجم الفوسفات في الصحراء الغربية على بعد 100كلم من البحر ، كما أن احتياطي هذا السماد في منجم بوكراع وحده يصل إلى ملياري طن ، كما تبلغ قيمة هذه الكميات الهائلة نحو 100000مليون دولار, و هذا حسب أسعار الفوسفات لسنة 1975 و إلى جانب منجم بوكراع هذا ، توجد هناك مناجم أخرى في الداخل ، قدرت كميتها ب 10 ملايير طن ، إضافة إلى شريط يمتد طوله إلى حوالي 46 كلم يحتوي على كمية معتبرة من الفوسفات.

أما فيما يخص تصدير هذه المادة من منجم بوكراع فقط ، و بالنظر إلى تقديرات المعهد الوطني للصناعة الإسبانية لعام 1972، قدرت الكميات المصدرة ب 700 ألف طن , ثم ارتفع هذا الرقم إلى 4 ملايين طن في عام 1975, و لتسهيل عملية التصدير هذه هناك مركزين حديثين بالصحراء الغربية لتأمين تصدير هذه المادة و هما :

ميناء العيون الجديدة :

و هو يتوفر على أربعة أرصفة تسمح باستيعاب السفن ذات حمولة 100 ألف طن .

ميناء الحزام الدوار :

و هو يعد الأطول في العالم و يمتد على مسافة تقدر ب 98كلم ، و هي تصل بين المنجم والميناء و لديه القدرة على تأمين شحن 200 طن في الساعة من خام الفوسفات , و بسرعة 16 كلم في الساعة كما يمكنه تصدير قرابة 15مليون طن من الفوسفات في العام .

أهمية الفوسفات : بقاء الصحراء الغربية تحت سيطرة المغرب يجعل المغرب أول منتج للفوسفات في العالم ،و بالتالي سيكون له حق الاحتكار و التحكم في سعر الفوسفات .

---

[1] - إسماعيل معراف ، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة : و حديت عن الشرعية الدولية** (الجزائر : دار هومة للنشر و التوزيع ، 2010) ، ص .63 .

[2]- عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية : دراسة قانونية و سياسية** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون سنة) ، ص. 13.

ب- البترول و الغاز الطبيعي :

أكدت المعلومات المتسربة من إدارة المناجم و الجيولوجيا ، أن كتلة تتواجد على طول مائة كلم تحتوي على طاقة نفطية كبيرة و التي لها حدود مع الساقية الحمراء و منطقة طرفاية ، كما أعلنت صحيفة مغربية متخصصة تسمى" الحياة الإقتصادية " عن اكتشاف منجم في منطقة سمارة دون أي توضيحات أخرى[1] .

ج – الحديد و اليورانيوم :

تطالعنا أبحاث البعثات التقنية أن الصحراء الغربية تحتوي على احتياطي هائل من الحديد وسط الإقليم ، و على ضوء الأبحاث التي أجريت عام 1975 ، فإن هناك مناجم أخرى لم يتم إكتشافها لحد الآن و هي توجد قرب البحر ، كما أن الجيولوجيون قد أثبتو أن بالصحراء الغربية مخزون مياه عذب ، فضلا عن وجود آبار كثيرة في بطون الصحراء ، بحيث عثر على شريط مائي طوله يصل إلى 450 كلم^2 من أرض الساقية الحمراء .

الثروة السمكية :

تعد السواحل الصحراوية من أغنى السواحل في المحيط الأطلسي بإفريقيا حيث تحتوي على 19 نوع من الأسماك ، و يبلغ حجم إنتاج 1 كلم^2 10أطنان الذي يمتد على مسافة 150000كلم^2 .

لذلك تكمن الأهمية الإستراتيجية له في كونه نقطة حساسة في إفريقيا لاسيما في إطار الإستراتيجية الدولية للتسابق على مناطق النفوذ الحيوية ما بين القوى الكبرى ,كما أن موقعها يمثل نقطة وسط لوقوعه على مسافة واحدة تقريبا في اتجاه موسكو و نيويورك، و على نفس المسافة بالنسبة لأوروبا الغربية,يشرف هذا الإقليم أيضا على المحيط الأطلسي على ساحل طوله ما بين 1500 و 2000 كم,كما تعتبر المنطقة بمثابة أمن و سلام لثلاث دول تحيط بها هي المغرب ، الجزائر ، و موريتانيا.

التقسيم الجغرافي للإقليم :

أ- **منطقة طرفاية :** و عاصمتها الأساسية طان طان ، و تبلغ مساحتها 265 الف كلم^2 ، يحدها من الشمال وادي درعة و من الشرق خط طوله 11 غرب خط غرينتش ومن الشمال و الغرب يحدها المحيط الأطلسي .

ب- **منطقة الساقية الحمراء :** و عاصمتها العيون و تبلغ مساحتها 82 ألف كلم ^{2} تمتد جنوبا حتى خط عرض 26.

ت- **منطقة وادي الذهب :** و عاصمتها مدينة الداخلية ، و تصل مساحتها 190000كلم^2، يحدها شرقا خط طوله 12 غرب غرينتش و يمتد إلى مدار السرطان حيث تصبح الحدود على شكل دائرة مع موريتانيا[2] .

التكوين البشري

الأصول السكانية للصحراء الغربية : حسب بعض الدراسات فإن سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب ينحدرون من سلالة الفاتح العربي حسان بن نعمان و أبنائه , كما أن هناك دراسات تؤكد أن

[1] - اسماعيل معراف ، مرجع سابق ، ص. 63.

[2]- المرجع نفسه، ص ص .29 -68 .

سكان الصحراء الغربية يتشكلون من مجموعة قبائل بربرية و زناتية و صنهاجية , و عليه يمكن تقسيم القبائل الأساسية في الصحراء الغربية كالتالي :

أ- مجموعة الرقيبات : و هم يمثلون نصف سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب .
ب- مجموعة قبائل تكنة أوتكنا : يتقسمون إلى 12 قبيلة و هم من أصل عربي بربري .
ت- مجموعة قبائل أولاد ليم : ينتشرون في الجانب الغربي من وادي الذهب [1].

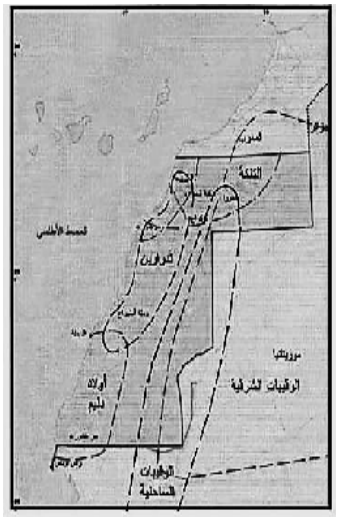

توزيع تجمعات القبائل الرئيسية في الصحراء الغربية وتحركاتهم

خريطة تبين التوزيع القبلي في الصحراء الغربية(المرجع : مهيمن عبد الحليم الواعي مجلة كلية التربية للبنات مشكلة الصحراء الغربية دراسة في أبعادها الجي قسم الجغرافية)

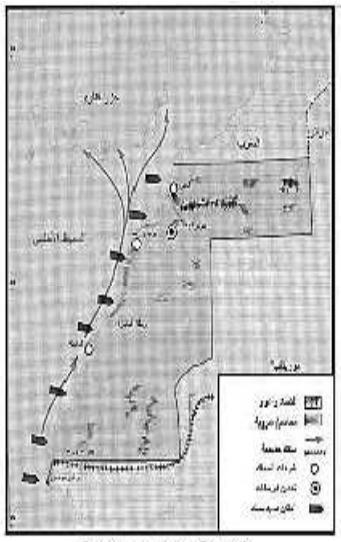
الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية

خريطة تبين الأهمية الإقتصادية للصحراء الغربية(نفس المرجع)

[1] - اسماعيل معراف، مرجع سابق ، ص ص. 66- 69.

جذور النزاع الصحراوي:

في مؤتمر برلين 1884_1885 لفتت اسبانيا الدول المشاركة في المؤتمر إنها اقتطعت لنفسها منطقة من ساحل المحيط الأطلسي و هو ما تسبب في صراع بينها و بين فرنسا لم يهدأ إلا بانعقاد سلسلة من الاتفاقيات إذ بدأت المفاوضات منذ 1886 بين فرنسا و اسبانيا لرسم الحدود بين مستعمراتها في المنطقة , بحيث أسفرت هذه المفاوضات عن عقد اتفاقية باريس في 1900 ، 1904 ، و اتفاقية مدريد 1912 التي تم بموجبها رسم حدود الساقية الحمراء ووادي الذهب بصورة نهائية ، و بهذا استأثرت اسبانيا على الإقليم فعليا ، حيث أبرمت سلسلة من المعاهدات مع رؤساء القبائل الصحراوية.[1]

إلا أنه مع اكتشاف الفوسفات في هذا الإقليم أعلنت اسبانيا أن إقليم الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ منها حيث أنه منذ 1961 صارت القوانين الاسبانية تسري على الصحراء الغربية .

في 1966 أرغمت السلطات الاسبانية حوالي 800 رجل على توقيع وثيقة تجديد الحماية حيث اتخذت فيما بعد كقرينة أمام منظمة الأمم المتحدة لرفض تطبيق " مبدأ تقرير المصير " [2]

كما عرفت هذه الفترة تشبث اسبانيا بالمنطقة و رفض تطبيق تقرير قرارات الأمم المتحدة الخاصة بتصفية الاستعمار في الستينيات ، ثم قبلت ووعدت بتقرير المصير في السبعينات إلى جانب تزايد مطالب كل من المغرب ، و موريتانيا بالإقليم إلى أن تم التوقيع على اتفاقية مدريد الثلاثية بين كل من اسبانيا والمغرب،و موريتانيا في 01/14 / 1975 حيث انسحبت القوات الاسبانية منها نهائيا في 1976/02/26.

المسيرة الخضراء:

ان الملاحظ لملابسات و دوافع المسيرة الخضراء يتضح له انها فكرة اجنبية وهي نابعة من ذات هنري كسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية أنذاك ،و صاحب الخبرة الهائلة في الشؤون الدولية و العربية على وجه الخصوص، و علي كل حال سواء كانت هذه الفكرة أجنبية أو محلية فقد نفذت وبنجاح نظرا لذكاءها فهي تحمل في ظاهرها الرحمة و في باطنها العذاب حيث جاءت بمثابة اختطاف النصر الذي حققه الصحراوين في اخراجهم للمستعمر الاسباني وما دفعوه من أرواح وخسائر إزاء ذلك فالمسيرة بدأت بعد ان أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري بتاريخ 1975/10/6 المتضمن صحة وثيقة البيعة التي تثبت وجود روابط وعلاقات من بعض القبائل مع سلطان المغرب منذ 1881 ومع أن المحكمة لم تعتبر ذلك هو حجة مدعمة قانونيا و خلصت الي الراي الاستشاري النهائي والمتمثل في أن المحكمة لم تعتبر وجود روابط البيعة ذات طبيعة كافية لتغيير تطبيق القرار 1514 المتعلق بتصفية الاستعمار و حق تقرير المصير في الصحراء الغربية و برغم من طرح رأي المحكمة إلا أن ذلك لم يثني من إرادة الملك من الخوض في المسيرة الخضراء[3] الاستعمارية التي سخر لها كل الامكانيات الاعلامية حيث جعل الحسن الثاني من نفسه بطلا أمام شعبه حيث سار350000 مواطن مغربي ، لعدة أيام من أجل

[1]-- اسماعيل معراف، مرجع سابق، ص ص. 38- 40.
[2] -المرجع نفسه ، ص ص 38- 41 .
[3] - الداهية ولد محمد فال ، "قضية الصحراء الغربية : مقاربة للحلول "، المجلة العربية للعلوم السياسية ص. 179.

الوصول إلى منطقة العيون التي تبعد عن طرفاية نقطة الإنطلاق بمئات الكيلومترات ، حيت تجلى نجاح هذه المسيرة بتسريع الخروج الإسباني منها و السعي إلى المفاوضات بين الطرف المغربي والإسباني [1].

استعمل الملك ورقة المسيرة الخضراء لتنفيذ أهداف معينة نختصر أهمها فيما يلي :

- أن قرار المحكمة لا ينص على وجود علاقات سيادة بمعنى ملكية الأرض أي الإبقاء على الوضع كما هو لا يخدم الإستراتجية المغربية في هذا المجال .
- و لأن المسيرة خير حل ، و أفضل وسيلة للضغط على إسبانيا ، و جعلها تخضع لمنطق سياسة الأمر الواقع ، خصوصا و أن المسيرة كانت سلمية ، و هي التي تظهر المغرب بمثابة الدولة الراغبة في السلام.
- أيضا حتى تؤثر سلبا ، على التقارب الجزائري – الإسباني الذي بدأ يأخذ شكل تدعيم البوليساريو ، و هذا بالسماح له بالتواجد على مدخل الصحراء الشرقية الجزائرية .
- كما أنه لا ينبغي أن ننسى أن المغرب كان يعيش في تلك الفترة مشاكل داخلية صعبة ، ومن تم فإن حدتا كالمسيرة الخضراء سوف يجعل الشعب المغربي كله ، يتناسى تلك المصاعب ويوجه إهتمامه إلى المعركة المصيرية كما سماها الملك[2] .

اتفاق مدريد الثلاثي :

و ذلك بعد فشل اسبانيا في إيجاد بديل ووريث محلي لها من الصحراويين بدأت في التفكير في إيجاد وريث خارجي ليضمن مصالحها في الصحراء الغربية وهذا ما عبر عنه قائد الثورة الولي مصطفى السيد بقوله " لقد قامت اسبانيا بتسليم الصحراء الى المغرب ولم تسلمها فقط بل قامت بمشروع تقسيم الصحراء بينهما,فتم التقسيم علي النحو التالي ـ اقليم الساقيه الحمراء لملك المغرب واقليم وادي الذهب للمختار ولد داداه على ان يلتزم الطرفان بحماية مصالح اسبانيا في الصحراء الغربية خاصة الصيد و شركة الفوسفات , وبعد التوقيع و الاتفاق و الجاهزية التي أبداها كل من المغرب و موريتانيا للخوض في تجسيد الاتفاقية بدأت اسبانيا من جهتها تعد العدة للرحيل من الاراضي الصحروية استعدادا لتسليمها لكل من الحسن الثاني و المخطار ولد داداه متجاهلة بذلك حق الصحراويين في ممارسة سيادتهم علي اراضيهم[3]. و هذا ما اتضح من خلال الخطاب الملكي الذي جاء فيه " أن مصالح اسبانيا الإستراتيجية ، يمكن أن يمنحها لها المغرب بمنحه قواعد عسكرية لمدة محدودة و ذلك مقابل الإعتراف الإسباني بالسيادة المغربية على الإقليم "و لم يتوقف الملك عند هذا الحد بل طرح فكرة جزئية ،تتمثل في أن سيطرة المغرب على الصحراء لا تعني أكثر من استبدال العلم الإسباني بالعلم المغربي [4].

---

[1] - Laurant Pointier ,Sahara Occidentale , **La contreverse devant les Nations unis** , édition Karthala, 2000 , p .112 .

[2]- اسماعيل معراف ، مرجع سابق ، ص .147.

[3] - ميشان سيدي سالم أعلاتي، "نزاع الصحراء الغربية" الساقية، (http://www.saagiya.8m.net/bahth01.htm زيارة الموقع يوم 2013/10/10.)

[4]- إسماعيل معراف ، المرجع السابق ، ص. 146.

نص الإتفاق على:

- إقامة إدارة مشتركة اسبانية – مغربية موريتانية في الصحراء الغربية ، و هذا خلال الفترة الإنتقالية التي تنتهي في 28 فيفري 1976 و هو موعد الإنسحاب النهائي للقوات الإسبانية من كامل التراب الصحراوي و تسليم السلطات المحلية لكل من المغرب و موريتانيا .

- يحترم رأي سكان الصحراء المعبر عنه من خلال الجماعة .

- تخبر الدول الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة بما هو مقرر في هذه الوثيقة نتيجة للمفاوضات التي جرت وفقا للمادة الثالثة و الثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة .

- أن الأقطار الموقعة تصرح بأنها توصلت إلى النتائج المذكورة مدفوعة بروح من التفاهم و الأخوة واحترام مبادئ الأمم المتحدة و ذلك كمساهمة في حفظ الأمن و السلم الدوليين .

و قد تبع هذا الإتفاق معاهدة سرية تتعلق باستغلال الفوسفات بطريقة مشتركة ، كما احتفظت اسبانيا بحق الصيد في الساحل الصحراوي ، و تعويض المواطنين الإسبان عن أملاكهم عند مغادرتهم الصحراء وعليه فإن الإتفاق يطرح قضية تحويل سيادة الإقليم و هذا عن طريق المستعمر نفسه إلى مستعمر ثاني .

جدار الموت **" جدار الفصل العنصري" :**

منعا للمناوشات بين القوات المغربية و قوات البوليساريو ، قامت المغرب عام 1980 ببناء حاجز دفاعي على طول الحدود مع موريتانيا ، لتمنع تسلل قوات البوليساريو و أكمل هذا الحاجز في عام 1987[1].

قام المغرب ببناء سلسلة من الجدران الدفاعية، أمتد الجانب الأبعد من تلك الجدران والذي يشار إليه بشكل عام باسم" بيرم "على مسار يزيد طوله عن 1500 كيلومتر وهو يقطع الصحراء الغربية إلى قسمين . ويخضع جانب أحد هذين القسمين والذي يشكل ما يقارب 85 في المائة من المنطقة لسيطرة المغرب بينما يخضع الجانب الآخر لسيطرة البوليساريو.

وهو الجدار الذي مزق الصحراء الغربية وفصل بين مدنها وقراها ويتكون من عدة جدران متجاورة ولذلك من الاجدر ان يسمى" جدار الفصل العنصري.[2]"

حيث أن هذه الجدارات تغطي 80بالمائة من مساحة الصحراء ، أي على طول 2300 كلم ،و الجدار الأمني له فعالية معتبرة في صد هجومات البوليساريو ، طوله ما بين 3 و 5 أمتار و عرضه ما بين 4 إلى 6 أمتار مجهز برادارات متطورة ، وهذا الجدار عبارة عن عدة حواجز بعضها خلف بعض وهي كالتالي:

[1] - د. محمد محمود السرياني ، **الحدود الدولية في الوطن العربي ، نشأتها و تطورها و مشكلاتها** ،(مركز الدراسات أكادمية نايف العربية للعلوم و البحوث الأمنية ، الرياض ، ط1 ، 2001) ص. 310.

[2]-" الصحراء الغربية تكاليف النزاع "، تقرير الشرق الأوسط رقم 65- 11 يونيو 2007، ص. 05.

الجدار الأمني الأول : في مارس 1981 ، طوله 300 كلم ليصل من اوركزيز إلى السمارة و تم امتداده على طول 300 كلم أخرى ليحمي العيون و بوجدور .

الجدار الأمني الثاني : 19 مارس 1983 و ينطلق من بوكراع و يصل إلى كريبشات مرورا بأمغالة هدفه قطع الطريق على البوليساريو نحو المحيط الأطلسي و غلق الحدود الموريتانية .

الجدار الأمني الثالث : طوله 320 كلم , تم بناؤه ما بين 19 أبريل و 10 ماي 1984 في ظرف قياسي بسبب التحالف المغربي الليبي ، و وقف المساعدات الليبية للبوايساريو هدفه تحييد جربة و حاوزة .

الجدار الأمني الرابع : تم بناؤه في 15 جانفي 1985، يحمي 1700 كلم^2 ، و هدفه تحييد الحدود الجزائرية .

الجدار الأمني الخامس : تم بناؤه 15 ماي 1985 على طول 1200 كلم يحمي المنطقة الأفقية للحدود الموريتانية .

الجدار الأمني السادس : يغطي الداخلة حتى الأطلسي[1] .

حيث أن بعض هذه الجدران هي عبارة عن مجموعة من حقول الألغام تحتوي على ألغام فردية وألغام ضد المركبات كما يتشكل بعضها من أسلاك شائكة يبلغ عرضها حوالي 3000 متر وهذا الحاجز المشكل لحزام من حقول الالغام ،قام ببنائه إلى جانب المغاربة خبراء من فرنسا وأمريكا وللإشارة فإن الخبراء العسكريون قدروا عدد الالغام بحوالي 15 ملايين لغم تكلفة كل واحد منها من ثلاثة الى خمسة دولارات راح ضحيتها الكثيرون[2].

ج: تصنيف النزاع

يعد النزاع في الصحراء الغربية أحد النزاعات المجمدة حيث يعد من ناحية :

من حيث المعيار الجغرافي : بالنسبة للمغرب هو نزاع مصيري لإستمرار الحكم الملكي .

أما بالنسبة للجزائر و البوايساريو : فهو نزاع تقرير المصير.

من حيث أطراف النزاع : المغرب و جبهة البوليساريو .

من حيث الحدة : نزاع عنيف .

من حيث الموضوع : نزاع على الإقليم .

[1]- أسامة بوشماخ،" تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية : دراسة حالتي الجزائر و المغرب (رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ، 2012) ص. 125.

[2] - ميشان سيدي سالم أعلاتي،، مرجع سابق .

د- طبيعة النزاع

إذا اعتمدنا التعريف السلبي، فإن نزاع الصحراء الغربية لا يشكل نزاعا مجتمعيا، ولا قوميا، ولا عرقيا، ولا دينيا ولا طبقيا. وإذا اعتمدنا التعريف الايجابي، فهو نزاع دولي ذو طبيعة سياسية بين دولة هي المملكة المغربية، وحركة تحررية وطنية تمثلها جبهة البوليساريو. هذه الوضعية تجعل الطرفين في وضع متوازي من حيث البحث عن تحقيق الهدف الذي يرسمه كل طرف من خلال القوة والحوار وكذا التحالفات الدولية.

من زاوية تسوية النزاعات، يدخل نزاع الصحراء الغربية في سياق ما يسميه« EdwardRice » بحروب الصنف الثالث « guerres du troisième type » وهذا الصنف يحيل على النزاعات التي تبحث فيها الجماعات البشرية عن إنشاء دول خاصة بها في حروب التحرير ،الوطنية والتي تكون مستقلة عن الدولة المستعمرة.

كماتصنف منظمة الأمم المتحدة قضية الصحراء الغربية على أنها مسألة تصفية استعمار، وأن إقليم الصحراء الغربية هو إقليم غير مستقل، مسجل على مستوى اللجنة الرابعة المكلفة بتصفية الاستعمار وتطبيق الإعلان 1514 بهذا الشأن، التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

غالبا ما يوصف نزاع الصحراء الغربية بأنه"نزاع منسي"أو"نزاع مجمد"،يتواصل منذ 1975وتنجر عن عدم حله العديد من الآثار السلبية،على الشعب الصحراوي أولا بحيث لم يتمكن بعد من تقرير مصيره من أجل تكريس جهوده للتنمية، وعلى انسجام وتطور المنطقة التي يدور فيها، إذ لا يمكن تصور انسجام في منطقة تعرف بؤرة نزاع قائم، اتحاد المغرب العربي منذ نشأته في فيفري1989[1].

يرى إيف لاكوست أن الصحراء الغربية تمثل حالة جيوبوليتيكية فبالنسبة إليه تتمثل عناصر الحالة الجيوبوليتيكية في :

1- التطور التاريخي : و يتمثل في المستعمر الإسباني حتى 1976 و حركات التحرر بعد الحرب العالمية الثانية ، خاصة في إفريقيا .
2- القوى المتعارضة : وتتمثل في المغرب و جبهة البوليساريو .
3- علاقات القوة : عسكرية ، سياسية ، دبلوماسية ، إعلامية و التي وضفتها كل من جبهة البوليساريو و المغرب [2]. و هذا ما يتماشى و الطرح الجيوبوليتيكي في تصنيف هذا النزاع ، فهو لا إثني و لاهوياتي بل هو نزاع على الأرض و الموارد الطبيعية المتواجدة بهذه الأرض.

[1] - SIDIM. Omar**," Analyses du Conflict du Sahara Occidental", (**South Africa- Algeria – Western Sahara relations, Volume 2, Publication issued by the south Africa Embassy in Algeria, 2010), page 21-26, p.21

[2] - Julien Deeenis , **Sahara Occidentale Essai D'Approche Géopolitique** , (université de Rouen laboratoire ailleurs , Mars 2007,)p. 30

ثانيا:إدارة النزاع الصحراوي بين مبدأ تقرير المصير و التوازنات الإقليمية

الموقف الإقليمي :

الموقف المغربي الموريتاني

_ **الموقف المغربي:** تعود فكرة مطالبة المغرب بإقليم الصحراء الغربية إلى نوفمبر 1955 عندما أعد حزب الاستقلال الوطني ما عرف " الكتاب الأبيض " الذي جاء فيه التأكيد المغربي على الحقوق التاريخية قي بلاد موريتانيا ، فحسب هذا الكتاب فإن مطالب المغرب تشمل جزءا من تراب الجزائر (بشار و تندوف) و جزء من مالي و الكيان الموريتاني الحالي.

اعتبرت المغرب أن "الصحراء الاسبانية" تمثل جزءا من إقليمه [1] منذ عدة قرون حيت أن انفصال الصحراء الغربية عن المغرب سببه الإستعمارالأوروبي و خاصة المنافسة بين السلطات الفرنسية الإسبانية التي كانت قائمة [2] ، فرأيها قائم على البيعة بمفهوم قانوني غربي ، حيث ترى أن مبايعة بعض القبائل للسلطان المغربي تمكن المغرب من تملك الاقليم حيث عملت على تعيين شيوخ لتحصيل الضرائب القرارات العسكرية ، ولاء قبائل الثكنة للمخزن الشرفي ، تمثيل الشيخ ماء العينين للسلطان المغربي في الساقية الحمراء ، البعثات العسكرية الى المنطقة و بالتالي الصحراء جزء من المغرب بفضل الروابط القانونية المضافة الى العلاقات العرقية و الدينية ، كما أن المغرب قدم حجة تاريخية تدعم مركزه التفاوضي هي خاصة بالمطالبة بالرجوع إلى قرار محكمة العدل الدولية الدائمة في عهد عصبة الأمم في قضية النظام القانوني ل"غرولاند الشرقي " و هذا للتأكيد عن التلاصق مابين المغرب و الإقليم الصحراوي[3] ،أثار المغرب أحكام و مراسيم دولية التي تبرز اعتراف دول أخرى بسيادة المغرب على الإقليم ، كالمعاهدات التي أبرمها المغرب مع اسبانيا حول إجراءات الحماية و الإنقاذ للبحارة في سواحل " وادي نون " أو قربها و ذلك عام 1967 .

أيضا المعاهدات التي أبرمها المغرب دائما مع بريطانيا بتاريخ 13 مارس 1895 و قال المغرب ان بريطانيا اعترفت بأن المناطق الواقعة بين " وادي الدرع " و " رأس بوجادور " تابعة للسيادة المغربية .

كما يمكن الإشارة إلى المراسلات الدبلوماسية بشأن تطبيق معاهدة " تسطوان " لسنة 1860 بالإضافة إلى الرسائل المتبادلة ما بين فرنسا و ألمانيا سنة 1911 ، و ادعاء المغرب كون أن هذه الرسائل تتحدث عن سيادة المغرب على الساقية الحمراء ووادي الذهب .[4]

فقد كان المغرب دائما يدعو الى حل سياسي وسط يتمثل في منح الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا ضمن إطار السيادة المغربية , و بالتالي يسير السكان شؤونهم المحلية الخاصة ، مع تقديم الضمانات الكافية لهم ، و بدون اخلال بالامتيازات السيادية للمملكة و سلامتها الإقليمية .[5]

---

[1]- اسماعيل معراف ، مرجع سابق ، ص .112.

[2]- Julien Dedenis, Op. Cit., P. 09.

[3]- اسماعيل معراف، المرجع السابق ،ص. 127 .

[4]- المرجع نفسه ، ص. 128 .

[5]- محمد بوبوش ، **قضية الصحراء و مفهوم الحكم الذاتي : وجهة النظر المغربية** ،ط1 ، 13 (مركز الأمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2008 ، ص. 22.

حيث يحاول المغرب إعلاميا أن يمرر رسالة أن قضية الصحراء الغربية مصيرية للوحدة الوطنية و استمرار النظام الملكي ، كما يدعي إعلاميا أن النزاع الصحراوي هو نزاع مصطنع و أن جبهة البوليساريو هي جماعة مرتزقة إرهابية ، و أن مخيمات تندوف دكتاتورية تحتجز الصحراويين المغاربة مستدلا ببعض الذين هربوا من المخيمات إلى "وطنهم الأم المغرب"[1] .

_ أما **الموقف الموريتاني** فيرجع أول الاهتمام بالصحراء الغربية الى سنة 1957 حين ألقى السيد " مختار ولد دادة " خطابا في مدينة " العطار " و طالب فيه بتحرير المنطقة ، و قال بأن الصحراء المغربية جزء لا يتجزأ من التراب الموريتاني , و في 1960 جادلت الحكومة الموريتانية المغرب بكتاب رسمي عرف " الكتاب الأخضر " حيث أوضحت مطامعها و الحجج التي تعتمد عليها المتمثلة في الحقوق التاريخية المتولدة عن كون بلاد " شنقيط " (موريتانيا) و إقليم الصحراء الغربية كانا يمثلان بلادا واحدة في التاريخ القديم : حيث رأت بأن المغرب قال بأن الصحراء الغربية و موريتانيا يمثلان جزءا واحدا لا يتجزأ من المملكة المغربية [2] ، و من الواضح أن مطالب موريتانيا أكثر ضعفا من حيث الحجج و الأسانيد فضلا عن كونها قليلة من حيث المضمون إذا ما قورنت بمطالب المغرب و يظهر ذلك أثناء التقسيم ، حيث كان نصيب موريتانيا حوالي ⅓ الإقليم الصحراوي حسب اتفاقية مدريد ، و ما يدل عن عدم التشبث بهذه المطامع أنه مجرد وجود بعض الضغوط أو المشاكل يمكن التخلي عنها ، و هو ما حدث بالفعل بعد توقيع معاهدة السلام مع " جبهة البوليساريو " في 05 - 08 - 1979 .

الموقف الليبي :

استمر الدعم الليبي لجبهة البوليساريو حتى عام 1984/ 1985 و شكل السند الأهم اقتصاديا وعسكريا و إن كانت السياسة الليبية المتقلبة قد عرقلت ذلك الدعم لنوبات مد وجزر، بحسب مواقف المغرب لكن ظل هناك دائما فوج من الروابط حرصت ليبيا على إبقاءها منذ عام 1986، استطاع الملك الحسن الثاني بمهارة دبلوماسية قطع الدعم الليبي عن جبهة البوليساريو، ومنذ ذلك الوقت استمر الموقف الليبي بالحياد ولاشك ان الموقف الليبي بعد الإطاحة بحكم القذافي سيستمر في الحيادلأن النظام الجديد في ليبيا منشغل في ترتيب النظام الداخلي واعادة الاستقرار الى الدولة[3].

موقف جبهة البوليساريو:

إن جبهة البوليساريو تعتبر أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تحرير وطنية فإن القانون الدولي يفرض على مجموعة الدول التزامات خاصة اتجاه القضية ، و لاسيما الدول الاستعمارية التي فوتت الفرصة على الشعب الصحراوي في حصوله على الاستقلال .[4]

أن مطلبها الوحيد هو بخصوص التطبيق السليم للقانون الدولي وعلى وجه الخصوص حق تقرير المصير، وبالفعل، قامت الأمم المتحدة وبشكل متكرر بالتأكيد على أن القرار رقم(1514)الخامس عشر ينطبق على الصحراء الغربية .

---

[1] - Julien Dedenis, Op. Cit., P .10

[2]- عمر صدوق ، مرجع سابق ، ص. 60 .

[3]- مهيمن عبد الحليم الواعي ،"مشكلة الصحراء الغربية دراسة في أبعادها الجيوبوايتيكية "،مجلة كلية التربية للبنات، (جامعة بغداد كلية التربية للبنات/ قسم الجغرافيا ،المجلد 24(2)2013) ص. 448.

[4]- عمر صدوق ،مرجع سابق ، ص . 67 .

يعتبر الإستفتاء أحد الأساليب المعترف بها بالنسبة لحل المسائل المتعلقة بإجلاء الإستعمار ففي حالة اتخاد الصحراويين قرارا على أن يكونوا مغربيين فإن جبهة البوليساريو ستحترم و بكل وضوح هذا القرار ،وبتفضيل هذا المسار الذي يتجه نحو تسوية النزاع والذي تم علاوة على ذلك، الاتفاق عليه "بشكل مشترك مع المغرب"، لا ترى البوليساريو وجود سبب يدعوها إلى تغيير موقفها." وتشير هي إلى أن ذلك يختلف كل الاختلاف عن موقف المغرب الذي قام بالتحايل على التزامات تمت في السابق بعد أن تيقن من أن القيام باستفتاء حول تقرير المصير سوف يضر بمصالحه .وبحسب وجهة نظر البوليساريو، فان قرار المغرب بالاستنجاد بما يسمى بحقوقها التاريخية هو لمجرد التغطية بالنسبة لطموحاتها ذات النهج الوطني المتطرف .وبناء على ذلك، يتم وصف وتصنيف الإدعاء المغربي،(على انه جزء من مشروع اكثر اتساعا وهو" المغرب الكبير") الذي تم الدفاع عنه ومناصرته أولا في أعوام الخمسينيات من القرن الماضي من قبل" حزب الاستقلال"، ومن ثم تولاه في وقت لاحق محمد الخامس "وخلفاءه الذين جاءوا من بعده .وهذه الأيديولوجية: ستقوم بتحويل مملكة شريفية (أشراف) إلى دولة توسعية كانت قد عرضت وبشكل متلاحق مطالبة بموريتانيا وبغرب الجزائر وبسبتة ومليلة وحتى بجزء من مالي بالإضافة إلى الصحراء الغربية .فإذا كان على جميع الدول أن تقوم بالمطالبة بأراض كانت قد احتفظت بها عندما كانت في يوم ما قد سيطرت عليها فسوف يقودنا ذلك إلى حرب نشنها كلنا ضد كلنا .إنها لرؤية خاصة جدا للتاريخ.[1]

الموقف الجزائري :

تستند وجهة النظر الجزائرية إلى القرارات التي أصدرتها لجنة تصفية الإستعمار التابعة للأمم المتحدة ، و التي تمثلت في أن تضمن الجمعية العامة حقوق الشعب الصحراوي و إن السلطة الحاكمة مسؤولة عن توجيه شعب الصحراء إلى الإستقلال و ممارسة حقه في تقرير المصير ، من خلال إستفتاء تنظمه السلطة الحاكمة ، إسبانيا بالمشاورة مع المغرب و موريتانيا و الجزائر ، على أن يتم هذا الإستفتاء تحت مراقبة و إشراف هيئة الأمم المتحدة ، أنها سوف تقرر إجراء إستفتاء تقرير المصير خلال النصف الأول من عام 1975، كان رد فعل كل من المغرب و موريتانيا بمطالبتهما بالصحراء ، باعتبارها جزءا من أراضيها إلا أن الجزائر اعترضت على أي إجراء سيتخذ خارج هيئة الأمم المتحدة و إزاء الإتفاق الثلاثي ، الذي تم توقيعه من موريتانيا و المغرب و اسبانيا ، في نوفمبر 1975، رأت الجزائر أن هذا الإجراء يعد إنكارا للإلتزامات الرسمية من قبل اسبانيا اتجاه شعب الصحراء ، كما يعد خرقا للإتفاقيات التي وقعت عليها كل من المغرب و موريتانيا ، و الخاصة على موافقتهما على قرارات الأمم المتحدة حيث رأت الجزائر أنهما تجاهلتا وجود شعب الصحراء .أي الصحراء ، كانت تعترض على ضمها إلى المغرب [2]، و ذلك لأن الجزائر بحاجة إلى دولة مستقلة صغيرة تطل على المحيط الأطلسي لتحييد وتطويق المغرب لها على طول حدودها الغربية بالإضافة إلى البحث عن موانئ لتسويق معادن "غاز جبيلات"، و من تمت فإن من بين أهداف الجزائر في قضية الصحراء الغربية ألا تحكم دولة معادية لها سيطرتها على هذه الأخيرة ، لأن ذلك يعني حصارها داخل إفريقيا دون أن يكون لها منفذ بحري على المحيط الأطلسي ، فالصحراء هي معبرها إلى مياهه [3].

---

[1] - تقرير الشرق الأوسط رقم 65- 11، مرجع سابق ،ص. 4.

[2]- أسامة بوشماخ ،" تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية – دراسة حالتي الجزائر و المغرب –"(رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ، جامعة الجزائر 2012) ص. 127.

[3] - أحمد كمال أبو بكر " ماذا بعد تطبيع العلاقات الجزائرية – المغربية " السياسة الدولية (يوليو 1988) ص. 154.

كما حرصت الجزائر على تدعيم أمنها الوطني الذي يمثل أحد الأهداف الأساسية التي جعلتها تدخل في صراع دبلوماسي عسكري مع المغرب بعد الإتفاق الثلاثي المغرب ، موريتانيا و إسبانيا فالجزائر في مساندتها للبوليساريو كانت تبحث عن وسيلة ضغط على المغرب لجعلها تتخلى نهائيا عن مطالبها في منطقة تندوف ، حيث إن قيام دولة صحراوية تضع حدا نهائيا للمطالب المغربية .

و كانت الجزائر تهدف أيضا من وراء مساندتها لجبهة البوليساريو إلى تحقيق توازن القوى في المنطقة خصوصا بعدما اعتبر الرئيس بومدين المسيرة الخضراء و اتفاقية مدريد ، دون التشاور المسبق معه مؤامرة ثلاثية لا تأخذ موقف الجزائر في الحسبان ، و بأنه تحالف يهدد الإستقرار و الأمن في المنطقة بتصريحه .

"... لا سلم و لا استقرار يمكن أن يحدث في المغرب العربي ما دام لم يعترف بحق الشعب الصحراوي و إن كل ما يقوم به المغرب هو تهديد للثورة الجزائرية ..."

لقد كان الخطاب الرسمي الجزائري ثوريا ، يتجلى من خلال دعمه للحركات التحررية في العالم وموقف الجزائر من الصحراء الغربية تبرره المطالب التالية :

- حق مساندة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها و من بينها الشعب الصحراوي .
- النزاع المغربي الصحراوي – هو مشكلة تصفية استعمار ، لذلك يجب أن يسوى وفقا لقرارات الأمم المتحدة و لوائح منظمة الوحدة الإفريقية .
- احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار و التشبث بوحدتها الترابية .

أجرت الجزائر اتصالات مع المغرب ، و توصلتا إلى اتفاق يقضي بموافقة المغرب على اتفاق ترسيم الحدود فيما بينهما , و الموقع عام 1972، و بذلك تكون المغرب قد تخلت عن مطالبها الإقليمية في الأراضي الجزائرية ، مقابل أن تعلن الجزائر عدم وجود أهداف إقليمية لها في الصحراء الغربية ولكن بعد أن أعلن في 14 نوفمبر 1975عن توصل كل من المغرب و موريتانيا و اسبانيا على اتفاق إعلان مبادئ على تحويل السلطات إلى المغرب و موريتانيا ، إعتبرته الجزائر انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ، و معيبا للمعطيات الأساسية التاية :

أ- أن مسار تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية ، كما حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1965، أكدته محكمة العدل الدولية ، و تقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم الصحراء وأثبت ذلك صحته .

ب- بما أن الصحراء بلد غير مستقل فإن اسبانيا هي الدولة الحاكمة و المسؤولة أمام الأمم المتحدة عنه ، و لا يحق لها أن تحيل مسؤولياتها إلى غير شعب الصحراء صاحب السيادة ، و أن الأمم المتحدة هي التي تتولى الحفاظ على هذه السيادة .

ت- لا تقر الحكومة الجزائرية شرعية اتفاقية مدريد ، و تعتبرها باطلة لأن حكومة إسبانيا و المغرب وموريتانيا لا يحق لها التصرف إطلاقا في التراب الصحراوي و في مستقبل شعب .

ث- لقد رأت الجزائرفي المسيرة الخضراء التي قام بها المغرب إلا حيلة لتسلل القوات المغربية النظامية و تحويل الأنظار عن المناورات التي بدأت بين حكومتي المغرب و موريتانيا من جهة والدولة الحاكمة للصحراء – إسبانيا – من جهة أخرى ، انتهت تلك المناورات باتفاق مدريد الثلاثي ، و ترى الجزائر أن المغرب و موريتانيا بمجرد إقدامهما على غزو التراب الصحراوي قد أصبحتا دولتين معنيتين بكل ما يترتب على هذا الوصف من آثار قانونية وفقا لقرار عام 1970

وفي 10 ديسمبر 1975 [1]وافقت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة على القرار 3458 /1 الذي أكد من جديد حق شعب الصحراء الغربية الثابت في تقرير المصير ، وطالب باتخاذ تدابير لتمكين هذا الشعب من ممارسة حقه ممارسة حرة كاملة تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة ، و تأسيسا على ما سبق فإن وجهة النظر الجزائرية ترى أن الإتفاق المبرم في 15/ 11/ 1975 لا ينطوي على أية شرعية ، لأنه يتنافى كليا مع ميثاق الأمم المتحدة .

بعد الإشتباكات المسلحة في امغالا أعلنت الجزائر أن موقفها من هذه القضية يتلخص فيما يلي :

- أن الهدف الوحيد من تحرك الجزائر في المشكلة ، ينطلق من سياستها في مساندة حركات التحرر
- أن النضال في الصحراء هو نضال بين التقدمية و الإقطاع ، بين نظام ملكي استبدادي وحليف للإستعمار , و شعب عربي يناضل من أجل البقاء .
- أي مفاوضات يجب أن تكون بين جهة البوليساريو و الممثلة للشعب الصحراوي ، و كل من المغرب و موريتانيا .
- أي وساطة في قضية الصحراء ، لا يكون لها معنى ما لم يكن هدفها التوصل إلى إنقاذ الشعب الصحراوي و صيانة وجوده[2] .
- **الموقف الدولي :**
- **الموقف الإسباني :**تربط اسبانيا بالمغرب معاهدة مدريد التي وقعها البلدان عام 1975، و التي تم بموجبها استرجاع الصحراء ، وعلى الرغم من هذه المعاهدة مسجلة في الأمم المتحدة كوثيقة رسمية ، فإن الحكومات الإسبانية كانت تتجاهل هذه المعاهدة تجاهلا مطلقا .

و بعد وصول الحزب الإشتراكي للحكم ، يظهر أن اسبانيا تضع رجلا في الجزائر و أخرى في المغرب ، فالتصريحات الأخيرة للمسؤولين الإسبان ترضي البلدين ، كل على حدة ، و لكن ليس فيها منطق واحد واضح و لا ننسى أن جل المجتمع المدني الإسباني يدعم طرح جبهة البوليساريو.[3]

- **الموقف الفرنسي و الأمريكي :**

لم يكن لها وجود محدد في المغرب العربي ولم يكن همها سوى أن لا تقع المنطقة في قبضة نظام موال للسوفيت في حين إن فرنسا تعني بتوسيع دائرة نفوذها في المغرب على حساب الجزائر مستعمرتها السابقة ، التي قاومت باستمرار التبعية للدولة المستعمرة و كذلك على حساب اسبانيا و هذا هو سبب تسليم المنطقة إلى المغرب فهو توافق استراتيجي أمريكي – فرنسي على ألا تخرج الصحراء من فلك القوة الغربية ، فهي تفضل الإستفادة من النزاع للحصول على أقصى ما أمكن من التنازلات من كل المغرب والجزائر، فهي تعتبر المغرب صديقا تقليديا و حليفا استراتيجيا لكنها في الواقع لها مصالح اقتصادية مهمة مع الجزائر في ما يتعلق بوارداتها من الغاز الطبيعي و البترول وتتجلى أهمية المغرب العربي بالنسبة للبنتاغون في كونه يقع في منطقة حساسة عسكرية للمخططات العسكرية الأمريكية فهذه المنطقة تقع في البحر الأبيض المتوسط الذي يمر فيه خمس التجارة الدولية وفية الأسطول الأمريكي السادس وقريبة من قاعدة روتا بالجنوب الاسباني و التي يخطط لها أن تكون اكبر قاعدة أمريكية في الخارج ذات دور حيوي

---

[1]- أسامة بوشماخ ، مرجع سابق ، ص ص. 129- 130.

[2] -نفس الموقع.

[3]- محمد بوبوش ، مرجع سابق ، ص. 80.

للمخططات العسكرية خلال عقود أما وزارة الخارجية الأمريكية ترى المغرب العربي منطقة حيوية سياسيا في محاولة لتحجيم دور الإتحاد الأوربي الذي يهدد زعامة و- م- أ مستقبلا[1].

كما نجحت دبلوماسية المغرب في الضغط على و-م-أ بالتخلي عن إدراج فكرة مراقبة حقوق الإنسان في مهام بعثة المينورسو و التي نجحت بدورها في عزل المشروع داخل أروقة مجلس الأمن.

آليات التسوية بين متطلبات السياق الإقليمي و مفرزات السياق الدولي:

أ: آليات التسوية من منظور الامم المتحدة:

يمكن إيجاز دور الأمم المتحدة في ثلاثة مراحل :

تتمثل المرحلة الأولى في إقرار حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية في إطار التسوية الاستعمارية خلال الفترة 1965 – 1973 غير أن ذلك الإقرار اتسم بالطابع الشكلي حيث أدرجت قضية الصحراء الغربية ضمن عدد من الأقاليم الخاضعة للاستعمار الاسباني في جدول أعمال اللجنة الرابعة المختصة بمتابعة أحوال الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، و ذلك منذ الخمسينيات .

أنشأت منظمة الأمم المتحدة بعثة لتقصي الحقائق بخصوص النزاع في الصحراء الغربية. وفي الفترة الممتدة بين ماي وجوان 1975، قدمت هذه البعثة التي كان يترأسها السفير سيمون اكي Siméon AKE من ساحل العاج، تقريرا وصف الحالة السائدة في الصحراء الغربية، وتضمن ما يلي :""قد عبر السكان بصفة قطعية عن إرادتهم في الحصول على الاستقلال وضهد الأطماع التوسعية لكل من المغرب وموريتانيا وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال الاتصال بـ "الأغلبية الساحقة" من هؤلاء السكان.

واجهت المنظمة سنة 1975، قبيل الانسحاب الإسباني من إقليم الصحراء الغربية، موقفا يضع الجمعية العامة أمام وضعية أين سيكون عليها أن تصادق على قرارين متناقضان: الأول من اقتراح مغربي، يخطر باتفاق مدريد ويشير إلى مقتضياته، والثاني لا يعترف بهذا الاتفاق ويؤكد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ومسؤولية إسبانيا والأمم المتحدة في تطبيق هذا المبدأ، كما يدعو الأطراف المعنية بالامتناع عن أي عمل يتجاوز توصيات الجمعية العامة.[2]

ثم بدأت المرحلة الثانية بحسم المواجهة بين حق تقرير المصير و الحق التاريخي لكل من المغرب و موريتانيا خلال الفترة 1974_1975 بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3292) لسنة 1974. والذي تضمن ثلاث مسائل أساسية: هي تأجيل الاستفتاء، و إرسال بعثة من الأمم المتحدة إلى الإقليم، و طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية، أما المرحلة الثالثة فهي الانسحاب التدريجي وتسليم ملف قضية الصحراء الغربية إلى منظمة الوحدة الإفريقية خلال الفترة 1975_ 1985[3].

---

[1]- مهيمن عبد الحليم الواعي ، مرجع سابق ، ص. 449.

[2] -"مذكرة حول الصحراء الغربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،" مقتطف من إعلان المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، كولومبو، أوت 1976، ص. 16.

[3]- سلمان قادم آدم فضل الله ، **حق تقرير المصير : طرح قديم لمبدأ جديد** ، ط 1 ، ع 78 (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية /: 2002) ، ص .56.

و قد شهد النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين بلورة مخطط الأمم المتحدة لتسوية قضية الصحراء الغربية على أساس تنظيم استفتاء، لتقرير مصير الإقليم أن العديد من الصعوبات واجهت وتواجه إلى اليوم، تنظيم استفتاء تقرير المصير، على رأسها تحديد تشكيلة الجسم الانتخابي الذي سيعبر عن الرغبة الحرة إما في الاستقلال،أو الانضمام إلى المغرب.

في هذا السياق، كان المخطط الأول للأمين العام للأمم المتحدة ينص على أن كل الصحراويين الذين أحصتهم السلطات الإسبانية سنة ،1974 و البالغين من العمر 18 سنة أو أكثر، سيكون لهم الحق في التصويت لتقرير المصير، بغض النظر إن كانوا متواجدين داخل أو خارج إقليم الصحراء الغربية. ثم تقرر فيما بعد مراجعة ذلك الإحصاء لشطب أسماء الأموات، ولدراسة الطلبات الجديدة لأشخاص لم يشملهم احصاء 1974، ويعتبرون أن لهم الحق في التصويت لكونهم صحراويين 1974.

لكنّ وقع الاختلاف في قراءة كل من جبهة البوليساريو والمغرب لهذا الاتفاق، فقد اعتبرت جبهة البوليساريو إحصاء 1974 وافيا، وأن تكملته لا تكون إلا بصفة هامشية. بينما اعتبر المغرب أن العديد من "عشرات الآلاف" من الصحراويين لم يتم إحصاؤهم،ويجب تمكينهم من حق التصويت.ولم تفض المشاورات التي نظمها الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن إلى تطور فعلي حول شروط القبول للتصويت، ويبقى السؤال مطروحا حول إمكانية تنظيم الاستفتاء فعلا، وحول جدواه في الظروف الراهنة مع التركيبة السكانية الجديدة التي لا يمكن أن يخفى دور المغرب في تشكيلها.

. و كان لابد لهذا المخطط أن يتضمن تصورا استراتيجيا للأمن الإقليمي في شمال إفريقيا كله و ذلك لاعتبارين : أولهما أن المخطط يكرس الحل السلمي للنزاع بين الأطراف المباشرة [1]، و ثانيهما أن امتدادات ذلك النزاع تطال علاقات الأقطار المغاربية التي أصبحت تتأثر بمضاعفاته ، خاصة الجزائر وموريتانيا و من ابرز التطورات التي حدثت منذ تولي الامم المتحدة ملف الصحراء الغربية إبرام اتفاقية هيوستن بين الحكومة المغربية و جبهة البوليساريو في 15 – 09_- 1997.

تم توقيع هذه الاتفاقية تحت اشراف وزير الخارجية الاسبق جيمس بيكر الذي عينه كوفي عنان مبعوثا شخصيا له مكلفا بملف الصحراء الغربية في 1997 , و قد التزمت المغرب و البوليساريو بهذه الاتفاقية . و رحبت بها كل من الجزائر و موريتانيا . و تم الاتفاق فيها على خمسة معايير لتحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء لتقرير مصير الإقليم , حيث وضعت بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في مدينة العيون و قد واجه هذا المخطط مشكلتين :[2]

أولهما الخلاف حول تسجيل ثلاث مجموعات قبلية أكثر من ستين ألف ناخب يصر المغرب على أنها قبائل صحراوية لا يمكن حرمانها من حق المشاركة في الاستفتاء.

أما المشكلة الثانية فتتمثل في إعادة توطين اللاجئين الصحراويين المقيمين في مخيمات تندوف بجنوب غرب الجزائر و أولئك الموجودين في شمال موريتانيا.

[1]- سلمان قادم آدم فضل الله ،مرجع سابق ، ص. 57.
[2]- المرجع نفسه ، ص 59 .

دور منظمة الاتحاد الإفريقي

ينبغي الإشارة إلى أن إقرار مبدأ تصفية الاستعمار جاء بعد أن حققت شعوب من أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، من خلال حركات التحرر التي قامت بها نقلة نوعية في العلاقات الدولية على مستوياتها الثلاثة القانوني، والأخلاقي، والسياسي.وأكده ميثاق الأمم المتحدة سنة 1960 من خلال القرار 1514(15) الذي يحدد الأساليب والكيفيات التي تتم وفقها تصفية الاستعمار.

أصدرت منظمة الوحدة الإفريقية قرارا برقم CM/RES/82 (الدورة السابعة) لمجلس الوزراء المنعقدة بأديس ابيبا من 31 إلى 4 نوفمبر 1966، عبرت فيه عن تأييد ها المطلق لكل جهد يرمي إلى تحرير جميع البلدان الإفريقية الواقعة تحت السيطرة الاسبانية، دونما انتظار ودون أي شرط أو قيد[1] (افني الصحراء المسماة بالإسبانية، غينيا الاستوائية، وفرناندوبو) وطلبت من اسبانيا أن تشرع بكل جدية وحزم في تنفيذ الخطوات التي تؤدي إلى منح الحرية، والاستقلال لجميع هذه المقاطعات وان تمتنع عن أي إجراء قد يخلق وضعا يهدد السلم والأمن في إفريقيا.

وقدمت منظمة الوحدة الأفريقية إلى الجمعية العامة للأمم خلال دورتها العشرين مبادرة باسم المجموعة الإفريقية تتضمن مقترح القرار رقم 2072 بتاريخ 16 ديسمبر 1965، لكنه اقتصر عند المصادقة عليه على حث اسبانيا على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحرير الصحراء الغربية[2].

من جهة أخرى رفضت منظمة الوحدة الإفريقية، في الدورة الواحدة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، مشروع قرار يدعو اسبانيا إلى الدخول في مشاورة مع موريتانيا والمغرب، حيث لم يتضمن ذكر الجزائر، كما رفضت مشروعا آخر يطلب من الحكومة الاسبانية أن تدخل في مشاورات مع موريتانيا والمغرب وكل الأطراف الأخرى المعنية[3]، لكن صيغة الجمع هذه، المقصود بها الجزائر، هي التي تم اعتمادها في الأخير في القرار 2229 (د-21) المؤرخ في 28 ديسمبر 1966.

كما أصدرت المنظمة اثر انعقاد الدورة الثالثة عشرة لمجلس وزراء الدول الأعضاء بأديس ابيبا من 27 أوت إلى 6سبتمبر 1969 قرار يحمل الرقمِ CM/RES/206 يؤكد من جديد "شرعية الكفاح القائم في الصحراء المسماة بالاسبانية"،كما طلبت من اسبانيا تطبيق القرار 2028(الدورة 23) الذي اعترفت بمقتضاه الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير غير القابل للتصرف. وأكدته بالقرارCM/RES/209 في الدورة14 المنعقدة في فيفري 1970، والقرار CM/RES/234، في الدورة 15 المنعقدة في أوت 1970، الذي يطلب بإلحاح من اسبانيا تطبيق - دون تأخير- الإجراءات المتعلقة بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حق سكان الصحراء "المسماة بالإسبانية "في تقرير المصير[1].

وأمام الموقف الاسباني غير الحاسم في تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، اتخذ مجلس وزراء منضمة الوحدة الإفريقية القرار رقم (الدورة 15) CM /RES/272 المنعقدة في جوان 1972، في الرباط تمت المصادقة عليه بالإجماع من طرف رؤساء الدول الإفريقية، وهو القرار الذي يعترف للشعب الصحراوي بحق التصرف في شؤونه بنفسه ويطالب بممارسة الصحراء الغربية لحقها في تقرير المصير والاستقلال.كما يكلف هذا القرار الدول الأعضاء المعنية مباشرة بتكثيف مجوداتها لحمل الحكومة الاسبانية

---

[1] - زاينة بن حبوش ،" السياسة الإسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية "(رسالة ماستر في العلاقات الدولية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2013)، ص ص.19- 22.

[2]- مذكرة حول الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص .22.

[3] - المرجع نفسه، ص ص. 28،29.

على تطبيق القرار 2711 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بمبادرة من إفريقيا، ويقضي بتنظيم استفتاء تقرير المصير. وأكده قرارٌ آخر صدر عن مجلس الوزراء ، خصص لنفس الموضوع في اجتماع مقديشو المنعقد من 6 إلى 11 يوليو 1974.

بعد "المسيرة الخضراء" التي نظمها المغرب إلى إقليم الصحراء الغربية، والانسحاب الاسباني منها، اجتمعت منضمة الوحدة الإفريقية في القمة27 الاستثنائية، من 24 الى 29 جوان 1976، في بور لويس خصصتها لموضوع قضية الصحراء الغربية ، وصادق مجلس الوزراء على قرار يتضمن التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والاستقلال الوطني، طبقا لمبادئ منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، ويطالب بالانسحاب العاجل لكل قوات الاحتلال الأجنبي، واحترام الوحدة الترابية للصحراء الغربية وسيادة الشعب الصحراوي.

أسست منظمة الوحدة الأفريقية- الاتحاد الإفريقي حاليا- في سنة 1976 لجنة حكماء لدراسة مسألة النزاع في الصحراء الغربية، وذلك تحسبا لعقد قمة استثنائية للبحث عن حل عادل ومنصف لها. وعلى ضوء تقرير تلك اللجنة، صادقت الدول الأعضاء في قمة منروفيا المنعقدة في سنة 1979 على توصية تقضي بوقف إطلاق النار في إقليم الصحراء الغربية وتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير إضافة إلى تشكيل لجنة مكونة من 5خمسة أعضاء تكون مهمتها تحديد إجراءات تنظم استفتاء تقرير المصير بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة.

لقد عقد ت المنظمة العديد من الدورات الاستثنائية المخصصة لملف الصحراء الغربية على مستوى القمة، منها القمة الاستثنائية أديس ابيبا، واجتماع ليبرفيل في جوان 1977 واجتماع لوساكا 05 أكتوبر[2] 1977). لكن كل تلك الاجتماعات، ومثلما تشير إليه معطيات الواقع الميداني، لم تتمكن من إيجاد سبيل لحل النزاع.

في قمة رؤساء الدول المنعقدة في (فري طاونfree town) سنة 1980، طلبت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الانضمام إلى منظمة الوحدة الإفريقية وفق ما تنص عليه المادة 28 من ميثاقها. وقد عارض المغرب، مباشرة، قبول الجمهورية العربية الصحراوية كعضو، وأشار في تعليله إلى أن هذه الأخيرة ليست دولة سيدة ومستقلة بمفهوم المادة 28 من ميثاق المنظمة وأنه وفق المادة 27 من نفس الميثاق، يشترط توفر أغلبية ثلثي (3/2) رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء في المنظمة لقبول العضوية. ولم يكن قد اعترف آنذاك بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إلا أغلبية بسيطة من هذه الدول. لم ينبثق عن هذه القمة أي قرار لا بشأن طلب عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في المنظمة ولا بشأن الموقف والرد المغربي.

عقدت المنظمة في 1981إجتماع قمة في نيروبي ، أعلن فيه ملك المغرب "الحسن الثاني" موافقته على مبدأ تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية تحت رقابة دولية. كما تم إنشاء لجنة تنفيذية لمحاولة تحديد آليات تنظيم استفتاء تقرير المصير بعد وقف إطلاق النار، تشمل سبعة أعضاء هي: غينيا ومالي ونيجيريا وسيراليون والسودان و تنزانيا ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية. اجتمعت هذه اللجنة في 1981 و1982 وأصدرت سلسلتين من التوصيات بخصوص وقف إطلاق النار والاستفتاء واقترحت أن تنظم هذا الاستفتاء إدارة بالنيابة، يقودها محافظ يعين بموافقة أطراف النزاع[3]، وتكون الخيارات التي

---

[1] - مذكرة حول الصحراء الغربية، مرجع سابق ،ص .22.

[2]- زاينة بن حبوش ، مرجع سابق ، ص. 22.

[3]- المرجع نفسه، ص.23- 25.

يشملها الاستفتاء الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب.لكن الأوضاع آنذاك لم توفر شرط الاستقرار الذي كان حل القضية مرهونا به. وأعلن الأمين العام للمنظمة في الدورة 38 لاجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، في فيفري 1982 في أديس أبابا عن إمكانية قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في الاجتماع بعد أن أخطرته أغلبية الدول الأعضاء قبولها لانضمام هذه الدولة للمنظمة تطبيقا للمادة 28 من الميثاق. الأمر الذي أثار ردة فعل مغربية حالت دون تطبيق استفتاء تقرير المصير.إذ قامت المملكة المغربية، ومعها تسع عشرة (19) دولة أخرى، بالتنديد بهذا القرار مباشرة، وقررت عدم حضور الاجتماع، ما جعل الدول الإفريقية منقسمة بين 20 دولة (اغلبها فرانكفونية) ترفض الاعتراف بـالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وما يفوقها عددا بقليل من الدول التي اتخذت موقفا آخر[1]. لقد أثار هذا الأمر تخوفا من أن يكون بداية لشلل المنظمة.بعد المشاورات، قبلت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الامتناع عن حضور جلسات اجتماع أديس أبابا في جوان 1983، وأصدرت المنظمة بالإجماع التوصية رقم 104 التي أكدت على القرارات السابقة للمنظمة بخصوص قضية الصحراء الغربية، وطالبت أطراف النزاع، المغرب و جبهة البوليساريو، باستئناف المفاوضات المباشرة، للتوصل لاتفاق حول وقف إطلاق النار، وتوفير الظروف الملائمة لتنظيم استفتاء تقرير مصير سلمي وعادل.قبلت جبهة البوليساريو مقتضيات التوصية 104، بينما رفضت المملكة المغربية التفاوض المباشر معها. ما دفع بجبهة البوليساريو إلى إعلان عزمها على المشاركة في القمة العشرين للمنظمة المنعقدة في أديس أبابا من 12 إلى 15 نوفمبر 1984، الأمر الذي انتهى بضم الجمهورية العربية الصحراوية إلى المنظمة كدولة كاملة العضوية، وكذلك إلى انسحاب المغرب من المنظمة و تعليق الزئير سابقا لمشاركته في أشغالا الإجتماع.

نظرا لانسحاب المغرب أصبحت مساهمة المنظمة في حل النزاع محدودة، وحتى أن التوصيات المنبثقة عن القمة 21 المنعقدة في جويلية 1985 لم تشر حتى إلى نزاع الصحراء الغربية[2]. حاليا، تحيل المنظمة ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية إلى الاختصاص العام لمنظمة الأمم المتحدة خاصة منذ اعلان وقف إطلاق النار بين الطرفين، تحت رعاية الأمم المتحدة سنة 1991.

آلية التسوية من منظور الصحراء الغربية _جبهة البوليساريو:

ان الصحراويين على اختلاف مستوياتهم يرغبون في التحرير أما باللجوء الى تقرير المصير عن طريق اجراء استفتاء تنظمه اسبانيا ، أو عن طريق السحب النهائي للقوات المغربية .[3]

من المنظور المغربي:

تقدم المغرب بمبادرة للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء ، رسميا إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 11/ 04 / 2007 حيث ادخل المغرب هذا الملف في منعطف جديد يتطلب من النظام الدولي منعطف جديد ، كما نلاحظ أن المناخ الديمقراطي الذي يشهده المغرب سمح لأول مرة بفتح نقاش وطني واسع حول هذا الملف .

---

[1]- زاينة بن حبوش ، مرجع سابق ، ص 25.

[2]- BERRAMDANEAbdelkhaleq, **le Sahara Occidental enjeu maghrébin**, Karthala, Paris, 1992, p120.

[3]- إسماعيل معراف ،مرجع سابق ، ص 89 .

على المستوى الدبلوماسي أدركت السلطات العليا في المغرب أن التواصل مع الدول الأخرى و الاستماع إليها ، و خاصة الدول النافذة في مجلس الأمن يشكل فرصة اضافية لتحسين فرص استقبال هذا المقترح و إدماجه ضمن تصور دولي يقوده مجلس الأمن ، لإقناع مختلف الأطراف بتجاعته لإخراج الملف من وضعه الراهن .[1]

أهم الحلول التي عرفتها القضية

الاستفتاء

وهو الحل الذي قدمه الأمين العام الاسبق للأمم المتحدة بيريز ديكويار على طرفي النزاع سنة 1988 يحثهم على إجراء استفتاء في المنطقة ليعبر فيه السكان الصحراويون عن رأيهم في الإستقلال أو الانضمام وقد قبل الطرفان هذا الحل في أوت 1988 نظرا لعدة ظروف منها:

-وصول كل من المغرب والبوليساريو الى نتيجة من الصراع العسكري مفادها استحالة القضاء على الخصم عسكريا وكذا حاجة الطرفين الى وضع مستقر لمراقبة ما ستئول إليه الاوضاع في الساحة الدولية خصوصا بعد بروز النظام الدولي الجديد.

-التكلفة الاقتصادية الباهظة التي تكبدها المغرب في حرب الصحراء والحقيقة ان الاستفتاء لا يعتبر خيارا بقدر ما هو وسيلة تقود الى أحد الخيارين المطروحين إما الاستقلال او الانضمام التزاما بمبدأ الاستفتاء ولكن يبدو ان المبدأ ما لبث أن خاض الطرفان في تطبيقه حتى برزت عدة مشاكل مثل من يحق لهم التصويت بحيث ان البوليساريو مصرة على لوائح الاحصاء الاسبانية لسنة 1974، بينما يطعن المغرب في هذه اللوائح وأمام بروز هذه المشاكل تحول الاتفاق ،على مبدأ الاستفتاء إلى خلاف بلا حدود وآلياته ومجالاته والقائمين عليه ولذلك يرجع المراقبون والمهتمون بالشأن الصحراوي أن خيار الاستفتاء كان أكثر الخيارات منطقية وثقافية فإنه يبقى مستبعد على الأمدين ،القريب والبعيد وذلك لسبب إصرار كل طرف على مجموعة من النقاط اثناء عملية الاستفتاء .

مقترحات كوفي عنان:

جاء ما يعرف باتفاق الإطار او الحل الثالث حسب كوفي عنان بعد استحالة تطبيق الاستفتاء وهو مقترح من طرف كوفي عنان الذي قدمه في تقريره رقم 613/ 2001 بتاريخ 20جوان 2001 بشأن الصحراء الغربية حيث اقترح فيه على مجلس الامن إعطاء حكم ذاتي للصحراء الغربية تحت السيادة المغربية على أن يتم الاستفتاء بعد خمس سنوات وبعدها يحدد مصير الاقليم حيث رفضت البوليساريو هذا الحل ولم تستلمه بإعتبار انه يخرج عن نطاق الاستفتاء على خلاف الطرف المغربي الذي رحب[2] بالإقتراح واعتبر انه هو الكفيل لحل القضية وحتى في حالة تنفيذ هذا الاقتراح وفرضه على البيئة الصحراوية فإن هذا الحل يبدوا مستحيل التنفيذ أما مشروع التقسيم الذي قدمه كوفي عنان كذلك في التقرير رقم 178/ 2002 بتاريخ 19 فبراير 2002 والذي اعتبره بمثابة تذليل للعقبات التي تقف دون إجاد تسوية سلمية للقضية الصحراوية والتي أثقلت كاهل الخزينة الأممية ويتضمن هذا المشروع تقسيم

[1]- محمد بوبوش ، المرجع السابق ، ص ص. 30،29.
[2]- ميشان سيدي سالم أعلاتي، مرجع سابق.

[1]الأراضي الصحراوية الى قسمين يكون الشمال منها من نصيب المغرب والجنوب من نصيب جبهة البوليساريو ويمثل الجزء الشمالي منطقة الساقية الحمراء وواد الذهب وقد رفض طرفي النزاع خيار التقسيم لأن كل منهما يرى فيه خرقا صارخا لمبادئه وثوابته الاساسية.

مخطط بيكر:

مشروع بيكر هو مزيج بين اتفاق الاطار الذي رفضته البوليساريو والاستفتاء الذي رفضه المغرب بصفة ضمنية ويتضمن 22 نقطة تتعلق بإقامة حكم ذاتي للصحراويين لمدة خمس سنوات يجرى بعدها استفتاء لتحديد الوضع النهائي للبلد حيث يمارس في هذه الفترة الصحراويون سلطاتهم بأنفسهم الداخلية عن طريق سلطة تنفيذية محلية تتولى شؤون البلد فيما يخص " الميزانية , الضرائب , التنمية الاقتصادية الامن الداخلي , تطبيق القانون , البنية التحتية الأساسية" في الوقت الذي ستكون المملكة المغربية المسؤولة عن العلاقات الخارجية مثل ابرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية , الأمن القومي , الدفاع الخارجي "حماية الحدود البرية والبحرية والجوية وسيشارك في الاستفتاء المجمع اجراؤه بعد خمس سنوات كل الاشخاص الذين لهم مابين 18 عام من يوم الاستفتاء والذين قبلت بهم لجنة تحديد الهوية مسبقا ورغم أن المبدأ الذي قام عليه مشروع بيكر يقوم على أساس التوفيق بين وجهتي نظر الطرفين إلا أنه يحمل في طياته الكثير من النقاط الصعبة التنفيذ وذلك فيما يخص الرفض الذي يبديه الطرفان إزاء هذا المخطط [2].

و تصب الظروف الراهنة في مصلحة المغرب مادام مجلس الأمن لا يرغب و لا يود الضغط على المغرب من أجل قبول استفتاء يكون الإستقلال من بين خياراته و هو ما يجعل استقلال الصحراء بعيد المنال بحسب الوسيط الأممي السابق بيتر فان والسوم ، و هو ما لخصه في مقال له نشرته جريدة اليابس الإسبانية ، و ذلك بقوله إن " المغرب يسيطر على مجمل التراب الصحراوي ، و إن مجلس الأمن لا يرغب في ممارسة أي ضغط على المملكة المغربية ، و هو ما يجعل استقلال الصحراء أمرا غير ممكن إطلاقا".

و لم تبارح القضية مكانها بعد استقالة بيتر فان والسوم عام 2008 ، حيث عين الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الدبلوماسي الأمريكي المستعرب كريستفور روس كوسيط أممي في هذه القضية وبدأ من حيث انتهى سلفه ، لكنه لم يتقدم كثيرا حتى دخل في أزمة ثقة مع حكومة المغرب الجديدة التي أفرزها الربيع العربي ، حيث أعلن الدكتور مصطفى الخلفي وزير الإتصالات في حكومة العدالة و التنمية أن المغرب سحب ثقته من الوسيط الأممي و هو أمر لم يكن متوقعا في ظل إفرازات الربيع العربي و تملك الشعوب العربية لقرارها ، و الإنفتاح الملاحظ من طرف الحكومة المغربية الجديدة على الجزائر سعيا إلى حلحلة الأمور العالقة بينهما و التي من أبرزها قضية الصحراء و غلق الحدود[3] .

---

[1]- ميشان سيدي سالم أعلاتي، المرجع السابق.

[2] - المرجع نفسه .

[3]- الداهية ولد محمد فال ، " قضية اصحراء الغربية : مقاربة للحلول " المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 37 ، ص ص .188 -191.

آخر التطورات مفاوضات نيويورك الجولة التاسعة:

المغرب يحظى بمدح المجتمع الدولي بعد المصادقة على الدستور الجديد وتدبيره السلمي لمرحلة ثورات الربيع العربي التي أطاحت بأنظمة الحكم في مصر وتونس وليبيا فيما أسيئ لسمعة البوليساريو والجزائر بعدما راج تورطهما في دعم نظام القذافي ولا شك إن الإقبال العالمي على المغرب في اتفاقية مع كل من تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الذي رفع علاقته بالمغرب ما فوق الشراكة وما دون العضوية إضافة إلى دعوة مجلس التعاون الخليجي الأخيرة للمغرب للإنضمام إليه كل هذه أوراق في صالح المغرب وفعلا هذا ما قد حصل عند انتهاء الجولة التاسعة من المفاوضات عندما أعلن كريستفر روس عن فشل المفاوضات في 11/28/ 2012و أكد أن النزاع يتفاقم بالمخاطر(لأن المنطقة مهددة بعناصر متطرفة في اشارة الى سيطرة الجماعات الإرهابية) ، كل هذه المتغيرات هي في صالح المغرب .كل هذه المعطيات في شأنها أن تغير وجهة إستراتيجية التفاوض فالمغرب بدستوره الجديد والرضا الدولي على إصلاحاته الدستورية فالبوليساريو تحاول تماهي قضية الصحراء بتجربة استقلال جنوب السودان كلها عوامل لا تعطي انطباعا بالتقدم في الجولة التاسعة من المفاوضات .

حيث أن المستفيد الأكبر من هذا الصراع هي الدول المصدرة للأسلحة ، فالجزائر و المغرب أهدارا أموالا طائلة في التسلح[1] .

[1]- مهيمن عبد الحليم الواعي ، مرجع سابق ، ص ص. 450، 451.

خريطة تبين مناطق عمل بعثة الأمم المتحدة (المينورسو)

أفاق التسوية في ظل التحولات الأمنية والسياسية الراهنة"الربيع العربي"

السيناريو الأول

هو بقاء الوضع. ورغم أن مثل هذا السيناريو مستبعد ونسبة تحققه ضعيفة، إلا أنه يظل احتمالاً قائمًا بذاته ولا يمكن تجاهله، وهو استشراف يقوم على احتمالين أساسيين:

أ- نجاح الثورة المضادة : و ذلك سيأتي عند فشل حكومات الثورة في معالجة الملفات الصعبة كملف استتباب الأمن ، و فوضى السلاح ، و تحقيق تطلعات الشعوب في العيش الكريم ، و هو ما سيوفر الأرضية لعودة الدكتاتورية تحت ذريعة ضرورة استتباب الأمن و توفير مستوى من العيش كان موجودا قبل الثورة ، و بالتالي ستعود القضية إلى سيناريوهات الإنقسام بين الراعيين و الداعمين لجبهة البوليساريو ، الذين يراهنون على استقلال الصحراء ، و بقاء الوضع على حاله ، و ستحظى الجبهة برعاية متميزة من حلفائها السابقين و اللاحقين بعد الثورة المضادة ، و ستستفيد من فوضى التهريب التي اجتاحت ليبيا بعد القذافي ، و هذه المرة لن تبقى متمسكة بالهدنة ، و إنما سيتم الإحتكام إلى السلاح من جديد ، و سيناريو الأزواد ليس ببعيد ، حيث أنه بعد انهيار نظام القذافي توجه الطوارق يحملون ما غنموه من عدة و عتاد ليشنوا حربا ضروسا ، ففوجئ العالم بحركة تحرير الأزواد و هي تعلن استقلال الإقليم عن مالي ، لكن المفاجأة الأكبر كانت ظهور الحركات الإسلامية المقاتلة و هي تعلن سيطرتها على إقليم الأزواد شمال مالي ، و جبهة البوليساريو قد ملت من الانتظار من دون تحقيق نتيجة في الأفق القريب ، و إن كان المغرب قد أحكم سيطرته على الصحراء ، و قد شيد جدارا عازلا مفخخا حصّنه من هجمات البوليساريو المباغتة ، و بذلك فإن الجبهة كانت المتضرر الأكبر من الهدنة إذ أن مقاتليها الذين كانوا من أحسن المقاتلين تدريبا في المنطقة ، قد اخترقهم الملل ، و باتوا يتسللون إلى المغرب [1].

ب- اعتراف المملكة المغربية بالمجلس الانتقالي، الذي من شأنه أن يغير من موقف ليبيا التي فعلا بعد ذلك جاء في بعض الخطابات أن الصحراء مغربية مما قد يعيد اشتعال النزاع بين البوليساريو والمملكة المغربية. ويؤثر على الخيارات المطروحة .

ت- إعادة التحالف مع الجزائر ومساندتها في جهودها الرامية إلى استقلال الصحراء الغربية، والسعي إلى الضغط على موريتانيا تحديدًا لنهج نفس السياسة، والتأثير على الموقف التونسي للحياد ؛ الأمر الذي يفرض الضغط على الأمم المتحدة من أجل استصدار قرار تنفيذ الاستفتاء عوضًا عن الحكم الذاتي الذي يطالب به المغرب .

ث- إعادة تشكيل التوازنات في المنطقة **:** يتحقق ذلك بزيادة الدعم الجزائري للجبهة في استئناف الحرب ،و توفير كل ما تريده من عدة و عتاد ، و دعم لوجيستي و استراتيجي ، و ستعود الدولة التونسية إلى نهجها الحيادي المنكفئ على ذاته كما ستضطر الجمهورية الإسلامية الموريتانية إلى الانصياع إلى حلفائها تحت الضغط الداخلي و الإقليمي ، و ستدخل المنطقة في دوامة من العنف و الإرهاب ، ولاسيما و أنها على قارب قوسين أو أدنى من منطقة الأزواد التي أصبحت عاصمة للإرهابيين المتشددين مما سيجعل المنطقة مسرحا للتدخل الدولي[2] .

[1]- الداهية ولد محمد فال ، مرجع سابق ص 190.
[2]- المرجع نفسه ، ص192.

السيناريو الثاني

هذا السيناريو قائم على أساس أن تسوية نزاع الصحراء ستشهد تحولاً حقيقيًا في ظل التحولات الراهنة ، تحت راية وحدة الشعوب والدول ودمقرطة الأنظمة القائمة.

- إن مؤشر حلحلة نزاع الصحراء بعد الربيع العربي مؤسس على أن الحراك الشعبي يركز على وحدة مصير الشعوب العربية ، و هو ما سينعكس على القضية الصحراوية التي من المنتظر أن تشهد تحولا حقيقيا في سياق تفاعلات الربيع العربي التي ستفرز شعوبا حرة وواعية و ديمقراطية ، متحكمة في قرارها ، صلبة في عزيمتها ، قوية في إرادة تسوية نزاعاتها .[1]

المطلب الثاني : تداعيات النزاع الصحراوي

التكاليف البشرية :

1- الصحراويون المقيمون بمخيمات تندوف :

تسهم عزلة المخيمات في جعل الظروف المعيشية شاقة وقاسية.فهناك هضبة تندوف المسماة باسم "الحمادة"، وهي هضبة صخرية تعتبر أشد أجزاء صحاري الصحراء الكبرى قسوة وذات صفات لا تساعد على العيش .وبوجود هذا المناخ الجاف والقاحل ينبت في هذه المنطقة القليل جدا من النباتات .وفي أغلب الأحيان تتجاوز درجة الحرارة 40 درجة مئوية، أما في فصل الصيف فهي تتجاوز في بعض الأحيان 50 درجة مئوية .وقد نجم عن هذه البيئة، إضافة إلى فقر اللاجئين، الكثير من المشاكل الصحية . فقد كان هناك نقائص جسيمة في الرعاية الصحية الخاصة بفترة ما قبل الولادة للنساء الحوامل بحيث وصل معدل وفيات الأمهات إلى 8 في المائة .وفي أوائل العام 2005 قام الهلال الأحمر الصحراوي بالإعلان عن أن ما نسبته 66 في المائة من النساء الحوامل و 68 في المائة من الأطفال الذين هم دون سن الخمسة عشر شهرا يعانون من فقر الدم بسبب التأخيرات والنقص في توفير المساعدات الإنسانية حيث يؤثر سوء التغذية على ما يقارب 8 في المائة من الأطفال كما أن هناك صعوبات مزمنة جمة لها علاقة بالمناخ السائد في المنطقة كارتفاع الضغط الشرياني وأمراض الرئة وحالات لها علاقة بإصابات العين بالإضافة إلى أمراض ترتبط بالطقس البارد كالأنفلونزا وأمراض الحنجرة والتهاب الشعب الرئوية .وفي أغلب الأحيان، يؤدي سوء التغذية إلى حدوث نقص في فيتامينات الجسم ونقص في نموه وهو منتشر بين سكان المخيمات، كما أن المخيمات تعاني من عدم كفاية التجهيزات والتجهيز الرديء للمنشآت الصحية.

وعلاوة على إمكانية وصول اللاجئين إلى المستشفى المركزي في الرابوني"، فانه يمكنهم أيضا الوصول إلى مستشفى وحيد في مدينة الداخلة"وهي المستشفى الأكثر بعدا بالنسبة لكافة المخيمات. كما تعاني هذه المنشآت من نقص المياه ومن عدم دفع الرواتب للعاملين فيها بالإضافة إلى كونها مجهزة تجهيزا رديئا ومزودة بالقليل من الأدوية .وهناك بعض المخيمات التي يتوفر لديها مياه بالرغم من كونها في أغلب الأحيان ذات نوعية رديئة، أما المخيمات الأخرى فهي تعتمد على توزيع الصهاريج التي تم ترشيد استهلاكها بشكل صارم .ومن ناحية إسكان المخيمات، هناك بعض اللاجئين الذين ما زالوا يقيمون في خيم بالرغم من إجراء بعض التحسينات على مدى الثلاثين عاما الماضية، بما في ذلك إنشاء بيوت من الطوب الطيني وفي بعض الأحيان من الطوب الإسمنتي[2])

[1] - الداهية ولد محمد فال ، المرجع السابق ، ص. 193.

[2]- نفس الموقع .

الصحراويون المقيمون في المناطق الخاضعة لسيطرة البوليساريو :

لقد تحمل الصحراويون المتواجدون في منطقة تندوف وفي المناطق المحررة "كلهم عبء الانفصال القسري عن عائلاتهم .ومن النادر أن تجد عائلة صحراوية واحدة التي لم تفقد أحد أعضاءها أو التي لم ينفصل عنها فرد من أفرادها بسبب الحرب [1].وقد أصبحت تجربة الانفصال أحد العناصر المركزية من الهوية الصحراوية بما أن معظم اللاجئين الصحراويين كانوا قد جاءوا من ذلك الجزء الذي تسيطر عليه المغرب والذين هم يقطنون بعيدا عن الأرض التي ولدوا فيها على مدى سنوات يصل إلى ثلاثين عاما .وهم بذلك قد مروا بتجربة الانفصال مرتين بما أن لدى الكثير من هذه العائلات اللاجئة أزواج أو آباء يعملون كمحاربين في" المناطق المحررة "النائية ولقد كانت عملية انفصال العائلات شاملة كافة النواحي تقريبا إلى أن تم إدخال برنامج زيارة العائلات والذي بموجبه تم السماح، منذ شهر) مارس 2004، لعدة ألوف من لاجئي المخيمات بمقابلة أفراد عائلاتهم المقيمين في الأراضي التي تسيطر عليها المغرب .وفي العام 2005 ، قام ما يقارب 19.000 صحراوي بالتوقيع على برنامج الزيارة المذكور، إلا أن عدد الذين تمكنوا من الاستفادة منه قد بلغ 1.476 فقط، بما أن موازنة البرنامج كانت محدودة آنذاك، أن يترتب على البرنامج أن يتم تركيب مقصورات للهواتف داخل المخيمات للسماح للأفراد بإجراء مكالمات هاتفية مع ذويهم في الجانب المغربي .وفي السنوات الأخيرة تحولت موريتانيا إلى مكان يستطيع به الطرفان من الالتقاء معا .ولقد عمل هذا التقدم الضئيل على جني بعض المكاسب المتواضعة باتجاه التخفيف من المعاناة إلا أن آلام الانفصال بقيت متواصلة. وبفعل الصعوبات التي نجمت عن التهجير القسري من ناحية الرقابة الصارمة التي تمارسها البوليساريو تفاقمت تكلفة الانفصال حتى وصلت درجة اكبر من ناحية العزلة التي نجمت عن ذلك الانفصال وجرى تشتيت للسكان الذين لم يكن يتوفر لديهم سوى وسائل سفر قليلة جدا توضع تحت تصرفهم سواء كانت مالية أو مادية .فالمنطقة التي تضم تلك المخيمات تعتبر نائية عن الجزائر العاصمة بمسافة تزيد عن 2.000 كيلومترا وكذلك عن اقرب مدينة موريتانية وهي "الزويرات"، ومع ذلك، لا توجد هناك طريق معبد يصل بين هذه المواقع، تماما كما هو الحال لدى قرى" المناطق المحررة "حيث لا تتوفر أية طرق تربط فيما بين هذه القرى .وبناء على ذلك، تستغرق المركبة التي تستخدم طرقا جميعها برية غير معبدة لقطع المسافة من منطقة تندوف ولغاية منطقة تيفاريتي حوالي ثماني ساعات وهي مسافة تزيد قليلا عن 260 كيلومترا .وهناك تغير مهم وإن كان متواضعا طرأ على مدى السنوات القليلة الماضية وهو تمكين الأطفال من مغادرة هذه المنطقة في الوقت الحالي وذلك خلال فترة الصيف هربا من أشد فصول الصحراء حرارة وخمولا بفضل الهيئات الأوروبية ،وبشكل رئيسي الهيئات الإسبانية[2].

الصحراويون بالمناطق الخاضعة للمغرب :

تجلت معانات الفئة المتواجدة بالمنطقة الخاضعة للحكم المغربي باستخدام القوة المفرطة ، حيث بلغ عدد الجنود المغاربة 100.000 فردا ،وتشتمل تلك القوات الأمنية على ما يلي :مجموعات مدنية خاصة بالأمن باسم وسرايا تدخل(CompagniesMobiles (GUS) (Groupes Urbains de Sècuritès d'Interventionمتنقلة باسم وكذلك (Forces Auxiliaries (FA) وقوات مساعدة (CMI) (Directionو (Renseignements Generaux (RG) قوات وكذلك قوة من الشرطة(Sècuritè du Territoire (DST))والشرطة القضائية .ولم يتوفر لدى مجموعة كريسز جروب تقدير شامل للعد

[1]- تقرير الشرق الأوسط رقم 65- 11، مرجع سابق، ص 15.
[2]- المرجع نفسه، ص. 14.

الإجمالي لقوى الأمن المتواجدة حاليا في المنطقة الصحراوية التي تقع تحت سيطرة المغرب. وقامت جميع البيانات التي قدمها النشطاء المحليون والمنظمات غير الحكومية الأجنبية والمنظمات الدولية بقرع جرس الإنذار بالنسبة لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة تقريبا .وفي نهاية العام2006، قامت، على سبيل المثال، وسائل الإعلام العالمية برواية ما ورد في تقرير سري مقدم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، حيث قام ذلك التقرير بتوجيه الاتهام إلى السلطات المغربية على أنها قد" استخدمت قوة غير متكافئة "في قمع المظاهرات التي جرت في شهر أيار) مايو 2005 مؤيدة استقلال الصحراء الغربية، وانه قد تم الإبلاغ عنها بأنها قد أصابت مئات المتظاهرين في هذه المظاهرات .وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن يتوفر لدى أولئك المتظاهرين الذين تم اعتقالهم ضمانات تكفل إجراء محاكمات عادلة لهم بما أن الجهاز القضائي المغربي يعاني، كما نقل عنه من" نواقص خطيرة" ،حيث لا يسمح للموكلين بالحصول على محام لهم ولا يتم إجراء تحقيقات بالنسبة للاتهامات الخاصة بالتعذيب ولا توجد هناك محاكمة عادلة، وقد تم التأكيد على ذلك بفعل التحليل الذي من قبل الرابطة المغربية لحقوق (Association Marocaine des Droit de l'homme)ومن الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان الأكثر تكرارا هي تلك الانتهاكات التي يدخل بها فرض موانع تحول دون ممارسة حرية التجمع وحرية التظاهر وحرية الانتساب إلى عضوية في منظمات سياسية داعمة لاستقلال الصحراء الغربية، وكذلك الانتهاكات الخاصة بفرط استخدام القوة غير المتكافئة واللجوء إلى التعذيب، وبحسب مصادر عديدة فقد تم تكثيف هذه الإجراءات منذ أن نشبت انتفاضة العام 2005 وهو الاسم الذي تم إعطاؤه إلى المظاهرات العديدة التي عصفت بمنطقة الصحراء الغربية الواقعة تحت سيطرة المغرب ،ويؤكد أحد المفكرين [1]على أن القوى الأمنية تقوم منذ وقت الانتفاضة ،وبشكل متكرر بالتضييق والتشديد على أولئك السكان الذين يشتبه بأنهم متعاطفين مع الاستقلال، بحيث تقوم بضربهم قبل أن تلقي بهم على مداخل المدن وهناك أيضا تقارير تتحدث عن القيام بحجز نشطاء، أو متظاهرين تحت ظروف قاسية وفي مواقع لا يتم الإعلان عنها ويقول" الكانتي بالا "الذي تم حجزه في سجن" قلعة ماغونا "الذي يبعد بمسافة100 كيلومترا من مدينة "اورزازت" ،بأن هناك ما يقارب350 صحراويا تم سجنهم في ذلك السجن عندما كان محجوزا وأن هناك أفراد عديدين منهم من مات بسبب نقص الرعاية الصحية والمعاملة السيئة بشكل رئيسي .وقد توصلت مجموعة عمل تابعة للأمم المتحدة التي تم انتدابها للتحقيق في حالات اختفاء جبرية قائلة:

حدثت غالبية حالات الإختفاء التي تم التبليغ عنها والبالغة 249 حالة ما بين العام 1972 والعام 1980ومعظم هذه الحالات له علاقة بأفراد من ذوي أصول صحراوية تم الإبلاغ عن اختفائهم في المنطقة التي تسيطر عليها المغرب نظرا لأنهم أو لأن أقاربهم معروف عنهم على أنهم داعمون لجبهة البوليساريو أو مشتبه بكونهم داعمين لها .وقد تم استهداف الطلبة والأفراد الصحراويين الأفضل تعليما . وتم بطريقة اتهامية حجز الأشخاص المختفين في مراكز اعتقال سرية مثل اللايوني وقلعة ماغونا واغدز وتازمامرت .كما يقال أيضا بأنه جرى استخدام الزنزانات في بعض مراكز للشرطة أو في بعض ثكنات عسكرية ليتم إخفاء هؤلاء الأشخاص المختفين في تلك الزنزانات[2].

[1] - تقرير الشرق الأوسط رقم65- 11 ،مرجع سابق، ص13.
[2] - المكان نفسه .

التكلفة الإقتصادية :

المناطق الخاضعة للبوليساريو :

أقسام عديدة من الأراضي تحت سيطرة البوليساريو ، قد تم الإستغناء عنها ، بسبب الشك بوجود ألغام وقنابل لم تنفجر ، لهذه الحقيقة نتائج إقتصادية في مجتمع رعوي ، و هو أحد أعمدة الإقتصاد الصحراوي التقليدي حيث ، هنالك تمنع من دخول تلك المناطق و يبتعد السكان عنها بإصرار و تصميم و عندما ينفجر أحد هذه الألغام تعلن أنها منطقة مغلقة ، بما تحتويه من مراعي للماشية و آبار للمياه .

يضاف إلى ذلك أن اللاجئين الصحراويين يعتمدون اعتمادا كبيرا على المساعدات الدولية ، التي ظهرت بشكل جلي في مشروع قرار بتقديم مساعدات إنسانية للاجئين الصحراويين ، و التي تناقصت و أصبحت تدفع بشكل غير منتظم ، و تشارك في هذا التعتيم وكالات دولية مثل برنامج الغذاء العالمي ، و الذي يؤكد بأن السكان يعانون بشكل دوري من نقصان شديد في الغذاء .

إن هذه المشكلة ظلت تتكرر منذ بداية 1990 ، قد ضربت و بخطورة مضاعفة في عام 2005 ، عندما أعلن برنامج الغذاء العالمي و مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة ، بأن عدد الأشخاص الذين يستحقون المساعدة ، منذ ذلك التاريخ إلى 90 ألف من أصل 155ألف (158ألف عام 2004).

الوضع الحالي يرثى له ، المخزون الإحتياطي للمواد الأساسية قد استنفد وكالات الأمم المتحدة تقول بأنه لم يكن هنالك متبرعون آخرون ، في المعتاد المساعدات تقدمها الجزائر و الإيكو و هي ذراع المساعدات الإنسانية للجنة الأوروبية و هذه الأخيرة تغطي بنود الموازنة .

لا برنامج الغذاء العالمي و لا مكتب المفوض السامي للاجئين قد أبديا أسبابا وراء التراجع في تقديم المساعدات و بدلا من الإشارة إلى شعب مستهدف فإنما تشير الآن إلى" شعب أكثر عرضة ".

في المناطق الخاضعة لحكم المغرب :

نشطاء حركة الإستقلال يدينون المغرب باستمرار ، بسبب استغلال المغرب لثرواتهم السمكية والمعدنية كالفوسفات الذي يستخرج من منجم بوكراع أما الصيد فقد كرست المغرب 3400 قارب صيد اصطادت في 2005 حوالي 700 ألف طن و تبلغ قيمتها حوالي 242 مليون دولار ، كما يدينون اتفاقية الصيد بين الإتحاد الأوروبي و المغرب عام 2005 و يعتبرونها غير شرعية من حيث أن سيادة المغرب على هذا الإمتداد من الساحل لم تلق إعترافا دوليا [1].

رئيس مرصد ثروات الصحراء الغربية أن "توتال تظهر تجاهلا تاما للمبادئ الأساسية لمسؤولية المؤسسات و ترفض الدخول في أي حديث حول الحقوق المشروعة لشعب الدولة المحتلة." و كان المغرب في سنة2001 قد منح أول ترخيص نفطي في الصحراء الغربية و هو الإقليم الذي قام باحتلاله خرقا للشرعية الدولية. وأشهر قليلة بعد منح الترخيص الأول لشركة توتال رد مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة مؤكدا أن أي إستكشاف يعد إنتهاكا للقانون الدولي في حالة عدم موافقة الصحراويين عليه. غير أن توتال جددت ترخيصها دون أن تطلب موافقة الشعب الصحراوي.

[1]- تقرير الشرق الأوسط ، المرجع السابق ، ص. 16.

وحاليا تملك شركة توتال أكبر كتل الشركات النفطية العاملة بالصحراء الغربية المحتلة حاليا، و تبلغ مساحة كتلة توتال مساحة البرتغال. وقد أنجزت الشركة ما بين جويلية 2012 و جويلية 2013 درسات تنقيبية أكثر حداثة و بتكلفة أكثرمن أي وقت مضى .

وترفض شركة توتال مناقشة الإنشغالات المتعلقة بحقوق الشعب الصحراوي بحجة عدم رغبتها الدخول في السياسة. و من جهة أخرى لا تزال الشركة غير راغبة في الرد على أسئلة متعلقة بخططها في المنطقة.

و يرى السيد إيرك هاجن رئيس مرصد ثروات الصحراء الغربية أن وجود توتال في الصحراء الغربية يعتبر عرقلة لإجاد حل للنزاع بالصحراء الغربية و ندد هاجن قائلا "توتال أصبحت من أكبر العراقيل التي تعيق تسوية نزاع الصحراء الغربية ولابد أن نتساءل ما هي الفائدة التي قد يحققها المغرب من تسوية النزاع ما دامت شراكته مع توتال تؤدي الى إكتشافات نفطية بالصحراء الغربية؟[1]"

التكاليف الإقتصادية للمغرب :

يعتبر المغرب أن كل ما ينفقه في الصحراء الغربية هو استثمار ، فتكاليف الأمن مرتفعة جدا خاصة الجدار الذي يبلغ طوله 2500 كلم ، مزود بالرادارات و غيرها من وسائل المراقبة الإلكترونية المتطورة ، و التي تحتاج إلى 130 ألف جندي لحمايتها , و إذا أخذنا في الاعتبار أن القوات الملكية المغربية تتألف من حوالي 250 ألف رجل يمكن تقدير أن حوالي نصف الموازنة المملكة العسكرية يذهب إلى الصحراء الغربية [2].

و بسبب أن المغرب يتلقى مساعدات كثيرة من بلدان الخليج ، بدافع من تضامن الأسر الحاكمة و على سبيل المثال فإن مشتريات السلاح التي تمت مع إسبانيا و احتمال شراء طائرات من فرنسا سيتم دفع جزء منه بمساعدات سعودية .

كما أن المغرب قد استثمر أكثر من 4،2 مليار دولار في مشاريع أساسية للبنية التحتية ، خلال الثلاثين عاما الماضية .[3]

الكلفة المالية لاستمرار نزاع الصحراء المغربية على مدى 38 سنة تقدر بحوالي 2700 مليار درهم باعتبار القيمة الآنية للدرهم.

حيث كشف الناشط الحقوقي فؤاد عبد المومني أن كلفة الصحراء تبلغ حوالي 70 مليار درهم كل سنة ما يعادل 7000 مليار سنتيم، مضيفا أن كلفة الصحراء خلال المدة هذا النزاع تقدر بحوالي 2700 مليار درهم. وأوضح المومني أن المغرب يتكبد خسائر مالية هائلة من استمرار نزاع الصحراء، بسبب ميزانية الإنفاق العسكري الإضافي وتكلفة غلق الحدود الذي لم تنته حلقاته بعد ثم الميزانية التي تصرف على استقطاب الرأي العالمي والمجموعات الضاغطة لدعم المقاربة المغربية في هذا الملف العالق

[1] - تقرير western Sahara resource watch "شركة "توتال أس أي" الفرنسية في الصحراء الغربية المحتلة" تمت زيارة الموقع يوم 2013/12/07.

[2] -http://www.wsrw.org .2013/12/03-

[3] - تقرير الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص.17.

بالإضافة إلى الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الوطني من الامتيازات المالية التي تمنح لسكان الصحراء وللشركات المتواجدة بها.

وحسب ذات الناشط الحقوقي الذي اعتبر أنه لولا المشاكل والقضايا المترتبة عنه كإغلاق الحدود التي تأكل بدورها الملايير من مستوى التنمية في المغرب والمنطقة المغاربية والمنح والإعفاءات التي تعطى للصحراء، لكان المغرب دولة راقية[1].

الثمن السياسي :

الصحراويون المقيمون في المناطق الخاضعة لسيطرة البوليساريو :

يدفع الشعب الصحراوي ثمنا سياسيا للطريق المسدود الذي وصلت إليه الأمور بانعدام أفق سياسي و معارضة القيادة للإصلاحات الداخلية ، كما نشأت احتكاكات في قلب الشعب الصحراوي بين برجوازية مؤيدة للمغرب من جهة و بين طبقة وسطى ضعيفة اقتصاديا و طبقة عاملة مدنية مهمشة من ناحية أخرى و في غياب تسوية للنزاع فقد انهمك المغرب في ممارسة سياسة المحاباة عن طريق تتوير التوترات القبلية في قلب المجتمع الصحراوي بواسطة إعطاء معاملة خاصة للفئات الأكثر هدوءا [2].

المغرب :

كان لعدم الإعتراف بضم الصحراء الغربية آثار عظيمة الضرر على الساحة الدولية بما في ذلك اختيار المغرب الإنسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية ، فبدأ عهدا طويلا من العزلة عن القارة الإفريقية بالإضافة إلى تجميد العلاقات مع الدول التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية حيث أصبحت الكثير من الدول تنظر إلى المغرب كدولة احتلال .

الألغام :

حيث أوضح مسح لمنظمة مكافحة الألغام (ERW) إن الصحراء الغربية ملوثة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب الأرضية في عام 2008 تلوث كبير وخصوصا بسبب العتاد والألغام غير المتفجرة .وبدأت منظمة مكافحة الألغام الأرضية عمليات تطهير ساحة المعركة في عام2008 ،قام مرصد الألغام الأرضية بين 1999 و 2008 بتحديد 151 إصابة بسبب الألغام، المتفجرات من مخلفات الحرب في الصحراء الغربية 44قتيل، 102 جرحى، وخمسة غير معروف مصيرهم، حيث وقعت معظم الضحايا في الأعوام بين 2006 و 2008وقد تحسنت عملية جمع معلومات الضحايا منذ العقد الماضي، ولكنها لم تنته ولهذا فإن عدد الضحايا غير دقيق وبعدها تناقصت الجهود التثقيفية وأصبحت - على[3] الغالب .وقد تم القيام بعملية تثقيفية مكثفة عن مخاطر الألغام تتم غالبا عن طريق متطوعين في برامج تفتقد للتمويل اللازم لنشر رسائل التوعية بالطريقة الملائمة.

---

[1]- "مليار درهم على مدى 38 سنة هي تكلفة نزاع الصحراء الغربية "
http://www.souss24.com/43178.html2700 تمت زيارة الموقع يوم 2013/12/03.

[2] - تقرير الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص .18.

[3]-" الصحراء الغربية ملخص عشر سنوات،" www. Western Sahara/pdf .org تمت زيارة الموقع يوم 2013/12/03.

أصبحت الجهود المبذولة لمساعدة الضحايا محدودة خلال العقد الماضي، وبقي النقل الطارئ غير كاف ومات العديد ممن نجوا من الألغام،(مخلفات الحرب) قبل أن تصلهم المساعدة .كما تفتقد المراكز الطبية في مخيمات اللجوء للطاقم الطبي المدرب والموارد اللازمة .وقد تحسنت عمليات إعادة التأهيل والأطراف الصناعية في عام 2008 ، وذلك مع بداية برنامج تدعمه اللجنة الدولية للصليب الأحمر .وعلى الرغم من بعض المساعدة، فإنه يوجد نقص حاد في الفرص الاقتصادية للناجين والدعم النفسي في مخيمات اللجوء.

انتشرت منظمة مكافحة الألغام الأرضية في الصحراء الغربية في عام 2006 وعملت على تدريب العمال المحليين للقيام بمسح للأراضي والمواد الخطرة .وقام المسح الذي أنجز في نهاية 2008 بتحديد 154موقع للذخائر العنقودية، 40 موقع ملغم، موقع واحد لتخزين الذخيرة، و 486 مواد فردية تحتاج للتطهير .معروف، من المسح أن التلوث متركز حول فتحات الماء، كما من الصعب الحصول على بيانات عن الضحايا .وقد قامت منظمة مكافحة الألغام الأرضية، بإحصاء عدد الضحايا معتمدة على التقارير التي تلقتها، 9قتلى، 16 جرحى، و 1 غير معروف ، وذلك في حوادث ناتجة عن تفجر الألغام بتحديد 26 ضحية في الصحراء الغربية في عام2008 16لغم(مخلف حرب وذخيرة غير منفجرة.) وتتضمن الضحايا 12 بالغ 11 رجل وواحد غير معروف الجنس، أربعة أطفال ثلاثة صبيان وفتاة واحدة، و 10 ضحايا غير معروفين العمر، ثلاثة منهم على الأقل كانوا رجال، ولم يعرف جنس البقية.

تسببت الألغام المضادة للمركبات ب 10 ضحايا، بينما تسببت الألغام المضادة للأشخاص ب4 والذخائر الصغيرة ب4 ، وتسببت مواد غير معروفة بثمانية ضحايا .ووقعت 7 ضحايا في الصحراء الغربية التي تقع تحت سيطرة البوليساريو قتيل واحد وستة جرحى (بينما وقعت 19 ضحية في الصحراء الغربية التي تقع تحت سيطرة المغرب) ثمانية قتلى و 10 جرحى وضحية واحدة غير معروفة .وكانت أكثر النشاطات المنتشرة وقت الحوادث هي السفر ولم تُعرف طبيعة النشاطات وقت الحادث لبقية الضحايا .أبلغ المغرب عن وقوع 11 إصابة بسبب لغم(مخلف حرب ثلاثة قتلى وثمانية جرحى) في الأقاليم المتأثرة بالألغام من الجزء التابع لها في الصحراء الغربية، وأتى هذا البلاغ في ملحق لتقريرها الطوعي السابع لسنة 2008.وقد أبلغ البرنامج الوطني(Programme National de Déminage) الإنساني لإزالة الألغام والتطوير التابع لموريتانيا عن ضحيتين بسبب الألغام، هما رجلان بدويان من موريتانيا يعملان في رعاية الماشية، ووقع الضحايا في الصحراء الغربية في عام 2008 ولم يتم الإشارة إن كانا قتلا أو أصيبا .ومن غير الواضح إن كان هاتان الضحيتان من ضمن الضحايا المحددين من قبل مرصد الألغام الأرضية في عام2008 إن الضحايا ال 26 المحددون في عام 2008 أقل من عدد الضحايا لعام 2007 في الصحراء[1].

الوحدة المغاربية:

من الصعب بطبيعة الحال قياس تأثير نزاع الصحراء الغربية بدقة على النزاعات بين الدول المغربية ، النزاع تأكيدا يعيق التطور الإقليمي مما يؤدي عن الحديث عن "عدم وجود مغرب " و الذي يشجعه علماء الإقتصاد و خبراء التنمية ، خسارة الإيرادات الناتجة عن فشل الإتحاد العربي المغربي هو في حدود 2 % كنسبة متوسطة من الإنتاج الوطني العام لكل بلد منها : الجزائر و المغرب و تونس وليبيا و موريتانيا التجارة مع بلدان مغربية أخرى تمثل 2 % فقط من التجارة الخارجية لكل واحدة منها

[1] - تقرير الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص18.

ومع أن البلدان الخمس تملك تكاملا اقتصاديا حقيقيا فإنها لا تكاد تتاجر فيما بينها ، بالنسبة إلى تونس مثلا فإن ذلك يؤدي إلى خلق حوالي 20 ألف وظيفة في السنة .

غياب الإندماج يضع الفرامل على الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، في إقليم يبلغ عدد المستهلكين فيه 100 مليون نسمة ، و هذه خسارة مهمة أخرى مقدارها 3 بلايين دولار بالنسبة للمنطقة ككل كما أن المنطقة تعاني من عجز حقيقي من حيث هيكلة الإتصالات و الذي بدوره يحدث المزيد من الفشل في مضمار التقدم .

و سبب أنها منقسمة فإن بلدان المغرب لا تستطيع أن تتحدث بصوت واحد في المفاوضات الدولية ، بما في ذلك دورها ضمن حوار البلدان المشاطئة للبحر المتوسط و أوروبا و لا تستطيع أن تقدم دفاعا عن مصالحها المشتركة .[1]

الإرهاب و الجريمة المنظمة :

الصحراء الغربية هي المنطقة الحرجة التي يمكن أن تصبح بسرعة جزءا من الشبكات الإجرامية والإرهابية التي تهدد شمال أفريقيا و منطقة الساحل . المناطق المتاخمة أصبحت محاور رئيسية لمكافحة المخدرات الاتجار وتهريب الممنوعات ، وتداول الأسلحة .والقاعدة في المغرب العربي الإسلامي و توسيع نطاق أعمالها في المنطقة قد ينجم عنه زعزعة استقرار حقيقي.

يعمل التنظيم و فروعه في منطقة الساحل بالفعل على توسيع الشراكة مع المهربين من مخيمات اللاجئين في تندوف ، و حشد مجندين بين الشباب المحبطين هناك .وتشهد الصحراء الغربية الخاضعة للسيطرة المغربية على نطاق واسع الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية و الصراعات العرقية . وقد أوجدت العداوة العميقة بين الجماعات المختلفة في هذه الأرض، والبعض منها لها علاقات عائلية بسكان مخيمات تندوف . وهناك عدد متزايد من الصحراويون يجدون أنفسهم في عزلة متزايدة بسبب الإحباط لقلة التنمية .

منذ أكثر من سنة، العيون، كبرى مدن الصحراء الغربية ، كانت موقع أعمال الشغب العنيفة أصبحت الانقسامات العرقية و العداء الثقافي خطير ، مما يهدد الاستقرار و تعزيز وقود التطرف، والعنف، والمواجهات .

وفي الوقت نفسه ، فإن أطراف النزاع لن تحصل على تسوية مرضية للطرفين، في وقت قريب . المغرب يريد الحفاظ على سيادته على الصحراء الغربية مما يضطر البوليساريو لمواصلة القتال من أجل الاستقلال، الجزائر، غير راضية تماما مع الوضع الراهن .كل من المغرب و الجزائر يمكن أن تساعد المنطقة في تجنب الانزلاق إلى الفوضى ، إلا أن العداء وانعدام الثقة تحول دون ذلك . يجب الضغط على المغرب للإسراع في نقل السلطة إلى الصحراء الغربية للحد من تهديد عدم الاستقرار[2].

[1]- د. حميد فرحان الراوي ، "الإتحاد المغاربي و مشكلة الصحراء الغربية "،(كلية العلوم السياسية جامعة بغداد)، ص 23.

[2] - Annour Boukhars ,**Simmering Descountent in the Western Sahara**, Middle east , The Carnegie papers , March 2013, p .01.

- غياب التعاون الوثيق في القضايا الأمنية ملفت للأنظار و على الرغم من عدم وجود أي دليل على اتصالات عضوية بين الحركات الإسلامية الراديكالية المختلفة في المنطقة و بالأخص بين الجهاديين السلفيين الجزائريين و المغاربة فإن بعض العلاقات قد توضحت (مثل وجود أعضاء من الجماعة السلفية للوعظ و القتال (GSPC) في موريتانيا) متزامنا مع الهجوم الذي وقع على تلعة المغيني في حزيران 2005، يضاف إلى ذلك أن الفرقاء يستخرجون و يستخدمون موضوع الإرهاب ضد بعضهم البعض المغرب يتهم البوليساريو بأن لها علاقات مع القاعدة ، و الجزائر تقول بأن الرباط تمول حركتها الإسلامية المسلحة ، و نفس الشيئ فيما يخص المهاجرين غير الشرعيين من الصحاري الكبرى و هذا يشكل تذكيرا بانعدام التعاون .

- وصفت مقالات صحفية في الآونة الأخيرة ضلوع ضباط مغاربة في تجارة المخدرات الدولية عبر الصحراء الغربية التي تسيطر عليها المغرب و مجمل القول أن المنطقة قد أصبحت منطقة ترانزيت لمجموعة متنوعة من السلع (المخدرات ، الأسلحة ...) بضلوع المسؤوليين السياسيين العسكريين من كل الجهات هذه التجارة غير شرعية و الفساد الذي تنطوي عليه سيظل مزدهرا مادام نزاع الصحراء الغربية مستمر.[1]

انتهاكات حقوق الإنسان :

فضحت جمعية عائلات السجناء والمفقودين الصحراويين ممارسات قوات الأمن المغربي في الأراضي الصحراوية المحتلة، حيث أشارت في ردّها على خطاب العاهل المغربي الأخير "بمناسبة الذكرى الأليمة للمسيرة السوداء التي شكلت غطاء لمجزرة حقيقية ضد الشعب الصحراوي" إلى أن الانتهاكات التي أدانتها المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي "لا تمثل سوى جزء يسير من الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الشعب الصحراوي".

واعتبرت الجمعية في بيان لها في الذكرى الثالثة لمجازر "أكديم إزيك"، أن سلطات الاحتلال المغربية "كرست مناخ رعب وقمع في كل الأراضي المحتلة منتهكة بذلك الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان"، لتضيف أن الصحراء الغربية تعتبر "الأراضي الوحيدة في العالم التي لم يمنح لأي وسيلة إعلام اعتماد بها والتي يواجه الصحفيون والمراقبون الدوليون ،الذين يدخلوها للعديد من العراقيل كما تتم متابعتهم عن قرب من قبل مصالح الاستخبارات المغربية"، كما أكدت الجمعية أنه "تمّ طرد العديد من الوفود لدى وصولهم وغالبا ما يتم ،منع دخول بعثات تحقيق كما حدث للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في شهر سبتمبر 2012".

وعلى هذا الأساس استنكرت الجمعية "انتهاكات حقوق الإنسان التي يمارسها المغرب ضد المدنيين الصحراويين"، وأطلقت نداء "عاجلا" باتجاه المجتمع الدولي للتحرك ووضع حدّ للقمع المغربي في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية، مثلما تمسّكت بضرورة بتوسيع صلاحيات بعثة "المينورسو" لتشمل "حماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية"، وذكرت أيضا أن تصريحات الملك المغربي "تدل

[1] - تقرير الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص.19.

على أننا نتعامل مع مايجعلنا نحذر مما هو أخطر فيما يتعلق بالمواطنين الصحراويين العزل المعرضين للاحتلال الغاشم و المجرم للملكة المغربية"[1].

المبحث الثاني :دور و أداء المنظمات الدولية الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية

المطلب الأول :استجابة هذه المنظمات لتداعيات النزاع الصحراوي

لائحة لأهم المنظمات الناشطة في الصحراء الغربية :

1- الإيكو .(ECHO)
2- أوكسفام .
3- صوليداريداد.
4- اللجنة الدولية للصليب الأحمر .(CICR)
5- منظمة العفو الدولية .
6- أطباء العالم .(MDM)
7- أطباء بلا حدود .(MSF)
8- أصدقاء الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (RASD).
9- منظمة مراقبة حقوق الإنسان (بالإنجليزية Human Rights Watch :) هيومن رايتس ووتش.
10 - الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة و هي : برنامج الأغية العالمي (PAM)'و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و المفوضية السامية لحقوق الإنسان[2] .

قد تتلخص أهم الأدوار التي تقوم بها المنظمات الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية فيما يلي :

1- تقديم المساعدات الإنسانية ، من أغذية و أدوية و إسعافات أولية ، و إعادة بناء الملاجئ و توفير الخيم أي ما يتلخص في خدمة الأمن الغذائي :و هذا ما تقوم به كل من الإيكو و برنامج الأغذية العالمي و أوكسفام والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين:

الإيكو : و تقوم هذه المنظمة بمساعدة اللاجئين في تندوف عن طريق الجزائر حيث تخصص ميزانية كل سنة لعدد 155430 لاجئ من 165000لاجئ ، حيث قد بلغت الميزانية المخصصة في 2003 مبلغ 8000000 أورو لمدة 15 شهر ، و في 2007 حيث تشمل هذه المساعدات :

1- **الأغذية :** و تعمل على تقديم أغذية متنوعة و متكاملة تضمن الحد الأدنى من الحريرات الطاقوية التي تلزم الجسم للوقاية من الأمراض الناجمة عن سوء التغذية .
2- **الصحة :** حيث تعمل على توفير الأدوية اللازمة و تطهير مياه الشرب و المياه الجارية و توفير شروط النظافة بتوزيع منتوجات التنظيف .
3- **النقل و مستلزماته ، الخيم** ...[3]

هذه المساعدات الإنسانية ضرورية لاستمرار الشعب الصحراوي و الذي يتوقف مصيره و بصورة كبيرة على المساعدات الإنسانية الدولية ، فبدون هذه المساعدات سيكون عليه الاستسلام

[1] - زهير آيت سعادة،http://www.elayem.com تمت زيارة الموقع يوم 2013/12/03.
[2]- مقابلة مع المسؤولة عن نقل السلع لمنظمة الهلال الأحمر الجزائري، يوم 2013/11/20.
[3] - Humanitarian Aid Office (ECHO)Commission of the Europien Communities, (Décision to Grant Humanitarian Aid,udget line 23-02-01).

والرضوخ لواقع المملكة المغربية ، و كما سنلاحظ أن هذه المساعدات كثيرا ما تستعمل للضغط على الشعب الصحراوي الحامل لقضية إنسانية و هي حق الشعب في تقرير مصيره.

برنامج الأغذية العالمي :

تبرعت بمبلغ مليون دولار لبرنامج الغذاء العالمي و المسطر لتزويد اللاجئين الصحراويين بالأغذية يقدم البرنامج مساعدات غذائية للاجئين ، 99% من نسبة تمويل البرنامج هي من الإيكو ، كما يتعاون البرنامج مع الهلال الأحمر الجزائري و الهلال الأحمر الصحراوي و ذلك لضمان توزيع سريع لهذه الأغذية[1] .

أوكسفام :

بالتعاون مع الهلال الأحمر الصحراوي و بتمويل من الإيكو تعمل المنظمة على :

1- **توفير الغذاء و محاربة سوء التغذية** : بالتعاون مع الهلال الأحمر الصحراوي تعمل المنظمة على توفير الأغذية الطازجة و المتنوعة و المتكاملة للتقليل من نسب الأمينيا التي تعاني منها النساء الحوامل و الأطفال .

2- **التقليل من مخاطر الكوارث و توفير المسكن الآمن** : التعرض المستمر للمخيمات لدرجة الحرارة المرتفعة و الرياح القوية و الفيضانات الموسمية ، كلها تساعد على تحقق نتائج كارثية على المخيمات لذلك ووقائيا لتنجب هذه الكوارث تعمل المنظمة بالتعاون مع منظمة فرنسية للهندسة المعمارية على استخدام تقنيات من شأنها جعل المساكن أكتر صلابة وتحملا للظروف الشديدة[2] .

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR):

و التي تتعاون مع الجزائر فيما يخص لاجئي تندوف و تعمل على تخفيض نسبة الأنيميا التي يعاني منها النساء الحوامل و الأطفال إلى 20% و قلصت نسبة سوء التغذية إلى 5 % ، فعملت على إعادة بناء المدارس و توزيع ما يقارب 20 ل ماء إلى كل فرد ، تحسين الخدمات الصحية بنسبة 50 % و تغطية ما يقارب كمية غاز الطهو لمدة 8 أشهر ، و تحسين شبكة المياه و الصرف للنظافة و توفي ما يقارب 45 ألف لتر من المواد المطهرة و التخلص من النفايات ،تخصيص أكثر من 32 خزان مياه ، 12 شاحنة نقل ، 14 سيارة إسعاف ، 25 وسيلة نقل ، كما تتعاون المفوضية مع عدة منظمات غير حكومية و أخرى تابعة لهيئة الأمم المتحدة من أجل تغطية كافة احتياجات اللاجئين و تقاسم الأدوار[3] .

ميزانية المفوضية :

قدرت الميزانية التي خصصتها المفوضية للاجئين المتواجدين في الجزائر لسنة 2013 ب 2،28 مليون دولار و سنة 2012 ب 6،25 مليون دولار و ذلك لأنه بالإضافة للاجئين الصحراويين ، توافد في ظل الربيع العربي إلى الجزائر ما يقدر بآلاف اللاجئين الماليين و السوريين .

---

[1] - l'union européenne -donne-1-million-d'euros-aux-refugies-du-sahara-occidenal (http://fr.wfp.org/nouvelles/nouvelles-release/, site visité le 07/12/2013.)

[2] - OXFAM dans le Sahara Occidentale,(http://www.oxfam.org/fr/sahara-occidental, site visié le 07/12/2013.)

[3] - تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لسنة 2013.

إن لهذه المنظمات الإنسانية دورا كبيرافي استمرار الشعب الصحراوي و عدم استسلامه ، فهو شعب حامل لقضية إنسانية تتمثل في حق معترف به دوليا هو حق الشعوب في تقرير مصيرها ، فاللاجؤون معتمدون في بقائهم و استمرارهم على هذه المنظمات فلولاها لما استمرت المطالبة بالإستقلال و لما ذاع صوت الصحراويين ، و لكانوا قبلوا بكل ما تعرضه المغرب عليهم .

1- مراقبة مدى إلتزام السلطات في الدولة باحترام و تطبيق الحقوق و الحريات الأساسية ، كما تسهم في فضح الإنتهاكات و الممارسات غير القانونية . و تقوم بممارسة ضغوط دبلوماسية على الحكومات قبل الإقدام على نشر ما لديها من تقارير حول الإنتهاكات : و تنشط هذه المنظمات بالمقارنة مع سابقتها التي تنشط و بكثرة في مخيمات تندوف للاجئين ، في الإقليم الصحراوي الخاضع للحكم الملكي المغربي : و هي منظمة العفو الدولية و هيومن رايتس ووتش و و المنظمة الأمريكية غير الحكومية روبرت كندي و المفوضية السامية لحقوق الإنسان و مجموعة (Criseses Groupes) و بعض المنظمات الغير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان .

منظمة العفو الدولية: تتابع منظمة العفو الدولية سجناء الرأي و تنشر تقارير سنوية حول إنتهاكات المغرب لحقوق الإنسان و المتمثلة في التعذيب و الإختفاء القسري للمساجين الصحراويين و تغطي إعلاميا حالات منع التجمع و حرية التعبير ، كما تعمل على التأكد من استفاء المحاكمات للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة [1].

هيومن رايتس ووتش : تنشر هذه المنظمة العديد من التقارير السنوية حول أوضاع حقوق الإنسان و الإنتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الشعب الصحراوي من السلطات المغربية ، و ذلك من أجل التأثير في الرأي العام و الضغط على المغرب حتى يتراجع عن موقفه ، و مثالها تغطية أحداث نوفمبر 2010 حين قام الصحراويون بنصب حوالي 6500 خيمة احتجاجا على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المتردية في المناطق الخاضعة للحكم المغربي ، فواجهت قوات الأمن المغربية هذه الإحتجاجات بالرصاص و حجز المحتجين ،البعض منهم مازال محتجزا لحد الآن ، كما منعت وصول الإعانات الطبية للمصابين الذين تعرضوا للضرب من قبل القوات المغربية ، فوجهت هذه المنظمة نداءا لكل من منظمة أطباء العالم و منظمة أطباء بلا حدود و اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، و ذلك من أجل تقديم الإسعافات الأولية و إعداد التقارير حول حالات التعذيب التي يتعرض لها الشعب الصحراوي[2] وما نلحظه هنا محاولة جدية من طرف هذه المنظمة التي لم تكتف بإعداد تقارير و نشرها بل العمل على تحريك المجتمع المدني متمثلا في المنظمات الإنسانية غير الحكومية .

وجهت المنظمة رسالة إلى كل دولة في مجلس الأمن قبل أن يقوم هذا الأخير على التصويت حول تجديد ولاية بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة للصحراء والمعروفة باسم المينورسو بأنه ينبغي على مجلس الأمن وضع حد للخلل حيث تجري بعثة المينورسو أنشطة إزالة الألغام، ودوريات مراقبة الحدود،

[1] - تقريرمنظمة العفو الدولية لسنة 2013.

[2] - "الصحراء الغربية ضرب و تعسف من قبل قوات الأمن المغربية"
(http://www.hrw.org/ar/news/2010/11/26، تمت زيارة الموقع في 10 /11/ 2013.)

ولكنها لا تتوفر على تفويض بالإبلاغ عن عنف الشرطة، والمحاكمات الجائرة، والقيود المفروضة على حرية التجمع التي يواجهها بشكل روتيني سكان الصحراء الغربية.[1]

المفوضية السامية لحقوق الإنسان: تعد هذه المنظمة كذلك تقارير سنوية ، فتقرير 2006 الذي أعدته تلخص في انتهاك المغرب للقانون الدولي بمنع حرية التعبير و إنشاء الجمعيات و حرية التجمع .كما تعمل السلطات المغربية على منع دخول المنظمات الإنسانية أو الغير حكومية المؤيدة لحق تقرير المصير إلى الأراضي الصحراوية ، كما تمنعهم من التسجيل القانوني أو لا تعترف بهم قانونيا و هي إجراءات ضرورية حتى تقوم هذه المنظمات بعملها كما قامت الأمم المتحدة بإعداد تقرير حول مظاهر التعذيب التي يعرض لها الشعب الصحراوي و حالات الإختفاء القسري ن وكذلك حالات محاكمة المدنين الصحراويين أمام القضاء العسكري ، حيث حكم على 20 شخصا ب 20 سنة سجنا نافذا و هذا ما يعد خرقا للقانون الدولي حول تعرض المدنيين لمحاكمات عسكرية و تلفيق التهم لهم[2] .

2- تخطي هذه المنظمات للحدود على عكس الدول ساعدها على تقدير احتياجات الأفراد بدقة ووصولها إلى المستوى الشعبي . كما تقدم هذه المنظمات أدلة كشهود عيان لإثارة إهتمام الرأي العام المحلي و العالمي و تستعمل شبكة الأنترنت ، التلفزيون الصحف ، و المجلات و جمع المعلومات و استطلاع الرأي العام .. مثالها المنظمة الأمريكية الغير حكومية "روبرت كندي" التي تعد تقارير حول حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ويستند هذا التقرير على معلومات تم الحصول عليها من المقابلات والاجتماعات خلال زيارة وفد دولي بقيادة F. مركز روبرت كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان للمنطقة سنة 2012، استقبل الوفد المئات من الشهادات من الرجال والنساء الصحراويين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي السلطات المغربية ،فاستخلص في تقريره أن هناك إفلات من العقاب شبه مطلق لانتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب الصحراوي الذي يعيش في حالة من الخوف والقمع تحت مراقبة بعثة حفظ السلام . في الصحراء الغربية الخاضعة للسيطرة المغربية ، و الحضور الطاغي من قوات الأمن، و انتهاكات الحق في الحياة والحرية و السلامة الشخصية ، وحرية التعبير ، والتجمع وتكوين الجمعيات خلق حالة من الخوف و الترهيب التي تنتهك سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان للشعب الصحراوي . ليس هناك عمليا ملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان، و المسؤولين عن الانتهاكات والتعذيب يسيرون بحرية في الشوارع ،فانتهى بعرض مجموعة من التوصيات:

ينبغي للأمم المتحدة:

- العمل مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتسهيل المهام الفورية في كلا المناطق الصحراوية الخاضعة للسيطرة المغربية ومخيمات اللاجئين .وينبغي أن تكون مثل هذه المهمة قادرة على تلقي الشكاوى و إصدار تقرير علني.

العمل على إدراج مراقبة دائمة لحقوق الإنسان و الإبلاغ عن ولاية بعثة الأمم المتحدة افي الصحراء الغربية (مينورسو) ، والتي قد تتلقى أيضا شكاوى فردية والتحقيق في انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان.

يجب على الحكومة المغربية وضع حد لهذا النمط من العنف والإفلات من العقاب التي تؤثر على الشعب الصحراوي الذي دعم استقلال الصحراء الغربية.

---

[1] - رسالة إلى مجلس الأمن حول الصحراء الغربية ، (http://www.hrw.org/ar/news/2013/04/17-2 تمت زيارة الموقع يوم 2013/12/07.)

[2] - Que dit exactement le rapport de Tonnock sur le Sahara Occidentale. (www.facebook.com/notes/no-te-olvides-del....Sa.site visité le 07 /12/2013.)

يجب على الحكومة المغربية:

-اتخاذ خطوات فورية ضد التحرش والعنف و الاضطهاد ، و تخويف الشعب الصحراوي.
- التحقيق ، ومقاضاة ، و معاقبة المتورطين في الماضي و الجارية انتهاكات حقوق الإنسان.
- وقف على الفور عملاء الحكومة الذين هم قيد التحقيق لإنتهاكهم حقوق الإنسان.
- ضمان الوصول الفعال إلى الإجراءات القانونية و الضمانات القضائية ، دون التمييز و بغض النظر عن المعتقدات السياسية.
- إطلاق سراح السجناء المتهمين زورا بارتكاب جرائم أثناء ممارستهم حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات.
- بذل جهود أقوى لتنفيذ الإصلاحات الدستورية التي من شأنها السماح بالتمتع الكامل للحقوق المدنية والإنسانية[1] . .

3- صنع السلام و بناءه و الوقاية من النزاعات من خلا قيامها بأنشطة الإنذار المبكر و الدبلوماسية الوقائية ، عبر تدخل طرف ثالث و تسهيل الحوار و الوساطة و المفاوضات المعنية بصنع السلام وشبكات العمل و مبادرات التفاهم العابرة للثقافات : و هذا ما يمكن قوله عن دور (UNPOS) التي حاولت مرارا و تكرارا الضغط على المغرب بجعله يوقع على اتفاقية حظر الألغام ، و ذلك بجمع كل من جبهة البوليساريو و المغرب على طاولة التفاوض و محاولة إعداد خريطة كرتوغرافية لمكان تواجد هذه الألغام وذلك من أجل نزعها حيث تعد الصحراء الغربية من بين، المناطق الأكثر انتشارا للألغام في العالم حيث راح ضحيتها منذ 1975 ما يقارب 2500 ضحية ، كما تعد المغرب من الدول الثلاثة الأخيرة في القارة الإفريقية التي لم توقع على اتفاقية حظر الألغام . و في هذا الصدد يمكن ذكر جهود منظمة " التحرك ضد العنف العسكري " التي وجهت نداءا للمجتمع الدولي من أجل أن يكرس و سائل أوفر وجهودا أكثر من أجل ترحيل الصحراويين من المناطق الملغمة حيث تم ترحيل الصحراويين من مساحة تقدر ب 25 مليون م^2 [2] .

بالإضافة إلى أوكسفام التي بحكم خبرتها الطويلة في التعامل مع ملف اللاجئين ، خولها القدرة على جلب انتباه الرأي العام العالمي و المحلي عن طريق العمل مع المجتمع المدني المحلي و الدولي حول تداعيات النزاع و نتائجه الكارثية على الشعب الصحراوي ، فهي تحاول الضغط على المجتمع الدولي للتوصل إلى حل سياسي سلمي و دائم لهذا النزاع ، كما تمثل دعما لوجيستيكيا لتسهيل الإلتقاء بين المنظمات الإنسانية و الشعب الصحراوي و مثالها المنظمات غير الحكومية الأوروبية من أجل تحقيق حقهم في تقرير مصيرهم .

[1]" NoWhere To Turn , The consequences of the failure to monitor Human Rights Violations in Western Sahara and Tindouf Refugee camps"(.-RK, ROERT F.Kennedy , Center for Justice Human Rights).

[2] - une ONG international fait appelle au déminage au Sahara Occidental, (www. Radioalgerie.dz/…/Sahara Occidental/3605.long.qcontre – la violence.) site visité le 07/12/2013.

المطلب الثاني : التحديات التي تواجهها المنظمات الدولية الإنسانية في الصحراء الغربية

أولا: القوى الأمنية للسلطات المغربية.

تعودت المغرب على طرد المنظمات الإنسانية أو التي تحقق في قضايا انتهاك الإنسان و قد يصل الأمر إلى عدم الإعتراف بها أو منع تسجيلها و هي إجراءات قانونية تخولها القيام بعملها تحت حماية القانون الدولي ، و مثالها الوفد الحقوقي الذي كان زائرا في 25أبريل 2008 منظمة" مسيحيون من أجل القضاء على التعذيب"، وهي منظمة حقوق إنسان محلية لا تتخذ موقفاً محدداً بشأن استقلال الصحراء الغربية .والثلاثة الآخرون من منظمة أصدقاء (RASD) الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وهي مجموعة تؤيد حق تقرير المصير.

وبعد الوصول إلى المغرب أوقفتهم الشرطة وهم على قارعة الطريق، وصادرت جوازات سفرهم، ونقلتهم إلى مركز شرطة المدينة المركزي للاستجواب، فإن الشرطة أصرت على أنها لا تحتجز الأربعة بل" تحميهم "لأنهم على اتصال بأشخاص"خطرين ."ولهذا السبب، حسبما قالت الشرطة لهم، عليهم أن يكشفوا عن اسم كل شخص قابلوه منذ وصولهم. وبعد احتجاز الأربعة حتى وقت متأخر من المساء، عرضت الشرطة على كل منهم بياناً مُدوناً لتوقيعه، يلخص التعليقات التي أدلوا بها للشرطة .ثم جعلت الشرطة الأربعة يجمعون متعلقاتهم وينتقلون بالسيارة ليلاً إلى أغادير، حيث تم وضعهم على متن طائرة متوجهة إلى باريس في اليوم التالي.

وقالت السلطات المغربية ل هيومن رايتس ووتش إن الوفد ارتكب أعمال" تهدف إلى المس بالأمن العام وزعزعة الاستقرار "وهذا حين" ربطوا الاتصال مباشرة مع بعض المواطنين لحثهم على القيام بمجموعة من التجمعات العمومية والتجمهرات بالشارع العام ."وأضافوا أن السلطات المحلية اتبعت القوانين.

المغرب يمنع بعثة تقصي حقائق من البرلمان الأوروبي:

قرر وفد اللجنة المعنية بالصحراء الغربية في البرلمان الأوروبي أن يرسل بعثة تقصي حقائق إلى المنطقة في أواخر عام 2005 ، بعد اندلاع الاضطرابات في المنطقة لفترة طويلة .ولم تسمح السلطات المغربية بإتمام الزيارة .وقال رئيس الوفد، لوانس كاسواليدس من قبرص حزب الشعب الأوروبي والديمقراطيين الأوروبيين،" إن المغرب رفض السماح بزيارة من الوفد حتى تم تغيير بعض أعضاء الوفد ممن يُنظر إليهم على أنهم يؤيدون البوليساريو". وقام وفد البرلمان الأوروبي بتغيير موعد البعثة لكي تصبح في أكتوبر 2006لكن في بيان صدر في4 أكتوبر من ذلك العام، أعلن كاسواليدس أنه بعد عام من التفاوض مع السلطات المغربية، وقبل أقل من 48 ساعة من مغادرة الوفد متوجهاً إلى الرباط، طلب رئيس مجلس النواب، أن يؤجل الوفد رحلته .وأوضح الراضي أن" أي تقرير من قبل الوفد بشأن هذه الزيارة سوف يعكس مواقف مجموعة البرلمان الأوروبي المعنية بالصحراء الغربية وجبهة البوليساريو ."وأصر كاسواليدس على أن المغرب لا يحق له البت في تشكيل وفد البرلمان الأوروبي، إلا أنه تم تأجيل البعثة مرة أخرى وتم تغيير موعد البعثة إلى نوفمبر 2008 ، لكن تأجلت مجدداً بسبب سوء تفاهم بين الوفد والجانب المغربي بشأن جدول المقابلات الذي سيلتزم به الوفد الزائر. و ما يمكن استنتاجه هو محاولة المغرب تطويق عمل المنظمات الإنسانية و تحديد مهامها وفقا لشروطها و إلا لن تُستقبل في

الأراضي المغربية أو الصحراوية ، حتى تتأكد من أن تقارير هذه المنظمات لن تعكس الواقع المتمثل في الإنتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الشعب الصحراوي .

المغرب يحتجز وفد اتحاد النقابات

في 19 فبراير 2008 احتجزت الشرطة في العيون بهدف الاستجواب أربعة أعضاء من بعثة تقصي الحقائق التابعة لاتحاد من نقابات عمالية في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا .وجاءوا إلى الصحراء الغربية للإلمام بشأن وضع حقوق الإنسان ولمعرفة حقيقة وضع وطلبات الشغيلة الذين كانوا يعملون في السابق لدى شركات استخراج الفوسفات الإسبانية أثناء الفترة الاستعمارية.

وقاطعت الشرطة أول اجتماع للوفد في العيون مع عمال فوسفات سابقين، وكان من المقرر أن يتم في بيت سيدي أحمد الدية، وهو زعيم للعمال السابقين .وفحصت الشرطة جوازات سفر الأجانب، وسألتهم عن الغرض من زيارتهم ثم رافقتهم إلى مركز الشرطة .وقاموا باستجوابهم زهاء ساعتين قبل إخلاء سبيلهم .كما احتجزت الشرطة الدية للاستجواب ذلك اليوم ثم في اليوم التالي. وذكر الوفد في تقريره أن أثناء الزيارة إلى الصحراء الغربية من 17 إلى 22 فبراير" كان الوفد في صحبة عناصر من الشرطة أو الجيش، وكانوا يتبعونهم حيثما ذهبوا".[1]" كان المغرب يعتمد سياسة التخويف و الترهيب لكل الذين يقتربون من هذه اللجان أو أي منظمة إنسانية أخرى تعمل على تغطية الأوضاع في الصحراء الغربية . فكل هذه المناورات التي قام بها المغرب من أجل منع دخول هذه المنمات و لجان تقصي الحقائق ، أو محاولة حد صلاحياتها ، إنماتؤكد على الطرح اللبيرالي الذي يرى أن لهذه المنظمات دورا فعالا في العلاقات الدولية ، فهي بتقاريرها هذه ،تجند الرأي العالمي ضد المغرب ، و الذي بدوره قد يؤثر يوما ما على مجلس الأمن ، الذي بجعله يشمل مراقبة حقوق الإنسان ، يجعل محاكمة الملك المغربي ممكنة .

ثانيا: التوظيف السياسي للمنظمات الدولية الإنسانية

يتفق الكثير من المتتبعين للشأن الصحراوي على أن المنظمات الدولية والإنسانية لم تظهر على مستوى الساحة الصحراوية فعليا إلا في سنة 1991م أي مباشرة بعد وقف إطلاق النار . وذلك بالرغم من مرور أكثر من عقدين - في ذلك الوقت - على بداية كفاح الشعب الصحراوي، وذلك مرده أن الظروف السائدة آنذاك لم تكن مساعدة لوجودها لاسيما أن تلك الفترة كانت فترة حرب ومع ذلك بقي وجودها وحضورها وإلى غاية اليوم شبه شكلي إن لم يكن معدوم أو مغيب.

ويعيش اللاجئون الصحراويون اليوم في ظروف صعبة في مخيمات تفتقر لأبسط الشروط الحياتية، وهو ما يسبب المزيد من المعاناة على كافة المستويات والمجالات. وقد طال أمدها لأكثر من 33 سنة، مخلفة الشتات بين العائلات الصحراوية ومآسي إنسانية خطيرة، انعكست بشكل أساسي على كل الأجيال بفعل غياب السكن اللائق والنقص الحاد في المواد الغذائية وفي الدواء والخيم، إضافة إلى صعوبة وتعمق مشاكل التربية والتعليم بحكم غياب البنيات التحية والأساسية.

إن هذه الأخيرة تكون قد كشفت أخر أوراقها في السنوات الماضية بعد أن قررت ودون ما سابق إنذار - في خطوة مفاجئة وغير مفهومة - تقليص حجم المساعدات المقدمة للاجئين الصحراويين بالمخيمات إلى

[1]- تقرير هيومن رايتس ووتش2013لسنة "حقوق الإنسان في الصحراء الغربية و مخيمات تندوف للاجئين " ، ص ص.85-87.

نسبة 50% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بحجم اللاجئين وقرار مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي، 22 غشت، الذي قلص رقم المستفيدين(من 158 الف الى 90 الف فقط) بعد معركة مد وجزر، كانت هذه المنظمات تخوضها بالوكالة عن الرباط وباريس ومدريد ، التي أدركت أهمية وحيوية القضية للتأثير على مواقف البوليساريو التي ترفض جملة وتفصيلا تأسيس القضية أو إخراجها عن سكتها الإنسانية أو حلها خارج إطار ها الدولي كونها ظاهرة لصيقة بنزاع الصحراء الغربية و تصريح ملك المغرب يوم 20 غشت 2005،الذي اتهم فيه البوليساريو بما اسماه المتاجرة بالمساعدات الموجهة للاجئين لشراء الأسلحة على حد زعمه ، وقرار كل من البرنامج العالمي للتغذية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بتقليص المساعدات إلى النصف بـ158 ألف لاجئ، لتتحول هذه المنظمات إلى أداة ضغط بيد بعض الدول المتنفذة والمسيطرة على مجريات الساحة الدولية بعد أن كان عملها يشكل مهنة نبيلة تعكس أسمى صورة لعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان. لكن عندما تختلط الأمور وتستخدم هذه المهنة النبيلة مُطية لأجندة تآمرية وإستخباراتية فإن هذه المنظمات أصبحت تشكل "مخلب قطط" للعدو وجسر عبور له لخلق ونشر وتعميق ثقافة التخريب والتفريق، ولقد ظهرت عدة مشاكل إنسانية ومادية كنتيجة حتمية للانخفاض الملموس المسجل في السنوات الأخيرة فيما يخص المساعدات الصادرة من هيئات مثل برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية لغوث اللاجئين ووكالات أخرى متخصصة في هذا المجال .

استعمال المساعدات الإنسانية لخدمة أغراض سياسية بحتة حيث يراد تجويع الشعب الصحراوي لفرض حلول محددة ومقترحات لا تتماشى مع قناعاته .

ولفهم ذلك أكثر وجب الإشارة إلى أن وكالات المساعدة في التنمية تقوم بتمويل غالبية المنظمات الدولية والإنسانية ورعايتها، وهذه الوكالات تمولها الحكومات الغربية والبنك الدولي والأمم المتحدة وبعض الشركات المتعددة الجنسيات. ومع أنها ليست نسخاً متشابهة عن بعضها البعض، فإن هذه الوكالات تنتمي إلى مجمع سياسي غير واضح المعالم يشرف على المشروع "النيوليبرالي" والذي من أولوياته تحقيق المصلحة الخاصة ولو على حساب الضعفاء، هذا التمويل يستهدف تحقيق غايات سياسية واقتصادية تخدم مصالح الغرب بالدرجة الأولى، وذلك تحت مسميات ووسائل جديدة تجذب قطاعات من النخب عن وعي أو غير وعي، ويتم ذلك بالإعتماد على مبدأ "أين ما تكون مصلحتي أكون" وهو المبدأ الذي صار القانون الأول بامتياز والأكثر تطبيقا في العلاقات الدولية مع ضرب عرض الحائط بالقيم الإنسانية والأخلاقية . ويهدف التدخل الأجنبي عبر المنظمات الدولية والإنسانية عادتا للانقضاض على الشعوب وتجميد الثورات وتخريب المنجزات وتشويه صورة المشاريع الوطنية وفي هذا الإطار يجب أن لا ننسى ما تركه تقرير منظمة فرنسا الحريات "المفبرك" الصادر في يوليوز 2003 من صورة مشوهة عن واقع ناصع البياض وهذا مثال حي وواقعي عن ما تسعى إليه بعض المنظمات كما ذكرنا أنفا .

والصحيح أن هناك مشكلة ذات أبعاد إنسانية وهي مسألة اللاجئين الصحراويين لكن هذه المشكلة تستغل لأجندة أخرى لا علاقة لها بالواقع وبالتالي فإن استغلال بعض المنظمات للمشكلة الصحراوية يعمقها ويعقدها أكثر ويطيل من عمرها ولا يسهم في حلها البتة[1] .

وبالعودة إلى مسألة تقليص المساعدات التي إنتهجتها بعض المنظمات فإنها جاءت كخطوة لتجويع اللاجئين الصحراويين والتلاعب بمعاناتهم في لعبة سياسية دأبت على ممارستها المملكة المغربية بمساعدة

[1] - ميشان سيدي سالم أعلاتي , "المنظمات الدولية و الإنسانية مصداقية في مهب الريح "، .
(http://www.upes.org/bodyarticulos.asp?field=articulos&id=) تمت زيارة الموقع يوم 2013/10/10.

جهات أوروبية خاصة فرنسا وبلجيكا إذ ما فتأت تشن حملة ضالة ومضللة لوقف الدعم الإنساني الذي يتلقاه الصحراويين وذلك من أجل الضغط عليهم ودفعهم إلى الاستسلام والتخلي عن مطالبهم الشرعية والمشروعة. و هذا أمر مفروغ منه باعتبار كل من برنامج الأغذية العالمي ، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين تابعتان للأمم المتحدة و التي كما ذكرنا في الفصل الأول تحت سيطرة و.م.أ الممول الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة و التي تضع شروطا تذعن لها المنظمة مقابل تمويلها و هو ما يمكن قوله عن المفوضية السامية للاجئين التي تتحصل على الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي وترفض تسخيره لفائدة اللاجئين ، ففي غشت 2005 ضخ الاتحاد الأوروبي 700 ألف أورو في حساب المفوضية من أجل ترميم 20 مدرسة في المخيمات التي تضررت من أمطار شهر فبراير الفارط التي خلفت العديد من الضحايا بعد سنة كاملة لم ترمم ولو مدرسة واحدة والتلاميذ مهددون بعدم التمدرس ،لما سبق ذكره فمصلحة و.م.أ تتجلى في بقاء استمرار الوضع الراهن و عدم صعود قوة إقليمية تقود المغرب العربي، حتى يسعها استخدام هذا الصراع في خدمة مصالحها (و هذا وما يتوافق و الطرح الواقعي في تفسير هذا النزاع). و هذا يعد جليا في تقرير تانوك أن أعضاء مجلس الأمن و دول الإتحاد الأوروبي (الممول الأول للمساعدات الإنسانية في الصحراء الغربية) عارضت اقتراح الأمم المتحدة المتمثل في توسيع مهام المينورسو إلى مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية .

كما أن بعض هذه المنظمات تحاول تشويه صورة البوليساريو بجعلها حركة إرهابية أو ادعاء أنها تحتجز الصحراويين عنوة وتعرضهم لإنتهاكات إنسانية و هو ما ورد في تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش تحت عنوان "حقوق الإنسان في الصحراء الغربية و مخيمات تندوف للاجئين " الذي أصدرته عشية انتخابات مجلس حقوق الإنسان الدولي حتى لا يكون لها أي دور في هيئات دولية كمجلس حقوق الإنسان الدولي ،و بهدف تغليط الرأي العام حول الوضع العام للحقوق و الحريات، حيث ادعت ممارسة جبهة البوليساريو لسياسة العبودية و العمل على التمييز الطبقي للصحراويين و غيرها [1]...

و كذلك تركيز اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إعداد تقاريرها حول المسجونين المغاربة في جبهة البوليساريو دون أي تلميح لوضع اللاجئين أو الصحراويين في المناطق الخاضعة للحكم المغربي أو حالات التعذيب اللإنسانية التي يتعرضون لها، و هذا ما يتعارض وفق مبادئ هذه المنظمة و المتمثلة في الحياد و الإستقلالية[2] . و هذا ما انتهجته كذلك المنظمات الإنسانية الفرنسية ، "منظمة فرنسا الحريات" التي اتهمت جبهة البوليساريو أنها تحتوي الجماعات الإرهابية المسلحة و تتعامل معها و تحتجز اللاجئين – هذا ما يتوافق و الطرح الواقعي الذي ينظر للدولة على أنها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية فهي التي تمول المنظمات الدولية و الإنسانية و بالتالي هي التي تسيرها- ذلك لأن فرنسا هي الحليف الجيوستراتيجي للمغرب و ممولها الأساسي في هذا الملف و المستفيد الأكبر من بقاء الصحراء الغربية

[1] - السالك مفتاح، "المساعدات الإنسانية للاجئين الصحراويين تدخل على الخط في التوظيف السياسي"،الحوار المتمدن، العدد:1659- 2006, (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0&aid=8603)تمت زيارة الموقع يوم 2013/10/10.

[2] : Morocco/Western Sahara: ICRCvisits Moroccan prisoners held byPolisario front , (http://www.icrc.org/eng/resources/documents/misc/57jphf.htm), site visité le 07/12/2013.

تحت الحكم المغربي حتى تتمكن من استغلال الثروات الصحراوية بدون قيد وهذا ما تقوم به حاليا شركة توتال الفرنسية في الصحراء الغربية بتحالف مغربي - فرنسي.

غير أن ما جاء في تقرير تانوك (Tannok) مخالف تماما لهذه الإدعاءات الزائفة حيث جاء فيه أن أغلبية المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان و منهم :المفوضية السامية لحقوق الإنسان و منظمة العفو الدولية و مركز روبرت كندي و اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب ، لم تجد إلا القليل مما يمكن ذكره حول انتهاكات حقوق الإنسان .

خلاصة الفصل:

رغم ما تقدمه هذه المنظمات من مساعدات إنسانية ، إلا أنها قد فشلت في تأدية دورها الإعلامي المحرك للرأي العام ، و ذلك رغم توجيه الضوء حول انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ، لم تستطع أن تضغط على مجلس الأمن بتوسيع مهام بعثة المينورسو إلى التحقيق في هذه الإنتهاكات لأن ذلك قد يعرض ملك المغرب للمساءلة الجنائية و ما قد ينجم عنه من انهيار للنظام المغربي والذي يمثل العمق الجيوستراتيجي لفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ، و بالتالي زوال النظام الحالي سيهدد مصالحها في المنطقة.

خاتمة:

لقد باتت المنظمات الدولية الإنسانية تلعب دورا هاما ورئيسيا إلى جانب الفواعل الدولية الأخرى في مختلف المجالات التي تنشط فيها ، فحلت محل الدول في العديد من الميادين و أصبح بإمكانها تحقيق الحماية اللازمة للأفراد التي تعجز الدول في الكثير من الأحيان عن توفيرها ، كما أصبح لهذه المنظمات إستراتجيتها الخاصة في الدفاع عن حقوق الإنسان سواءا في وقت السلم ، وأثناء النزاعات المسلحة الدولية وذلك من خلال مراقبتها و توتيقها للإنتهاكات الواقعة على هذه الحقوق ، و من خلال الضغوط الدبلوماسية التي تمارسها على المسؤولين وكذلك تحريك الرأي العام العالمي و المحلي ،لكن رغم الإنجازات التي حققتها هذه المنظمات خلال العقود الأخيرة ، إلا أنه يعاب عليها العلاقة بين الدورالإنساني الذي تقوم به و بين الوظيفة السياسية التي تترتب عليها في كثير من الأحيان و تأثير ذلك في مهنيتها ومصداقيتها ، و قد ظهر ذلك في العديد ،من الحالات التي تدخلت فيها المنظمات باسم حقوق الإنسان ، في حين أن الغرض الذي تريد الوصول إليه يكون سياسيا أو يهدف إلى خدمة مصالح دول أخرى على حساب حماية الإنسان كما يعاب عليها أيضا الإعتماد على التمويل الأجنبي في كثير من الأحيان ، مما يجعل الشكوك واردة في كثير من الأحيان حول مصداقية نشاطها ومثال ذلك قرار المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتخفيض الميزانية ،و كذا التقارير المنشورة من طرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر و هيومن راييس ووتش كما أن بعض هذه المنظمات تحاول تشويه صوة البوليساريو بجعلها حركة إرهابية أو ادعاء أنها تحتجز الصحراويين عنوة وتعرضهم لإنتهاكات إنسانية و هو ما ورد في تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش تحت عنوان "حقوق الإنسان في الصحراء الغربية و مخيمات تندوف للاجئين " الذي أصدرته عشية انتخابات مجلس حقوق الإنسان الدولي حتى لا يكون لها أي دور في هيئات دولية كمجلس حقوق الإنسان الدولي ،و بهدف تغليط الرأي العام حول الوضع العام للحقوق والحريات، حيث ادعت ممارسة جبهة البوليساريو لسياسة العبودية و العمل على التمييز الطبقي للصحراويين و غيرها كمنظمة فرنسا الحريات، التي اتهمت جبهة البوليساريو أنها تحتوي الجماعات الإرهابية المسلحة و تتعامل معها و تحتجز اللاجئين و التي كان لها دور في خفض التبرعات الموجهة للاجئي تندوف ، و ذلك من أجل الضغط على الشعب الصحراوي حتى يسلم قضيته للمغرب و يرضى بحل الحكم الذاتي ، لذلك نستنتج أن الإعانات الإنسانية هامة جدا في استمرار مطالب الصجراويين بالإستقلال ، كما أنه و من الرغم من الجهود التي قامت بها المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان كهيومن رايتس ووتش و مركز روبرت كندي لحقوق الإنسان و منظمة العفو الدولية من نشر تقارير وبيانات صحفية حول الإنتهاكات التي يتعرض لها الشعب الصحراوي من قبل المغرب محاولة بذلك الضغط على مجلس الأمن حتى يوسع من مهام بعثة المينورسو لتشمل بذلك مراقبة حقوق الإنسان.

الملاحق

ملحـق 1

Country	2011 ($ millions, current)	2010 ($ millions, current)	2011 ODA ($ million, at 2010 prices)	Percent change 2010 to 2011 in real terms
Australia	4799	3826	4044	5.7
Austria	1107	1208	1036	-14.0
Belgium	2800	3004	2605	-13.0
Canada	5291	5209	4930	-5.3
Denmark	2981	2871	2803	-2.4
Finland	1409	1333	1275	-4.3
France	12994	12915	12195	-5.6
Germany	14533	12985	13746	5.9
Greece	331	508	308	-39.3
Ireland	904	895	867	-3.1
Italy	4241	2996	3987	33.0
Japan	10604	11021	9829	-10.8
Korea	1321	1174	1242	5.8
Luxembourg	413	403	381	-5.4
Netherlands	6324	6357	5950	-6.4
New Zealand	429	342	379	10.7
Norway	4936	4580	4197	-8.3
Portugal	669	649	630	-3.0
Spain	4264	5949	4007	-32.7
Sweden	5606	4533	5008	10.5
Switzerland	3086	2300	2604	13.2
United Kingdom	13739	13053	12951	-0.8
United States	30745	30353	30086	-0.9
Total	133526	128464	125060	-2.7

جدول بين قيمة التبرعات في القطاع الإنساني لكل بلد

(http://filipspagnoli.wordpress.com/stats- on-human-rights/statistics-on-poverty/statistics-on-international-development-aid/#11)

ملحـق 2

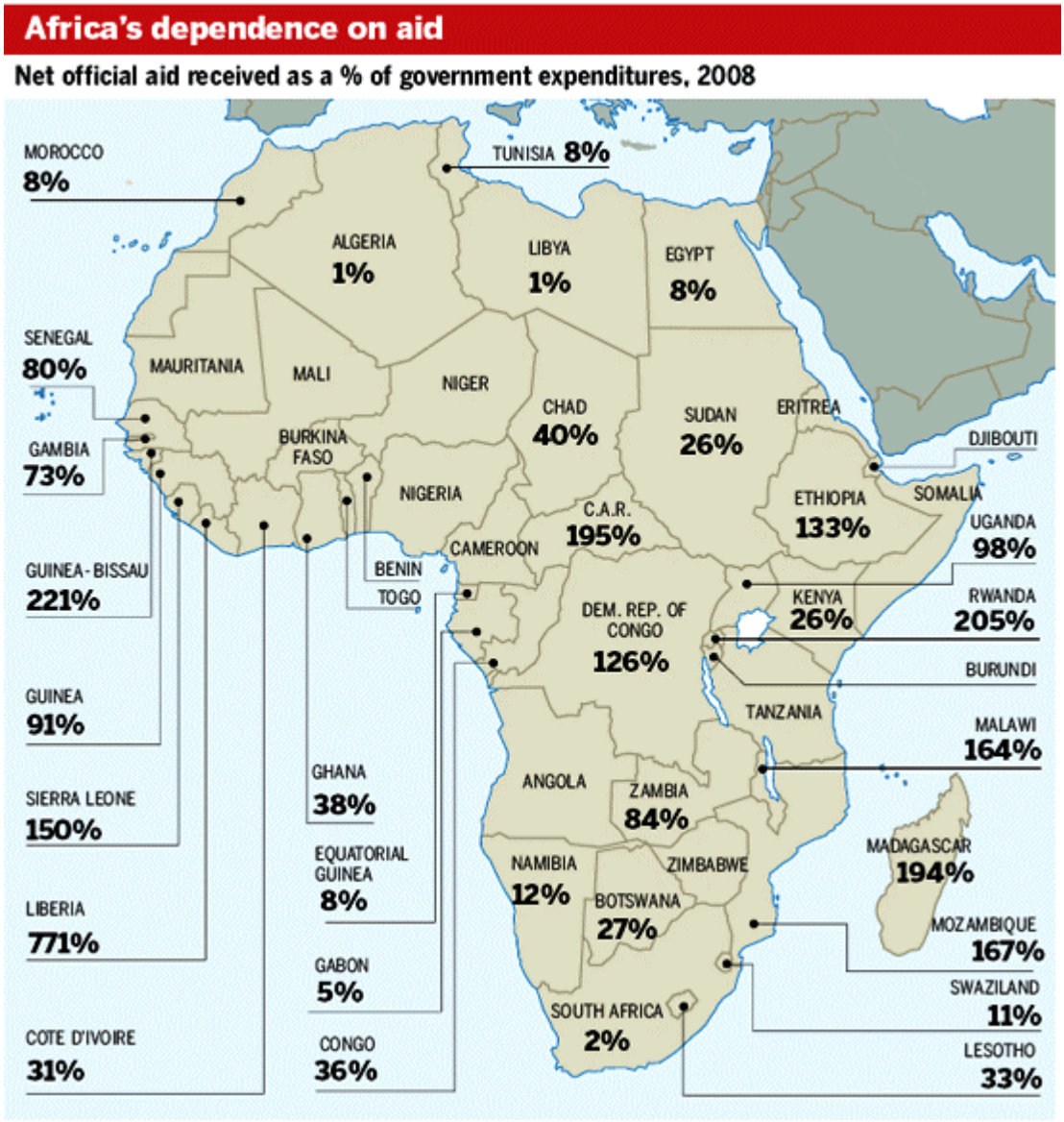

(on-human-rights/statistics-on-poverty/statistics-on-international-development-aid/#11

http://filipspagnoli.wordpress.com/stats-)

خريطة تبين تدفق الإعانات في دول العالم

ملحق 3

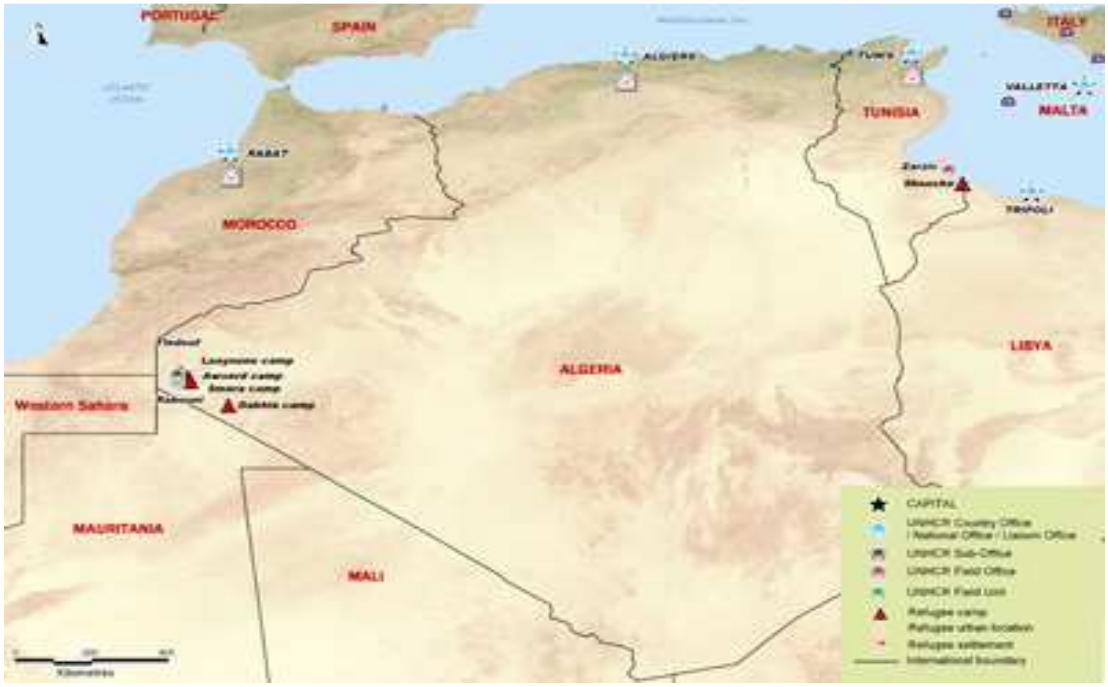

خريطة تبين أماكن تواجد اللاجيئن و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالجزائر

(http://www.unhcr.org/pages/49e485e16.html#ALGTI)

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:
الكتب

1- الشكري علي يوسف , **المنظمات الدولية و الإقليمية المتخصصة** ,(إيتراك للنشر و التوزيع القاهرة 2003).
2- الفتلاوي سهيل حسين ,**التنظيم الدولي, (**عمان ,دار الثقافة للنشر و التوزيع , ط1, 2007).
3- الفتلاوي سهيل حسين : **مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية ,** (دار الثقافة للنشر و التوزيع ،ط1 ، 2010) .
4- الفتلاوي سهيل حسين ، **الأمم المتحدة الجزء الثالث، الإنجازات و الإتفاقات،** (عمان ،دار حامد للنشر و التوزيع،ط1، 2011).
5- الفتلاوي سهيل حسين ، **المنظمات الدولية** ، (بيروت، دار الفكر العربي ، ط1، 2004).
6- المجذوب محمد ، **التنظيم الدولي ، النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة** ،(بيروت منشورات الحلبي الحقوقية ، بدون طبعة ، 2005).
7- بوبوش محمد ، **قضية الصحراء و مفهوم الحكم الذاتي : وجهة النظر المغربية** ،ط1 ، 13 (مركز الأمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2008.
8- بوقارة حسين ,**تحليل النزاعات الدولية (مقاربة نظرية)** , سلسلة دراسات دولية رقم 1 , مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، 2008.

9- بيليس جون، سميث ستيف , **عولمة السياسة العالمية** , (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث , ط 1 , 2000,).
10- جون تيرمان , **النفوذ الحكومي في البحث عن السلام** , (ميرلند ليتل فيلد للنشر , 2000),
11- حتى صيف يوسف, **النظرية في العلاقات الدولية** , (دار الكتاب العربي , بيروت لبنان, ط1 , 1985.

12- حسين خليل : **النظرية العامة و المنظمات العالمية ,(** لبنان , دار المنهل اللبناني ,ط1, 2010).
13- صدوق عمر ، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية : دراسة قانونية و سياسية** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون سنة).

14- عمار رامز محمد ، **الوجيزفي المنظمات الدولية،**(مطبعة البريستور ، ط. 1 ، 2003).
15- فيشر مارتينا , **المجتمع المدني و معالجة النزاعات , التجاذبات و الإمكانيات و التحديات,** (مركز بحوث برغهوفن للإدارة البناءة للنزاعات), تر : يوسف حجازي (تاريخ بدون) . http //www.beghof-handbook.net .pdf.
16- قادم سلمان آدم فضل الله ، **حق تقرير المصير : طرح قديم لمبدأ جديد** ، ط 1 ، ع 78 (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات الاسترلتيجية /: 2002).
17- كامل ثامر الخزرجي ، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات،**(عمان-الأردن، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2008).

18- مانع جمال عبد الناصر :**التنظيم الدولي** ,(عنابة ,دار العلوم للنشر و التوزيع ,لايوجد رقم الطبعة 2006).
19- معراف إسماعيل ، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة : و حديت عن الشرعية الدولية** (الجزائر : دار هومة للنشر و التوزيع ، 2010).

الرسائل الجامعية :

1- السرياني محمد محمود ،" الحدود الدولية في الوطن العربي ، نشأتها و تطورها و مشكلاتها" ،(مركز الدراسات أكادمية نايف العربية للعلوم و البحوت الأمنية ، الرياض ، ط1 ، 2001).
2- بن حبوش زاينة ،" السياسة الإسبانية تجاه قضية الصحراء الغربية "(رسالة ماستر في العلاقات الدولية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2013).
3- بن عمران إنصاف ، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمرفي تنفيد قواعد القانون الدولي الإنساني" (مذكرة اجيستير بكلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009- 2010).
4- بوشماخ أسامة ،" تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية : دراسة حالتي الجزائر والمغرب "(رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ، 2012).
5- عياد مليكة ،" دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003) .
6- مرايسي أسماء ",إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان دراسة حالة منظمة العفو الدولية" , (مذكرة ماجيستير ,جامعة الحاج لخضر باتنة , كلية الحقوق , قسم العلوم السياسية 2012/2011).
7- ساسي بن علي ," المنظمات غير الحكومية الإنسانية : من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل", (مذكرة ماجيسير , جامعة الجزائر , كلية العلوم السياسية و الإعلام , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,2002 /2003).

الوثائق و المقالات :

1- أبو بكر أحمد كمال " ماذا بعد تطبيع العلاقات الجزائرية – المغربية " السياسة الدولية (يوليو 1988).
2- أعلاتي ميشان سيدي سالم , "المنظمات الدولية و الإنسانية مصداقية في مهب الريح "، . (http://www.upes.org/bodyarticulos.asp?field=articulos&id=).
3- أعلاتي ميشان سيدي سالم ، "نزاع الصحراء الغربية" **الساقية،** .http://www.saagiya.8m.net/bahth01.htm
4- التقرير السنوي للجنة الدولية للصليب الأحمر , شروط الإعتراف بالجمعيات الوطنية .08503.htm, 2010 AT - .
http://www.icrc.org/ara/ressources/documents/misc/icrc-satues-
5- الداهية ولد محمد فال ،" قضية الصحراء الغربية : مقاربة للحلول "، المجلة العربية للعلوم السياسية.
6- الراوي حميد فرحان ، "الإتحاد المغاربي و مشكلة الصحراء الغربية "، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

7- المل سرور طالبي ، "حقوق وحماية اللاجئين" – الجزء الأول -, (مركزجيل البحث العلمي,)زيارة الموقع في 16 نوفمبر 2013 -http://www.jilhrc.com/main .
8- الواعي مهيمن عبد الحليم ،"مشكلة الصحراء الغربية دراسة في أبعادها الجيوبوايتيكية "،مجلة كلية التربية للبنات، (جامعة بغداد كلية التربية للبنات/ قسم الجغرافيا ،المجلد 24(2)2013).
9- حسين بـــهـاز ،" المنظمات غير الحكومية الفاعل الجديد في العلاقات الدولية "، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية .
10-زيدان ليث , "المنظمات غير الحكومية و حقوق الإنسان" , الحوار المتمدن , العدد 1952, 2007.
11- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 288 في 27 جانفي1950 .
12- معمر إبراهيم حسين :دراسة حول دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان , حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان ,دراسة من(جامعة القاهرة , كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ,2010).
13- مفتاح السالك ، "المساعدات الإنسانية للاجئين الصحراويين تدخل على الخط في التوظيف السياسي"،الحوار المتمدن، العدد:1659- 2006, (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0&aid=8603).
14- مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر و أجهزتها"، مركز المعلومات ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، 2010.
15- مليار درهم على مدى 38 سنة هي تكلفة نزاع الصحراء الغربية " http://www.souss24.com/43178.html2700.
16- منح اللجنة الدولية للصليب الأحمر مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة ", المجلة الدولية للصليب الأحمر, السنة الثالثة , العدد 16 نوفمبر –ديسمبر 1990.
17- "الأسس القانونية , مقتطف من التقرير السنوي للجنة الدولية للصليب الأحمر" ،المجلة الدولية للصليب الأحمر ، 2000.
18- الصحراء الغربية تكاليف النزاع ، تقرير الشرق الأوسط رقم 65- 11 يونيو 2007.
19- الصحراء الغربية ضرب و تعسف من قبل قوات الأمن المغربية ،http://www.hrw.org/ar/news/2010/11/26.
20- الصحراء الغربية ملخص عشر سنوات، www. Western Sahara/pdf .org.
21- المجلة الدولية للصليب الأحمر , "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر كوسيط محايد" , لب العمل الإنساني , 2008.
22- المجلة الدولية للصليب الأحمر ، مركز المعلومات ," تعزيز تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية و مساعدات الإغاثة في حالت الكوارث" : بيان الجنة الدولية أمام الأمم المتحدة في 2010.
23- تقرير western Sahara resource watch "شركة "توتال أس أي" الفرنسية في الصحراء الغربية المحتلة" .
24- تقرير الشرق الوسط رقم 65- 11، يونيو 2007 ،الصحراء الغربية : تكاليف النزاع.
25- تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لسنة 2013.

26- -تقرير هيومن رايتس ووتش2013لسنة "حقوق الإنسان في الصحراء الغربية و مخيمات تندوف للاجئين ".
27- -رسالة إلى مجلس الأمن حول الصحراء الغربية ، http://www.hrw.org/ar/news/2013/04/17-
28- -م .م إبراهيم وسام نعمت ،"دور المنظمات غير الحكومية في حقوق الإنسان ", مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية , (المجلد 16 العدد 5 , أيار 2009).
20- مجلة منهجنا في إجراء الأبحاث, http://www.hrw.org/ar/node/79325 .
21- مدخل مفاهيمي لتحليل النزاعات الدولية http://mentouri.ibda3.org/t14739-topic.
22- مذكرة حول الصحراء الغربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقتطف من اعلان المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، كولومبو، أوت 1976.

2- المراجع باللغة الفرنسية:

Livres

1- Pointier Laurant ,**Sahara Occidentale , La contreverse devant les Nations unis** , édition Karthala, 2000.
2- Dennis Julien , **Sahara Occidentale Essai D'Apprroche Geopolitique** , univesité de Rouen laoboratoire ailleurs , Mars 2007.
3- eszler Marie Caroline , **les ONG dans la concurrence international** , www.dauphine.fr/globalisation/Keszler.
4- Robyns Alain, de Geoffroy Véronique, **influence des ONG internationales sur les politiques publiques**, (Group URD, 2009)
5- SIDIM. Omar**," Analyses du Conflit du Sahara Occidental",** South Africa- Algeria – Western Sahara relations, Volume 2, Publication issued by the south Africa Embassy in Algeria, 2010.
6- Dahl Peter Thruelsen : **International Organisations : Their Role in Conflict Management** , (Royal daniser Defence College2009).
7- BRETON Gaëlle -LE GOFF , **l'influence des organisations non gouvernementales sur la négociation dequelques instruments internationaux** ,(éditions YVON Thomson, BRUXELLES), 2001.
8- fontanel, **les organisations non gouvernementales**, (office des publications universitaires, Alger, 2005)
9- BERRAMDANE Abdelkhaleq, **le Sahara Occidental enjeu maghrébin**, Karthala, Paris, 1992.
10- L es ONG Organisation Non Goouvernementae. **DÉFINITION ET HISTOIRE DES *ONG* (*Pdf*) - pour un monde différent** , *cpidosdices.files.wordpress.com/2010/05/**ong**-definition.**pdf*** .

Articles

1- l'union europienne -donne-1-million-deuros-aux-refugies-du-sahara-occidenal http://fr.wfp.org/nouvelles/nouvelles-release/.
2- OXFAM dans le Sahara Occidentale, http://www.oxfam.org/fr/sahara-occidental.
3- -Que dit exactement le rapport de Tonnock sur le Sahara Occidentale. www.facebook.com/notes/no-te-olvides-del....Sa.
4- une ONG international fait appelle au déminage au Sahara Occidental, (www. Radioalgerie.dz/…/Sahara Occidental/3605.long.qcontre – la violence.)

Sites et liens internet

1- http://ar.wfp.org Oxfam international : http://ar.wikipedia.org/wiki-
2- http://www.hrw.org/ar/about –
3- http://www.elayem.com.

3- المراجع باللغة الإنجليزية :

1- Humanitarian Aid Office (ECHO)Commission of the Europien Communities, Décision to Grant Humanitarian Aid,udget line 23-02-01.
2- Boukhars Annour ,**Simmering Descountent in the Western Sahara**, Middle east , The Carnegie papers , March 2013.
3- Morocco/Western Sahara: ICRCvisits Moroccan prisoners held byPolisario front , (http://www.icrc.org/eng/resources/documents/misc/57jphf.htm)
4- NoWhere To Turn , The consequences of the failure to monitor Human Rights Violations in Western Sahara and Tindouf Refugee camps.-RK, ROERT F.Kennedy , Center for Justice Human Rights.
5- Wouters Jan et Rossi Ingrid **: Human Rights NGOS Role , Structure and Legal Status** , (Institute for International Law, Working paper n°= 14- 2001).

الفهرس

كلمة الشكر
الإهداء
ملخص
المقدمة ..... أ
أهمية الموضوع و أهدافه ..... **ب**
مبررات اختيار الموضوع ..... **ب**
الإطار النظري و المنهجي للدراسة ..... **د**
الفصل الأول :المنظمات الدولية الإنسانية و النزاعات الدولية 14
المبحث الأول :المضامين المختلفة للمنظمات الدولية 15
المطلب الأول : تعريف المنظمات الدولية 15
المطلب الثاني : نبذة عن منظمة الأمم المتحدة 22
المبحث الثاني : المنظمات الدولية الإنسانية 27
المطلب الأول : المنظمات الدولية الإنسانية الحكومية (منظمة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة) 27
المطلب الثاني : المنظمات الدولية الإنسانية غير الحكومية 31
المبحث الثالث : مفهوم النزاعات الدولية 50
المطلب الأول : تعريف و أنواع النزاعات الدولية 50
المطلب الثاني : تصنيفات و نتائج النزاعات الدولية. 52
الفصل الثاني : دور المنظمات الدولية الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية. 56
المبحث الأول : القضية الصحراوية 57
المطلب الأول :خلفية النزاع الصحراوي 57
المطلب الثاني : تداعيات النزاع الصحراوي 80
المبحث الثاني: دور و أداء المنظمات الدولية الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية 89
المطلب الأول : استجابة هذه المنظمات لتداعيات النزاع الصحراوي 89
المطلب الثاني : التحديات التي تواجهها المنظمات الدولية الإنسانية في الصحراء الغربية 126
الخاتمة 94
الملاحق 102
قائمة المراجع 105
الفهرس 111